

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالإسكندرية

المدخل إلى تخريج الحديث وطرقه ومبادئه

إعداد
أعضاء هيئة التدريس بقسم الحديث

٢٠١٠ - ٢٠١١ م

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالإسكندرية

المدخل إلى تخريج الحديث وطرقه ووسائله

إعداد
أعضاء هيئة التدريس بقسم الحديث

٢٠١٠ - ٢٠١١ م

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٤	الفصل الأول بيان المراد بعلم التخرّيج
٢٥	الفصل الثاني نشأة التخرّيج ومراحل تطوره
١٠٥	الفصل الثالث مطالب التخرّيج
١٢٧	الفصل الرابع أنواع وكيفية التخرّيج وبيان أساليبه

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، وأشهد أن لا إله إلا الله، الملك الحق المبين، نزل أحسن الحديث كتاباً كريماً، وأشهد أن نبينا ورسولنا محمد - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبارك اللهم آمين -

أما بعد

فإن علم الحديث ضروري لكل قاصد علم شرعي، لا يستغنى عن طلبه فقيه ولا عالم ولا عابد، فهو النجاة لمن تمسك به، والعصمة لمن التجأ إليه والهدى لمن استهدى به.

وأمله حفاظ الشريعة وحراسها، وهم أهل النضرة، وعدول هذه الأمة وكفأهم شرفاً إمامة النبي - صلى الله عليه وسلم - لهم، فهم أهل الخلافة في الأمة من بعده، وملوكا عادلين بسنته، حفظهم الله تعالى ورعاهم، وآتاهم تقواعم.

إن جهد أهل الحديث تواصل منذ العهد النبوي الكريم، فهو جهد دائم الوفاء، متجدد العطاء، لا يكل ولا يمل، ولا يعتريه اليأس والفشل، ولا تعوقه المشقة والتعب، فقد تفرعوا لخدمة سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - بإيمان عميق، وحب صادق، وهذه آثارهم دالة عليهم، دائمة الثمار والازدهار، لا تلوها غبرة، ولا يصيبها اندثار، فكان من ثمار جهودهم تخريج أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان منهجهم في هذا العلم منهجاً عملياً، فلم يتعدوا هذا الفرع في علم مستقل كفروع علم أصول الحديث، فكان الاعتماد فيه على

التلقى المباشر بين السلف والخلف، وأفاد الخلف من منهج السلف، واستمر الأمر على هذا المنهج إلى عصرنا، ولاختلاف الأزمان والأحوال تطلب الأمر بيان الطرق والأساليب التي يتبعها المخرج عند تخريجه حديثاً للنبي - صلى الله عليه وسلم - ووضع ذلك في إطار علمي، يتمكن عن طريقه كل مسلم - فضلاً عن طلاب العلم والسنة النبوية الشريفة - تخريج أي حديث للنبي - صلى الله عليه وسلم - من مصادره المعتبرة عند علماء الحديث، وحتى تكون عملية التخريج سهلة وقريبة المنال لمن أراد التحقق من أي رواية بين يديه.

لهذا نشط علماء السنة للقيام بهذه المهمة الجليلة القدر الرفيعة المقام، أعانهم الله تعالى وسدد خطاهم.

ولهذا - أيضاً - ويجهد المقل - قمت بوضع هذا الكتاب راجياً من الله تعالى أن يجعله لبنة صالحة في صرح السنة النبوية الشريفة وقد اشتمل على بيان المراحل التي مر بها علم التخرج من العهد النبوي الشريف إلى عصرنا بصورة مختصرة ومبسطة، ثم بيان طرق التخريج وأساليبه المختلفة، هذا والله ولي التوفيق، وهو حسبي ونعم الوكيل والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

المؤلف

د/ عبد الله عبد العظيم أبو العيون

الفصل الأول

بيان المراد بعلم التخرّيج

تعريف التخرّيج:

التخرّيج فى اللغة: يقال خرج خروجاً ومخرجاً. والمخرج موضع الخروج. يقال: خرج مخرجاً حسناً، وهذا مخرجه، والمخرج بالضم يكون مصدر أخرج، ومفعولاً به، واسم مكان، واسم الزمان. تقول: أخرجته مخرج صدق وهذا مخرجه^(١).

والاستخراج والاختراج الاستباط، وخرجه فى الأدب فتخرج^(٢) والتخارج عند الجرجاني: مصالحة الورثة على إخراج بعض منهم بشئ معين من التركة^(٣).

والتخرّيج - أيضاً - من خرج يخرج خروجاً، أى برز من مقره، أو حاله، سواء أكان مقره داراً أو بلداً.... وسواء أكان حاله حالة فى نفسه أو فى أسبابه الخارجة.

والإخراج أكثر ما يقال فى الأعيان أى الذوات والأشياء المحسوسة، والتخرّيج أكثر ما يقال فى العلوم، والصناعات. وأفاد ذلك كله أن التخرّيج فى اللغة: «إبراز الحديث وإظهار بنقله من مكانه»^(٤).

(١) انظر مختار الصحاح ص ١٧١، ١٧٢.

(٢) انظر القاموس المحيط ج ١ ص ١٨٤، ١٨٥.

(٣) انظر «كتاب التعريفات» للجرجاني ص ٥٣.

(٤) راجع «التخرّيج ودراسة الاستدلال» أ.د/ عزت على عطية.

التخريج فى الاصطلاح:

وللتخريج فى الاصطلاح عدة تعريفات:

أولاً: عرفه السخاوى بقوله: التخريج إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيكات، والكتب، ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب، والدواوين، مع بيان البذل والموافقة ونحوهما، وقد يتوسع فى إطلاقه على مجرد الإخراج^(١).

وهذا التعريف قد اشتمل على أمور منها:

- ١- بذل الجهد فى البحث والتفتيش عما فى يد الباحث من حديث فى المصادر المختلفة التى يوجد فيها بسنده، كتباً أو شيوخاً فوقه أو أقرانه أو دونه فذلك يكون من فقهه ونبله.
- ٢- عزوها إلى من رواها من أصحاب المصنفات المعتبرة عند المحدثين مع سوق هذه الأحاديث المجموعة فى مجال واحد.
- ٣- يشير قوله (مع بيان البذل والموافقة) إلى ضرورة قيام المخرج، بالمقارنة بين مجموعة الأسانيد التى توصل إليها، وكذا المتون، ليتوصل بذلك إلى جهة الاتفاق والاختلاف فى كل، أو الزيادة والنقصان.
- ٤- أن دراسة جزئى الحديث (الاسناد والمتن) من حيث اتصال السند، والعدالة والضبط، والخلو من الشذوذ والخلو من العلة، وشرح غريب

(١) فتح المفيت للسخاوى ج ٢ ص ٣٣٨، ط مطبعة العاصمة بالقاهرة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.

الحديث، وبيان ما أخذ وما يستتبط منه إنما هو أمر زائد، في عملية التخريج^(١) وأن كان هذا الأمر قد اندرج ضمن عملية التخريج في عصرنا الحاضر، ويمثل ذلك ما يقوم به المخرجون، في الموسوعة الحديثية لكلية أصول الدين - جامعة الأزهر - بالقاهرة.

وعلى ذلك فوظيفة المخرج أو عمله الذي يقوم به - كما يقول الأستاذ الدكتور عزت على عطية^(٢) - جمع الأسانيد المختلفة، والمتون المختلفة للحديث من المصادر التي يجمع منها كتباً أو شيوخاً يروون الحديث. ثم المقارنة الظاهرة التي تبين مواطن الاتفاق أو الاختلاف. ثم يقول سيانته: «وقد يكتفى في الجمع إذا مهر في التخريج - بنكر الأشياء المتفق عليها من الأسانيد أو المتون ونسبتها إلى مصادرهما المتفقة ثم بيان مواطن الاختلاف، يظهر ذلك جلياً فيما يتصل بالتخريج، لأحاديث الكتب الستة في كتاب «تحفة الأشراف» حيث يخرج الأسانيد، وكتاب «جامع الأصول» لابن الأثير فيما يتصل بالمتون»^(٣).

ثانياً : التخريج عند المتقدمين (٢) : هو إيراد الحديث بأسناده في مصدر ما من مصادر الستة . لكن هذا الاصطلاح قد خفت حدته كثيراً عند المتأخرين حتى كاد يتلاشى بينهم وإن ظل قائماً - على ندره - حتى عصرنا هذا^(٤). ويعنى

-
- (١) راجع كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٥، ٦، أ.د/ عزت على عطية.
- (٢) هو استاذنا العالم الجليل رئيس قسم الحديث وعلومه. في كلية أصول الدين - بجامعة الأزهر بالقاهرة.
- (٣) انظر «التخريج ودراسة الإسناد» ص ٦ بتصرف يسير. سنرى أمثلة ذلك - إن شاء الله تعالى - في بيان أساليب التخريج.
- (٤) انظر «كشف اللثام عن أسرار تخريج سيد الأنام - صلى الله عليه وسلم - ج ١ ص ٢٦/٢٧. أ.د/ عبد الموجود محمد عبد اللطيف هو استاذنا الجليل استاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة.

هذا التعريف ان مجرد ايراد الحديث ووضعه في كتاب ما يعتبر عندهم تخريجاً، وهو ما يعنيه الباحث في عصرنا عند تخريجه لحديث من الأحاديث فيقول مثلاً «أخرجه البخاري في صحيحه» أو «أخرجه مسلم في صحيحه» وهكذا.

قال العراقي في كتابه «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» «فان لم يكن الحديث الا في الكتاب الذي رويته منه عزوته إليه بعد تخريجه، وان كان قد علم أنه فيه»^(١).

ثالثاً: التخرج عند المتأخرين:

هو «عزو الحديث - بعد التفتيش عن حاله - إلى مخرجه من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث والتي تروى فيها الأحاديث بأسانيد مستقلة بمؤلفيها»^(٢).

بيان المراد من هذا التعريف:

المراد من «عزو الحديث» هو نسبته إلى من ذكره بإسناده في مؤلفه، سواء في السنن أو الجوامع أو المسانيد... الخ. أما المراد بقوله «بعد التفتيش عن حاله» هذا بيان طيب في التعريف.

يقول صاحب «كشف اللثام»^(٣): ان المراد بـ «حاله» أي معرفة درجته من حيث الصحة أو الحسن أو الضعف "، ولكن أرى أن من الأوفق - ليكون هناك تسلسل في التعريف - أن يكون المراد بقوله (حاله) من حيث الوجود والعدم، وهو المناسب للبحث والتفتيش.

(١) هامش المرجع السابق جـ ١ ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق جـ ١ ص ٢٨ وعزاه إلى فيض القدير للمناوي جـ ١ ص ٢١/٢٠.

(٣) «كشف اللثام» جـ ١ ص ٢٨، ٢٩.

أما الحكم عليه وبيان درجة الحديث وهو الغاية المنشودة، فلا بد أن يأتي ذلك بعد البحث والتفتيش عنه لمقارنة الأسانيد والمتون، ومعرفة المتابع، والشاهد إن وجد، وكذا ما إذا كان متواتراً أو مشهوراً أو عزيزاً أو غريباً... الخ. وبذلك يكون في مقدور المخرج الحكم على حديثه وبيان منزلته من القبول والرد.

وتأسيساً على ما سبق فيحسن أن يضاف في نهاية التعريف «والافادة من ذلك في الحكم على الرواية» ويكون في ذلك إشارة إلى أن كثرة الطريق يقوى بعضها بعضاً.

ولا جدال في أهمية بيان حكم الحديث قبولا ورداً يقول العراقي الحافظ في بيان منهجه عند تخرج أحاديث «إحياء علوم الدين» للإمام أبو حامد الغزالي «..... لكنني اختصرته - يقصد كتابه «المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار» في غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار، فاقصرت فيه على ذكر طرق الحديث، وصحائبه، ومخرجه وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه، فان ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، بلى وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة.....»^(١).

والمراد بقوله «مخرجه» أي رواته الذين رووه بإسنادهم، وأوردوه في مؤلفاتهم، ويكون المقصود بذلك معنى التخرج عند المتقدمين.

(١) راجع «المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار» للحافظ زين الدين العراقي ج ١ ص ٢ على كتاب «إحياء علوم الدين» ط عيسى البابا الحلبي وشركاه مع مقدمة د. بدوي طباعة.

أما المراد بقوله «من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث» أى المؤلفات التى أعتمدها أئمة هذا الفن فى توثيق العزو أى النسبة إليها، وهى كثيرة ومتنوعة، سواء كانت مؤلفات حديثية محضة، أو مؤلفات فى أغراض أخرى تلحق به، واعتمدها أئمة هذا الشأن، لأنهم العلماء به الذين يحتكم إليهم فيه، وهم الذين سبروا غوره، وعرفوا دقائقه وأفنوا حياتهم فيه، وفى كل ما يتصل به من علوم ومعارف^(١).

وعلى هذا «فمن كتب السنة المعتمدة عند علماء الحديث ما يشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف، مثل سنن أبى داود، وسنن النسائى، وجامع الترمذى، أو صحيح الترمذى. كما يطلق عليه علماء الحديث، وسنن ابن ماجه، ومسند الامام أحمد ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبى شيبة، وسنن البيهقى»^(٢).

ولا يخفى على باحث أن فى مقدمة المصادر المعتبرة يكون صحيح الإمام البخارى، وصحيح الإمام مسلم رحمهما الله تعالى. ويقول القاضى عياض «..... وأما الاتقان والمعرفة فى الأعسلاد والأئمة لكنهم كانوا فيما تقدم كثرة وجملة، وتساهل الناس بعد فى الأخذ والأداء»^(٣).

فليس كل كتاب دون صاحبه طائفة من الحديث يصح العزو إليه، خاصة إذا لم يكن من أهل هذا العلم، فإن منهج المحدثين أن ينظر إلى أهل

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٣٠.

(٢) مقدمة الكتاب «جامع الأحاديث» للإمام الميوطى ج ١ ص ٣ لقضية أد/ الحسينى عبد المجيد هاشم رحمه الله.

(٣) انظر «مشارق الأنوار على صحيح الآثار» ج ١ ص ٢ ط المكتبة العتيقة ودور التراث.

الحديث المشتهرين به فيؤخذ عنهم ويترك ما عداهم^(١).

هذا ما لم يتعقب أهل الحديث ما أورده غير المختص به في مؤلفاتهم «فلا يكتفى بعزو الحديث إلى من ليس من أهله دون بيان - وإن جل كعلماء المفسرين والفقهاء، والمتصوفة والمؤرخين وغيرهم، بل لابد من معرفة، تعقيبات المحدثين، على ما أورده في كتبهم، وذكره عند العزو إليها، ما لم يكونوا من أئمتهم، أو دراسة أسانيدها ومتونها - إذا كانت خالية، من تعقيبات المحدثين ولم يكونوا من أئمتهم - دراسة دقيقة فاحصة، لمتبحر في الحديث وعلومه للوصول من وراء ذلك إلى الحكم بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه أو الحكم عليه بالوضع.

وذلك إذا انفرد مؤلفوها بذكره دون المصادر الأخرى التي عرفت درجة أحاديثها عند العلماء، أو كانت متفقة في إيرادها له في هذه المصادر لكنها مغايرة لها في الاسناد»^(٢).

أقول: ومثال ذلك ما ورد من تعليقات الحافظ زين الدين العراقي في كتاب «المغلي عن حمل الأسفار في الأسفار» فقد خرج ما ورد في كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي من أحاديث - وهو من هو زهداً وورعاً وصلاحاً ونبلاً وتصوفاً - لكنه لم يشتهر بكونه من أهل هذه الصنعة رواية ودراسة.

(١) راجع مقدمة «صحيح مسلم» باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ج ١ ص ٨٣ وما بعدها، باب الكشف عن معاييب رواة الحديث ج ١ ص ١٢٦/٩١. وكذا شروح الامام النووي على هذه الأبواب. ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٣٠ «قواعد التحديث» ص ١٨٢، ١٨٣ جمال الدين القاسي ط. عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

كما أن الغاية، والقصد من كتابه، بيان الطريق والسلوك للوصول إلى الله تعالى الواحد الأحد المعبود، مع الترهيب من المعاصي والمنكرات والترغيب في عمل الطاعة والخيرات.

وهذا القول: لا يطعن في عالم، فلا نحكم برد مصنف في التفسير لإيراده حديثاً، ضعيفاً أو موضوعاً، فربما كان من غيره، وإذا كان منه، فليس المقصود ذكر الموضوع أو المردود، فكثيراً من العلماء وضعوا مسودات مصنفاتهم لينتقوها، ولكن عاجلتهم العنية قبل بلوغ الأمانى، ونقلت مصنفاتهم كما هي.

وقد ورد ذلك في بعض مصنفات أهل الحديث أنفسهم، فالعارف بمنهج الإمام أحمد بن حنبل في السند والمتن، يستبعد أن يضع في مسنده حديثاً ضعيفاً، وحين وجد ذلك في مصنفه، أرجعه العلماء إلى زيادات ابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وتلميذه الإمام القطيعي، أو أن ذلك كتب مما ضرب عليه الإمام، فكتب من تحت الضرب^(١).

ونخلص مما سبق إلى:

أ - لابد للباحث في السنة النبوية الشريفة من الاعتماد على المصادر المعتبرة، عند أئمة الحديث، وأن يتحرى الدقة عند النقل عن غيرها ليصل بذلك إلى حكم صحيح.

ب - أن هذه التفرقة بين المصادر المعتبرة في التخريج وغيرها لا يقصد

(١) راجع «اعلام المحدثين» ص ٨٢/٨٦ أ.د/ محمد بن محمد أبو شهبة ط. دار الكتب العربية بمصر.

منها الطعن في عالم ولا في مصنف، خاصة ممن تقدم^(١) من العلماء
الأجلاء، فرض الله تعالى عنهم أجمعين.

ج - أن الاطالة في هذا الأمر ترجع إلى هدف واحد - حرص عليه علماء
الحديث على مر عصورهم - وهو شدة التثبت والتحري، حتى لا يكون
هناك مطعن لطاعن، ولا زيادة لمتزيد^(٢).

ونعود إلى بيان بقية التعريف فنقول: أن المراد بقوله (بأسانيد مستقلة
بمؤلفيها) أي أن المصادر التي يصح العزو إليها، يلزم أن يكون قد ثبت سماع
مؤلفيها لها، فالعبرة بروايتها بأسانيدها.

فإن كان المؤلف يورد الحديث في كتابه وينسبه إلى غيره من المصادر
المعتبرة وأصحابها، لزم الباحث، والمخرج في هذه الحالة الرجوع إلى
المصدر الأصلي الذي أورده فيه المؤلف، وأحال عليه، وهنا يصح التخريج.
وذلك لأن المؤلف حين أحال على غيره، فقد الاستقلال بالرواية والاسناد فلا
يعتبر من روايته.

مثال ذلك: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للإمامين الجليلين العراقي
وابن حجر مثال ما ورد فيه قولهما: «عن أبي عباس عن النبي - صلى الله
عليه وسلم - قال «علموا ويسروا، ولا تعسروا، وإذا غضبت فاسكت، وإذا
غضبت فاسكت، وإذا غضبت فاسكت» رواه أحمد، والبخاري، وفيه ليث

(١) ليس المقصود بالتقدم هنا الاصطلاحى، وإنما المراد باعتبار عصرنا.

(٢) راجع «قواعد التحديث» ص ٢٥٤/٢٥٦ للأستاذ الفاضل جمال الدين القاسمي، وقد
ذكر أقوالاً مختلفة للعلماء في هذا الأمر.

بن أبي سليم وهو ضعيف»^(١).

فترى أنه أحال الحديث على مسند الإمام أحمد، ومسند البزار، وتبع ذلك بالحكم على الحديث منبها إلى أن في إسناده رجل ضعيف وهو ليث بن أبي سليم، فالمخرج يجب عليه الرجوع إلى ما أحال عليه عند الإمام أحمد والبزار خاصة أنه لم يذكر الحديث بإسناده الذي ربما احتاج إليه المخرج في تخريجه.

أضف إلى ذلك أن من فوائد الرجوع إلى الأصل الصدق والدقة والتثبت، مع شدة التحري، التي يجب على الباحث إتباعها، فلن يستطيع أن ينسب الحديث مثلاً إلى مسند الإمام أحمد واعتماد ذلك على نكره في «مجمع الزوائد» إلا بالرجوع إليه - لا لعدم الثقة في مصنفه - بل هو أمر يلزم الباحث في عمله.

أضف إلى ذلك أيضاً: ربما وقع سهواً، أو ذهولاً في النقل، فيلزم المخرج الرجوع إلى الأصل، وكثيراً ما يقع خطأ الطباعة في عصرنا دون التنبيه عليه.

وبناء على هذا فلا يصح الاعتماد في التخریج على الدوريات، أو كتب المعاصرين، والتي لا تعنى بذكر الاسناد، أو المراجع التي لم يعتبرها علماء الحديث، أو كتب القصاص، روى مسلم عن عاصم قال: «لا تجالسوا القصاص»^(٢).

(١) انظر «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» كتاب العلم - باب في قوله «علموا ويسروا» ج ١ ص ١٢١ ط مكتبة القدسي.

(٢) راجع «مقدمة صحيح الإمام مسلم» - باب الكشف عن معاييب - رواه الحديث ج ١ ص ١٠٠.

أما إذا كان المصدر الذي أشار إليه «المعاصر» مفقوداً، أو مطبوعاً لا يتيسر الحصول عليه، فإنه لا مانع في هذه الحالة من العزو إلى ذلك المرجع الذي أحال على غيره من المصادر المعتبرة، بحيث يحتوى عزو المخرج ذكر المصدر المتعذر، ويكون الثقة بصاحب المؤلف نحو (العراقى وابن حجر) مثلاً تغنى عن الرجوع إلى الأصل المتعذر الحصول عليه^(١).

ومما نشير إليه هنا أيضاً: أنه لا يصح للمخرج أن ينقل رواية من المستخرجات ويعزوها إلى صاحب الأصل، المستخرجة عليه إلا أن يقول المصنف أخرجه بلفظه.

يقول الامام النووي: «الكتب المخرجة على الصحيحين، لم يلتزم فيها موافقتهما في الألفاظ فحصل فيها تفاوت في اللفظ والمعنى، وكذا ما رواه البيهقي والبيهقي، وشبههما قائلين: رواه البخاري، أو مسلم، وقع في بعضه تفاوت في المعنى، فمرادهم أنهما رواها أصله، فلا يجوز أن تنقل منها حديثاً، وتقول هو كذا فيها إلا أن تقابله بهما، أو يقول المصنف أخرجه بلفظه. بخلاف المختصرات من الصحيحين، فإنه نقلوا فيها ألفاظهما^(٢).

وملخص القول:

أن على المخرج أن يستخدم ما شاء، وما وصل إلى يده من المصادر والمراجع، التي تعينه، وتساعد في عمله، وتيسره عليه وتسهله له، على أن ينتهي في العزو إلى المصادر المعتبرة عند أهل الحديث.

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٣٨/٣٦.

(٢) انظر «تقريب النووي» ج ١ ص ١١٢، ١١٣، بشرح البيهقي في التدريس ط. مكتبة دار التراث.

رابعاً: من تعريفات التخريج فى الاصطلاح:

قال المناوى: ومعنى تخريج الحديث عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد^(١).
وهذا التعريف قريب من التعريف السابق «الثالث».

مثال التخريج عند الامام المناوى من الجامع الكبير:

«كل امرئ لما خلق له» حم طب كـ عن أبى الدرداء. ومعنى ذلك ما يلى:

- ١- أى رواه الامام أحمد فى مسنده والطبرانى فى معجمه، والحاكم فى مستدركه على الصحيحين عن الصحابى الجليل أبى الدرداء.
- ٢- ذكر لفظ المتن الوارد فى مسند أحمد.
- ٣- بين الكتب التى أخرجته نصاً كاحمد أو مع بعض الاختلاف فى المتن أحياناً، كرواية الطبرانى والحاكم.
- ٤- ذكر رواية الأعلى وهو الصحابى أبى الدرداء تنبيهاً على أصل إسفاده واكتفى بذلك فى التخريج.
- ٥- وقد يضيف إلى ذلك أمراً زائداً وهو الحكم على الحديث بقول - (صح) أى صحيح، ولكن الامام المناوى كثيراً ما يضيف تعليقات عند شرحه «الجامع الصغير» للامام السيوطى فيقول تعليقا عند كلامه على الحديث رقم ١١٧٨ «أعطى يوسف شطر الحسن» ثم حم ع ك عن أنس د صح».

قال الحاكم على شرط مسلم وأقره الذهبى، قال الهيثمى رجال أبى

(١) أ.د/ عزت على عطية فى كتاب (التخريج ودراسة الاسناد) ص ٩.

يعنى رجال الصحيح، «ثالث صنيع المؤلف» - أى الحديث - لا يوجد مخرجاً لأحد الشيخين، والا لما عدل عنه، والأمر بخلافه، فقال رواه مسلم فى قصة الاسراء «فإذا أنا بيوسف، وإذا هو قد أعطى شطر الحسن» ومن ثم عزا حديث الترجمة بنصه جمع لمسلم منهم المخاوى. ثم رأيت المصنف نفسه قلل فى «الدرر» فإنه فى الصحيح من حديث الاسراء»^(١).

وممن يقوم ببيان موطن الحديث فى المصنف المروى فيه مع بيان كتابه الأصلي، جماعة المستشرقين فى «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى» ونحو ذلك صنيع الامام المزى فى كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» ولكن مع اختلاف فى المنهج عند كل منهم.

نحو (خ يوع) أى أن الحديث - مثلاً - أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب البيوع، فما على المخرج إلا أن يذهب إلى صحيح الامام البخارى ويستخرج كتاب البيوع فيه ثم يستقرء أبوابه إلى أن يصل إلى موضع حديثه^(٢).

خامساً: ومن تعريفات التخرج فى الاصطلاح:

عرفه أ.د/ عزت على عطية «بأنه انتقاء طريق من طرق الحديث المجموعة بناء على التعريف الأول^(٣) لغرض خاص...».

ويشرح ذلك بقوله: وإنما يقوم بذلك الأئمة الماهرون فى معرفة

(١) راجع كتاب «فيض القدير شرح الجامع الصغير» للعلامة المناوى جـ ٢ ص ٢، ٣،

القسم الأول الطبعة الثانية ١٣٩١هـ / ١٩٧١م ط. دار النهضة الحديثة بيروت لبنان.

(٢) سيرد إن شاء الله تعالى أمثلة لذلك فى أساليب التخرج.

(٣) يقصد سيادته تعريف الامام المخاوى.

الحديث أصحاب المصنفات الأصلية في الحديث.. فالإمام أحمد بن حنبل مثلاً انتقى مسنده من سبعمائة وخمسين ألف حديث كانت مجموعة عنده، وترك أحاديث الوضاعين، والكذابين والأحاديث التي لا يشهد لها أصل صحيح من القرآن أو السنة مع ضعف في أسانيدھا، إلى غير ذلك من الأغراض التي تكشف عنها دراسة الأحاديث في المسند.

وانتقى البخاري صحيحه من أكثر من ثلثمائة ألف حديث، وكذلك فعل كل من صنف الكتب الأصول في الحديث.

وقد يكون الغرض بيان غلل المتن أو السند أو ذكر الروايات الغريبة التي لم تذكر في الكتب الأخرى المؤلفة في الحديث.

وفي القاموس: خرج اللوح تخريجاً كنتم، بعضاً وترك بعضاً، وخرج العمل جعله ضرورياً. وألواناً^(١).

سابعاً - ومن حيث كون التخريج بحث وتفتيش، وسير لمصنفات السنة المتعددة، للتعرف على مظاهر الحديث سنداً ومتناً فيمكن إضافة «الاعتبار» كنوع من التخريج وإن كانت غايته الكشف عن أفراد الحديث أو عدم أفرادہ.

أ - قال شيخ الإسلام ابن حجر: اعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا؟ هو «الإعتبار»^(٢).

(١) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ١١.

(٢) انظر «نزهة النظر بشرح تحفة الفكر» ص ٣٢، ٣٣.

ب - ويقول السخاوي أيضاً: أن الاعتبار: ليس قسماً لما معه - المتابع والشاهد^(١) - بل هو الهيئة الحاصلة في الكشف عنهما^(٢).

ج - ويعرفه السخاوي والسيوطي وابن الصلاح في أمثله بقولهم: الاعتبار، هو سبرك^(٣) الحديث من الدواوين المبسوطة والمسندة وغيرهما، كالمعاجم والمشیخات، لتتظر هل شارك راوية - الذي يظن تفرده به - راو غيره، أو قتل: هل شارك راو من رواية غيره فيما حمل عن شيخه سواء اتفقا في رواية ذلك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أم لا^(٤).

والناظر في هذه التعريفات لا يجد فرقاً بينها، فكلها تدور حول البحث في مختلف المصنفات الحديثية، ثم مقارنة الأسانيد والمتون، عند الوقوف على الحديث في موطن ما من الجوامع والمسائيد والأجزاء، والمشیخات ونحوها، ليعلم المعتبر المتابع من الشاهد، وغايته تقوية ما لديه من رواية.

وينبه ابن الصلاح هنا إلى ما يدخل تحت المتابعة والاستشهاد فيقول: «ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه

(١) الحديث المتابع: هو ما شارك حديثاً آخر في اللفظ أو المعنى مع الاتحاد في الصحابي، فإن كانت المشاركة من أول السند سميت «متابعة تامة» وإن كانت ليست من أول السند سميت «متابعة قاصرة».

والحديث الشاهد: هو المشارك لحديث آخر في اللفظ أو المعنى مع عدم الاتحاد في الصحابي، أو يوافق حديث حديثاً آخر في المعنى دون اللفظ. راجع «دراسات في علوم السنة» ج ٢ ص ٧٢ أ.د/ محمد شوقي خضر السيد «قواعد أصول الحديث» ص ١٧٤ - فضيلة أ.د/ أحمد عمر هاشم.

(٢) انظر «فتح المغيث» ج ١ ص ١٩٥.

(٣) السير: هو التتبع والاختبار والنظر.

(٤) راجع «فتح المغيث» ج ١ ص ١٩٥، «تريب الراوي» ج ١ ص ٢٤٢/١ «التقليد والإيضاح» ص ١٠٩، ١١١.

وحده، بل يكون معدودا في الضعفاء.

وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء جرى ذكرهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به «كذا قال النووي^(١)». ولا شك أن كثرة الطرق التي يتوصل إليها كلا من المخرج. والمعتبر بالمتابع والشاهد تؤدي حتما وغالبا إلى تقوية الحديث، وزيادة الإطمئنان له والثقة به، فالمتواتر إنما أفاد العلم اليقيني حينما رواه جمع عن جمع تحيل العادة إتفاقهم على الكذب . فالاعتبار والمتابع والشاهد أمور يتداولها المحدثون يعرفون بها حال الحديث ، هل تفرد به راويه ام لا ؟

وبهذا المعنى فهذه الأمور قريبة الشبه لعمل المخرج ، بل يكاد الأمر - وإن اختلفت طريقة واسلوب كل - يكون واحد حين النظر، إلا أن نهاية عمل المخرج والمعتبر الوصول الى مدى قوة الحديث او ضعفه ، وما يعمل به من الحديث النبوي الشريف؟

موضوع التخريج :

موضوع علم التخريج هو أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وما دون فيها من مصادر مختلفة ومعتبرة عند المحدثين من الجوامع والمسانيد والأجزاء والمشيخات والكتب والمعاجم، والبحث فيها بوسائل وطرق عن حديث ما لتخرجه منها.

وهذا هو المراد من علم التخريج عند المحدثين، خاصة المتأخرين

(١) راجع «التقييد والإيضاح» ص ١١٠، و«تدريب الراوي» ج ١ / ٢٤٢.

منهم ، وإلا فهناك من يشاركهم في مفهومه العام (اللغوي). كالأدباء في البحث عن نسبة أبيات، أو قصيدة لشاعر ما، أو البحث عن نظرية من النظريات في مصادرنا الخاصة بمجالها العلمي أو النظري، فتحقيق أى مسألة من المسائل إنما هو تخريج لها.

فموضوع علم التخرّيج عند المحدثين هو البحث فيما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية قبل البعثة أو بعدها، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين، أسناداً ومتمناً، في أصوله المعتمدة.

مسائل علم التخرّيج:

مسائل علم التخرّيج هي عبارة عن مجموعة القواعد والطرق والأساليب التي يتوصل بها المخرج إلى بغيته من أقوال النبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - وأفعاله وتقريراته وصفاته وجميع أحواله، والتمكن بذلك من الوصول إلى الحكم الصواب بالقبول أو الرد، فيما لم ينص السابقين من العلماء على درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو غير ذلك، وسبر كتب السنن لا يأتي عشوائياً إنما هو قائم على مجموعة القواعد والأساليب، المتبعة في التخرّيج.

واضعه:

هذا العلم مر كغيره من العلوم بمراحل متعددة، تارة مشافهة بالنسبة للراوى، وبطريقة عملية حين تكامل جمع السنة في أواخر القرن الرابع الهجرى، وبدأ طور التهذيب وغيره.

فظهرت أولى طرق التخرّيج العملية على يد الحافظ أبي بكر محمد ابن عبد الله الجوزقي ت (٣٨٨) حيث ألف كتاب «الجمع بين الصحيحين» ثم تلاه صنيع العلماء في الجمع بين أكثر من مصدر.

«وكان الامام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أول من أبرز التخرّيج على هيئته المتكاملة المتعارف عليها الآن، ثم حذا حذوه العلماء من بعده»^(١).

استمداده:

يستمد علم التخرّيج من مجموعة القواعد والطرق والأساليب التي يلزم اتباعها في البحث والتفتيش في المصادر المعتبرة، التي جمعت فيها أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وأخبار الصحابة والتابعين.

فضله ومنزلته:

من المعروف أن الشيء يشرف بشرف متعلقه، فعلم التخرّيج المتعلق بأحوال النبي - صلى الله عليه وسلم - يعد من أشرف العلوم وأعظمها قدراً، وأرفعها منزلة بعد كتاب الله تعالى، إذ به يتمكن الباحث من كشف الدخيل على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيطرح بعيداً.

وبه يعرف المقبول الذي تبني عليه الأحكام، ويعمل به، ويعرف به الحلال من الحرام، ويصبح منهجاً للفتاء وأهل الأصول.

فلا عجب أن يكون من أشرف العلوم - بعد كتاب الله تعالى - وقد أمرنا الله

(١) راجع «كشف اللثام عن أسرار تخرّيج حديث سيد الأئمة - صلى الله عليه وسلم» ج ١ ص ١٥٢/١٥٥، «أعلام المحدثين» ص ٢٧.

تعاني باتباع سنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - نقال: «وما أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا»^(١).

كما أن هذا العلم يشرف بكونه يعتمد في وجوده وبقاءه، على ما نزل به الوحي على نبي الله تعالى - صلى الله عليه وسلم - وما أكره الله تعالى له مما قاله باجتهاده فالكل يندرج تحت قول الله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)^(٢).

ويستمد هذا العلم شرفه من اتصاله بكلام خاتم الأنبياء والمرسلين محمد - صلى الله عليه وسلم - ورسالته الباقية إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها. ويستمد علم التخرج شرفه أيضا من اتصاله الوثيق بالمصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

ويستمد شرفه من إعماده في وجوده على وصية النبي - صلى الله عليه وسلم - بحفظ سنته وتبليغها للناس، ونضرة وجوه أصحابها بدعوة النبي - صلى الله عليه وسلم - حين قال: «نضر الله امرأ سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى له من سامع»^(٣).

(١) سورة الحشر (٧).

(٢) سورة النجم (٣، ٤).

(٣) أخرجه البغوي في مصابيح السنة/ كتاب العلم/ رقم ١٧٥/ ج ١ ص ١٧٥ عن ابن مسعود.

- وأخرجه الترمذي في سننه/ كتاب العلم/ باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع/ ج ٥ ص ٢٤ وقال حديث حسن صحيح.

- وأخرجه ابن ماجه في سننه/ المقدمة/ باب من بلغ علما ج ١ ص ٨٥.

- والحديث أخرجه أحمد في مسنده ج ١ / ٤٣٧ عن عبد الله بن مسعود.

حكم تعلم التخریج:

حكم تعلم التخریج هو الوجوب الكفائي، إذا قام به البعض سقط عن الكل، ويتعين على من لا يسد غيره مسده، وذلك لكونه باباً وعلماً من علم الحديث بقسميه دراية ورواية. وبين العلماء أن حكم تعلم علم الحديث بقسميه فرض كفاية أن قام به البعض سقط عن الباقيين وعينى على من تعين له^(١).

فوائد علم التخریج وثمراته:

فوائد علم التخریج وثمراته جمة وعظيمة نذكر منها ما يلي:

أولاً: وضع يد المخرج - بكسر الراء المشددة - على طائفة من الطرق والوجوه المختلفة التي روى بها الحديث المخرج - بفتح الراء المشددة - مما يهيئ له إمكانية دراسة الحديث بيسر وسهولة، وإصدار الحكم الصواب عليه، إن لم يكن قد سبق الحكم عليه ممن تقدم من العلماء.

ثانياً: إطلاع المخرج - بكسر الراء المشددة - على كثير من المصنفات الحديثية، مما ييسر له جمع حصيلة لا بأس بها من أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعايشة أحواله عليه الصلاة والسلام.

ثالثاً: «معرفة مذاهب العلماء ومناهجهم فيها من حيث التأليف والحكم على الأحاديث بما يقتضيه من صحة أو حسن أو ضعف أو ضعف، بعد معرفة أحكامهم على الرجال... فهو علم ينمي مدارك المحدث ويوسع آفاقه ويجعله

(١) راجع «ضوء القمر» ص ١٢ لنضيلة الشيخ محمد علي أحمد بن ط دار المعارف ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م «البهجة الوضيئة شرح متن البيهقيته ص ٥، الشيخ محمود نشابة «قواعد أصول الحديث» ص ٧ أ.د/ أحمد عمر هاشم.

على معرفة قوية بكل ما يتصل بجوانب الحديث من علوم ومعارف»^(١).

رابعاً: معرفة المخرج بعد جمع طرق الحديث الإسناد العالى والإسناد النازل، سواء بالتقرب من النبى - صلى الله عليه وسلم، أو باعتبار إمام من الأئمة أو باعتبار مصنف من مصنفات الأئمة، أو باعتبار تقدم وفاة أحمد الرواة، أو باعتبار السماع ونحو ذلك^(٢).

خامساً: سرعة وصول القارئ إلى طرق ووجوه الحديث المخرج بيسر وسهولة.

سابعاً: كشف ما قد يوجد فى الإسناد من علل نتيجة لجمع طرق الحديث المخرج ومقارنة أسانيد بعضها ببعض. مما يؤدي إلى معرفة ما فى الإسناد من تكليس، أو رلو مبهم غير متعين، كحدثنا فلان أو رجل، أو تعيين رلو مهمل كحدثنا محمد من غير ما يميزه من المحدثين، أو معرفة رواية من اختلط من الرواة.

ويمكن وصل ما روى معلقاً، ومعرفة المرفوع من الأحاديث والموقوف منها، والمقطوع، وذلك بمجئته من طريق آخر أو طرق توضيح الرفع أو الوقف أو القطع ونحو ذلك^(٣).

سابعاً: «زيادة قوة الحديث بكثرة طرقه للترجيح عند المعارضة»^(٤).

(١) «كشف اللثام» ج ١ ص ٣٩ بتصريف.

(٢) راجع الإسناد العالى والنزل فى «مقدمة ابن الصلاح» ص ٢٥٧، «تريب الروى» للسيوطى ج ٢ ص ١٥٩ «تبايح الحديث» ص ١٥٩ ط. معهد على صبيح ولولاه - الطبعة الثالثة.

(٣) راجع «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ١٦، ١٧.

(٤) المرجع السابق ص ١٦.

وذلك كما هو متفق عليه بين علماء الحديث أن كثرة الطرق يقوى بعضها بعضا - ما لم تكن واهية - فكثرة الطرق قد ترفع بعض أنواع الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره، وقد يرتفع الحديث الحسن إلى الحديث الصحيح لغيره لجبر ما فيه من خفة في الضبط، بتعدد طرقه المساوية له أو الأقوى منه.

«فمثلا حديث: لا تسقبلوا القبلة ببول ولا غائط....» الحديث. نجد أن الموسوعة قد أشارت إلى مواضعه في خمسة عشر موطنا ففي البخاري (١/١٠٩ - طبعة الشعب/ والنسائي في الطهارة / باب ٢٠ / والدرacula (١/٦٠) وابن خزيمة في صحيحه رقم ٥٧/ وفي مسند أحمد ج ٥ ص ٤١٩، ٤٢١/ والبيهقي في السنن الكبرى (١/٩١) / وفي معجم الطبراني الكبير ج ٤ ص ١٦٣، ١٦٩، ١٧١، ١٧٧/ وفي معجمه الصغير (١/٢٠٠) / والخطيب في التاريخ (٢/٣٦٣).

وفي الكتب التي تبحث في صحيح الحديث وضعفها: في «علل الحديث» (رقم ٦٦) لأبي حاتم/ وفي «تلخيص الحبير» ج ١ ص ١٠٣ لابن حجر العسقلاني/ وفي فتح الباري له (ج ١ ص ٢٤٦، ٤٩٨) / ج ١٠ ص ١٧٧/ والعراقي في تخريج الحديث الاحياء (٢/٢٦٤).

ففي كل هذ المواطن أشارت الموسوعة لوجود الحديث بأسانيد مختلفة وما قيل عنه وعن أحوال رواة، وفي بعض المواطن قد ذكر للحديث الفاظا تدعم اللفظ الأصح، وأخرى تتعارض معه، أو علل في الاسناد تفصل قوته أو حقائق تدعم لفظه وهكذا... وفي ذلك الدلالة على أدق أحوال الاسناد ودرجته صحة أو ضعفا، واتصاله أو قطعه وغير ذلك، وبهذا الشكل تتعدد

الباحث إلى أول طريق التحقيق الدقيق الشامل لخبر النبي - صلى الله عليه وسلم، وأحاديث الأحكام، والتشريعات، فيستبين من خلال منهج مقارنات الأسانيد، وأحوال السند وعمله. أما في الضعف أو الاضطراب أو الانقطاع أو في الشنود أو النكارة أو الوضع أو في الأسال أو التدليس أو التسوية.

كذا التصحيفات في أسماء الرجال، أو التحريفات أو الوهم (أو نسوء الحفظ، أو القلب، أو التقديم والتأخير أو التدليسات أو تأليف الرجال وأسمائهم أو سرقة الحديث^(١) انن فتخرج الحديث من مظانه المختلفة له أهميته في دراسته دراسة محققة من جوانبه المحتملة.

ثامنا: أما من جهة مقارنة المتن، فإن طرق الحديث يوضح بعضها بعضا ويكمل بعضها الآخر، فقد كان من الرواة، من ينكر ما حفظ من الحديث، وبعضهم ينكره كاملا، وآخر يقتصر في النكر من الحديث على ما سئل عنه، أو على موضع الاستدلال لحكمه أو فتواه، فتخرج الحديث وجمع متونه يوصل إلى الرواية الكاملة الصحيحة.

فربما ورد الحديث المخرج «من طريق بزيادة دالة على حكم لا يدل له الحديث الأصل الذي نقوم بتخريجه، أو بزيادة موضحة لمعنى لفظه، ونحو ذلك مادام السند الذي فيه الزيادة صحيحا^(٢).

ومن جانب آخر فإن علم التخريج يمكننا من اكتشاف علل المتن، والتي قد تتولد من الرواية بالمعنى، أو الإدراج، أو أخطاء المحدثين والحفاظ

(١) انظر «موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف» اعداد أبو هاجر محمد السعيد ج ١ ص ٤٦، ٤٧ ط. دار الفكر العربي.

(٢) انظر التخريج ودراسة الاسناد ص ١٦.

وأغلاطهم، أو فى الاختصار حين تثل رواية ما، أو بالتقديم والتأخير، أو الشذوذ، والنكارة، أو الاضطراب أو التحريف والتصحيف، أو القلب والابدال ونحو هذه العلل التى أشار إليها علماء الحديث من خلال أبواب علم الحديث دراية ولا سبيل لكشف ومعرفة هذه العلل — إن وجدت — إلا بجمع متون الحديث الواحد — إن لم يكن فردا — من مصادره المعتبرة عند العلماء، فينضبط الحديث بذلك تمام الانضباط باذن الله تعالى.

ومما تنبه عليه هنا: أن تقطيع الحديث بحسب ما فيه من أحكام، وشواهد، لا شئ فيه، فقد صنعه الإمام البخارى، ولم ينقص من قدر كتاب من شئ.

وهذا يرجع إلى:

(١) قصر المتن أو ارتباط بعض ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاعدا فانه يعيده بحسب ذلك، مراعى مع هذا عدم اخلائه من فائدة حديثيهما كإيراده عن شيخ خلاف الشيخ الذى أخرجه عنه قبل ذلك فيستفاد من ذلك كثرة الطرق للحديث.

(٢) وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا إسناد واحد فيتصرف فيه حينئذ، فيورده فى موضع موصولا وفى موضوع آخر معلقا، ويورده تارة تاما، وتارة مقتصرا على الجزء الذى يحتاج إليه فى الباب.

(٣) فان كان المتن مشتملا على جمل متعددة، لا تعلق لاحداها بالآخرى يخرج كل جملة منها فى باب مستقل فرارا من التطويل، وربما نشط

فسأله بتمامه^(١).

اذن فتقطع الحديث بحسب ما يستخرج منه من احكام أمر جائز ولا
شئ فيه ما لم يخل بما فيه من احكام.

ومما يعلم أيضاً: أن من العلماء من أجاز النقصان في الرواية وقدمها
على الزيادة فيها خشية الخطأ، أي عند الضرورة، أيضاً مع عدم الاخلال بما
فيه من احكام ومعنى.

روى الخطيب البغدادي بسنده عن مجاهد قال: «انقص منها لحديث
ولا ترد فيه»^(٢).

وروى أيضاً بسنده عن يحيى بن معين يقول «إذا خفت أن تخطئ»
في الحديث فانقص منه ولا ترد^(٣). ويشير الخطيب إلى أن من العلماء من
منع ذلك فيقول: «وقد قال كثير ممن منع نقل الحديث على المعنى إن رواية
الحديث على النقصان والحذف لبعض متنه غير جائزة لأنها تقطع الخبر
وتغيره. فيؤدي ذلك إلى إبطال معناه وإحالة، وكان بعضهم لا يستجيز أن
يحذف منه حرفاً»^(٤).

ويعود الخطيب فيقول: وقال بعض من أجاز الرواية على المعنى أن
النقصان من الحديث جائز إذا كان الراوي قد وراه مرة بتمامه، أو علم أن

(١) «اعلام المحدثين» ص ١٢٧ بتصرف.

(٢) «الكفاية في علم الرواية» ص ١٨٩ للخطيب البغدادي/ منشورات مكتبة السهال -
بيروت.

(٣) الكفاية ص ١٨٩.

(٤) الكفاية ص ١٩٠.

غيره قد رواه عنى التمام ولا يجوز له «إن لم يعلم ذلك أن يفعله»^(١).....
وقال كثير من الناس يجوز ذلك للراوى على كل حال ولم يفصله.

☆☆ والرأى المختار عند الخطيب يشير إليه بقوله:

والذى نختاره فى ذلك أنه إن كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم
وشرط وامر لا يتم التعبد والمراد بالخبر إلا بروايته على وجهه فإنه يجب نقله
على تمامه، ويحرم حذفه، لأن القصد بالخبر لا يتم إلا به فلا فرق بين أن
يكون ذلك تركاً لنقل العبادة. كنقل بعض أفعال الصلاة، أو تركاً فرض آخر
هو الشرط فى صحة العبادة، كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها وعلى هذا
الوجه يحمل قول من قال، لا يحل اختصار الحديث»^(٢).

إن فامر اختصار الحديث ليس الجواز فيه على إطلاقه وإنما هو
منضبط بضوابط كما يفهم من كلام الخطيب البغدادي السابق..

تاسعاً: من فوائد التخريج التعرف على زيادات القسّات بمقارنة الروايات
المجموعة بعضها ببعض قال ابن الصلاح:

«وذلك فن لطيف تستحسن العناية به، وقد كان أبو بكر بن زياد
النيسابورى وأبو نعيم الجرجاني وأبو الوليد القرشي الأئمة مذكورين بمعرفة
زيادات الألفاظ الفهية فى الأحاديث.... ثم قال - وقد رأيت تقسيم ما ينفرّد به
القصة إلى ثلاثة أقسام:

(١) المرجع السابق ص ١٩٠ وفى الجزء الأخير من كلام الخطيب تصحيح ورد فى
الهامش وهو ما يسائر المعنى السابق عليه ويتلائم منه، ففى عبارة الأصل قال
«ولا يجوز له أن لا يعلم ذلك ولم يفعله».

(٢) «الكفاية» ص ١٩١.

أحداها: أن يقع مخالفاً ما فيها لما وراء سائر النقائ. فهذا حكمه الرد كالشاذ.

الثاني: أن لا يكون فيه مناقاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث الذي
تفرد بروايته جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً
فهذا مقبول وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه كنوع الشاذ.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر
من روى ذلك الحديث»^(١).

مثال:

وتذكر هنا مثلاً ناقش فيه الحافظ العراقي زيادة الثقة، والغاية من
ذكره، أن التخريج بجمع طرق الحديث سنداً ومتمناً أمر هام في دراسة السنة
النبوية الشريفة، ذا فائدة عظيمة، وفي المثال أيضاً منهج العلماء في النقد للسند
والمتن.

يقول الحافظ العراقي: مثله - أي زيادة الثقة - ما رواه مالك عن
نافع عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «فرض زكاة
القطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين»^(١).

فذكر أبو عيسى الترمذي أن مالكاً تفرد من بين النقائ بزيادة قوله:
«من المسلمين» وروى عبيد الله ابن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن
نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة انتهى.

وكلام الترمذي هذا ذكره في العلل التي في آخر الجامع، ولم يصرح

(١) «مقدمة ابن الصلا» ص ١١١، ١١٢ بتصرف يسير.

يتفرد مالك بها مطلقاً فقال: ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك ابن أنس فذكر الحديث، ثم قال: وزاد مالك في هذا الحديث «من المسلمين»، وروى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم ينكروا فيه «من المسلمين».

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه. انتهى كلام الترمذي.

فلم يذكر التفرد مطلقاً عن مالك، وإنما قيده بالتفرد الحافظ كمالك، ثم صرح بأنه رواه غيره عن نافع ممن لم يعتمد على حفظه، فأسقط المصنف - أي ابن الصلاح - آخر كلامه، وعلى كل تقدير فلم يتفرد مالك بهذه الزيادة، بل تابعه عليها جماعة من الثقات: ابنه عمر بن نافع والضحاك بن عثمان، وكثيرين فرقه، ويونس بن يزيد، والمطلى بن اسماعيل وعبد الله بن عمر العمري، واختلف في زيادتها على أخيه عبيد الله بن عمر العمري وعلى أيوب أيضاً.

فأما رواية ابنه عمر بن نافع فأخرجها^(١) البخاري في صحيحه من رواية اسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه فقال فيه: «من المسلمين». وأما رواية الضحاك بن عثمان فأخرجها مسلم^(٢) في صحيحه من

(١) أخرجه مالك/ كتاب الزكاة/ باب مكيمة زكاة القط/ ج ١ ص ٢٦٨ ط. دار الفكر.
(٢) أخرجه البخاري/ كتاب الزكاة/ باب صدقة القط/ ج ٤ ص ١١٠، ١١١ «متن فتح الباري».

(٣) أخرجه مسلم/ كتاب الزكاة/ باب زكاة النطر/ ج ٧ ص ٥٧/ بشرح النووي ط. دار احياء التراث العربي - بيروت.

رواية ابن أبي فديك، أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع فقال فيه أيضاً
«من المسلمين».

وأما رواية كثير بن فرقد فأخرجها الدارقطني في سننه والحاكم في
مستدركه من رواية الليث بن سعد عن كثير بن فرقد عن نافع فقال فيها أيضاً:
«من المسلمين».

وقال الحاكم بعد تخريجه: هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه انتهى
وكثير بن فرقد احتج به البخاري ووثقه بن معين وأبو حاتم.

أما رواية يونس بن يزيد فأخرجها أبو جعفر في بيان المشكل من رواية يحيى
بن أيوب عن يونس بن يزيد أن نافعاً أخبره فنكر فيه أيضاً: «من المسلمين».

وأما رواية المعلى بن إسماعيل فأخرجها ابن حبان في صحيحه
والدارقطني في سننه من رواية أرطاة بن المنذر عن المعلى بن إسماعيل عن
نافع فقال فيه: عن كل مسلم «وأرطاة» وثقة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين
وغيرهما. والمعلى بن إسماعيل قال فيه أبو حاتم الرازي: ليس بحديثه بأس
صالح الحديث لم يزوّ عنه غير «أرطاة» ونكره ابن حبان في الثقات.

وأما رواية عبد الله بن عمر فأخرجها الدارقطني في سننه من رواية
روح وعبد الوهاب فرقيهما كلاهما عن عبد الله بن عمر عن نافع فقال فيه:
«على كل مسلم». وقد رواه أبو محمد بن الجارود في المنتقى فقرن بينه وبين
مالك فرواه من طريق ابن وهب قال: حدثني عبد الله بن عمر ومالك وقال
فيه: «من المسلمين» وأما الاختلاف في زيادتهما على عبيد الله

بن عمر وأيوب فقد ذكرته في شرح الترمذي والله أعلم^(١) انتهى كلام
الحافظ العراقي.

إنّ فجمع كل هذه الطرق مما يرجح أن هذه الزيادة مقبولة ممن
رواها من الثقات ولم ينفرو بها الإمام مالك وإنما وردت في الصحيحين
وغيرهما.

كما أنني حرصت على نقل هذه الطريقة عن الحافظ زين الدين
العراقي كما وردت في كتابه «التقييد والإيضاح» حتى تكون منهجاً للمخرج
في نقده السند والمتن أو أحدهما، فتكون طريقة وأسلوباً له في عمله، عند
احتياجه إليها.

عاشراً: ومن فوائد التخرّيج: معرفة التحريف والتصحيف في
المتون، ومعرفة النسخ والمنسوخ والمنقطع والمرسل والمعلق، ومعرفة
المتواتر والأحاد بأقسامه.... الخ والخلاصة أنه علم جم الفوائد عظيم المنزلة،
ولا نغالي إذا قلنا أنه علم فحول الرجال.

تنبيه:

لكي يحدد المخرج اتجاهه في البحث عليه أن يعرف الفرق بين
مصطلح الحديث والتخرّيج ودراسة الأسانيد، والتي نذكرها فيما يلي:

أولاً: المصطلح هو: «القواعد التي نحكم على الحديث بواسطتها

(١) انظر «التقييد والإيضاح» شرح مقامة ابن الصلاح ص ١١١، ١١٢، ط. المكتبة
السلفية.

بـ قبول أو الرد»^(١).

فغاية هذا العلم هو استخدام ما فيه من قواعد لدراسة الاستاد وما يحتوى عليه من رجال. ودراسة المتن وضبطه.

ثانياً: التخريج هو الحديث المحكوم عليه إذا جمعت طرقه وأسانيده (فهو الذى يجمع المادة التى يحكم بسببها على الحديث (الأسانيد والمتون) للحديث الواحد)^(٢).

أى أنه جمع الطرق والوجوه التى روى بها حديث ما من الأحاديث مع عزو كل طريق إلى مخرجه من أصحاب الكتب الأصلية المعتمدة عند المحدثين، واعتبار هذه الطرق بعضها ببعض، فيمكن للمخرج الحكم على حديثه.

ثالثاً: دراسة الاسناد: «هو تطبيق قواعد المصطلح على الحديث المخرج»^(٣). وذلك نحو البحث فى اتصال الاسناد وعدالة الرواة وضبطهم وخلو الحديث من الشذوذ والعلّة القاذحة، وتطبيق قواعد الجرح والتعديل على رجال الاسناد.

ويظهر من تدبر هذه التعريفات لكل من مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الاسناد أن علم مصطلح الحديث أعم من التخريج ودراسة الاسناد، فهما يندرجان فيه لعدم استقلالهما عنه، فهما يتعلقان به كتعلق باب الجرح والتعديل، أو طرق التحمل والأداء ونحو ذلك.. والله أعلم.

(١، ٢) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٠، أ.د/ عزت على عطية الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

(٣) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٠، أ.د/ عزت على عطية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

الفصل الثاني

نشأة التخريج ومراحل تطوره

نبذة حول السنة في المصادر الأولى

أ - دوافع العناية بالسنة:

السنة النبوية هي ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية وهي بهذا الاعتبار أحد قسمي الوحي الإلهي لرسوله - صلى الله عليه وسلم - أما القسم الأول فهو كتاب الله تعالى فالسنة النبوية هي من وحي الله - عز وجل - يدلنا على ذلك قوله تعالى: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»^(١).

وبذلك جاءت السنة أيضاً روى أبو داود بسنده عن المقدم بن معد يكرب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم (لحم) الحمار الأهلي، ولاكل ذي ناب من السبع ولا لقطعة ماهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرؤه فإن لم يقرؤه فله أن يعقبهم بمثل قراء»^(٢).

(١) سورة النجم (٣، ٤).

(٢) أخرجه أبو داود/ كتاب السنة/ باب في لزوم السنة/ ج ٤ ص ٢٠٠ ط. الشركة اللبنانية للطباعة والتجليد وأخرجه الترمذي وابن ماجه.

والناظر في صدر هذا الحديث وعذره يوثق مع النص أن هذه السنة إنما هي وحى الله تعالى لرسوله - صلى الله عليه وسلم. قال الخطابي: قوله «أوتيت الكتاب ومثله معه» يحتمل وجهين من التأويل: أحدهما: أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو، الثاني: ويحتمل أن يكون معناه: أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى، وأوتي من البيان أى أذن له أن يبين ما فى الكتاب ويعم ويخص، وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له فى الكتاب ذكر، فيكون ذلك فى وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن»^(١).

إذن فسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - صنو القرآن الكريم يجب اتباع ما فيها من أحكام وقد ورد من الآيات الكثير فى وجوب اتباعها نحو قوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً»^(٢).

وكما أوجبت هذه الآية الأخذ بالسنة أوجبت الاحتكام إليها مع التسليم التام لحكمه - صلى الله عليه وسلم؛ فإنما ينطبق عن الوحي الإلهي، وإقراره له. وكل هذا بلا شك زافع إلى التمسك بالسنة والعرض عليها بالتواجد، والبعد عن محبتات الأمور فإن كل محبة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار. ومن الدافع للتمسك بالسنة أمر القرآن الكريم بالعلم فكان أول ما نزل منه قول الله تعالى: «اقرأ باسم ربك الذى خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ

(١). أنظر «معالم السنن» للإمام الخطابي ج ٤ ص ٢٧٦. ط: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.

(٢) سورة النساء (٦٥).

وربك الأكرم، الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم»^(١)، وقوله تعالى: «هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»^(٢) ونحو ذلك من الآيات التى تحت على العلم والاهتمام بالتعليم ولم يكن هناك مصدر «للعلم يثنى نفوسهم، وينهلون منه سوى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو المعلم والمرب والمشرع وهو رسول رب العالمين، الذى ريساه وعلمه بعنايته الإلهية، ولا عجب فى ذلك وهو القائل - صلى الله عليه وسلم - من يزد الله به خيراً يفته فى الدين»^(٣)، وغير ذلك كثير.

ومن الدوافع للاهتمام بالسنة محبتهم للنبي - صلى الله عليه وسلم - الذى كان أحب إليهم من الدنيا وما عليها، فهو أحب إليهم من الآباء والأبناء وأنفسهم والمال والناس أجمعين، وهناك من الدوافع الكثير فاتهم يعلمون أن السنة النبوية شرع لهم ودين، وثانى مصادرهم التشريعية.

ب - أما عن طرق تلقى الصحابة للسنة فيمكن إيجازها فيما يلى:

١ - السماع المباشر من النبي - صلى الله عليه وسلم - فى مجالسه المختلفة، وفى حله وترحاله، وخطبه، وقضاياه، وأفعاله وتقريراته لها وقع من أحداث بين يديه أو بعيداً عنه فيسمع بها فيقرأها ولا ينقضها.

٢ - التناوب فيما بينهم لحضور مجلس النبي - صلى الله عليه وسلم - فكان لشدة حرصهم على أقوال النبي وأفعاله ينبى بعضهم بعضاً، ومثال ذلك ما وقع من سيدنا عمر بن الخطاب وجاره الأنصارى - رضى الله عنهما

(١) سورة القلم (١ - ٥).

(٢) سورة الزمد (٩).

(٣) رواه أحمد فى مسنده ج ٢ ص ١٨٠ وابن ماجه فى سننه.

- وكان يسكنان في عوالي المدينة^(١).

٣- قدوم الوفود من القبائل المختلفة والاقامة عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فيتعلمون الأحكام والعبادات، ثم يرجعون إلى أقوامهم يعلمونهم ويفقهونهم. روى البخاري بسنده عن مالك بن الحويرث، قال: «أتينا النبي - صلى الله عليه وسلم - ونحن شبيبة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، فظن أنا اشتقنا أهلنا، وسألنا عن تركنا في أهلنا، فأخبرنا، وكان رفيقا رحيفا، فقال «ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم ومروهم وصلوا كما رأيتموني أصلي، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحكم، ثم ليؤمكم أكبركم»^(٢).
فهذه طريقة من طرق تلقي السنة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - تتمثل في وفود رسل القبائل إليه.

٤- إرسال النبي صلى الله عليه وسلم - رسله إلى القبائل المختلفة، وذلك ليعلمونهم شرائع الإسلام، ويدعون غير المسلمين إلى الإسلام.

٥- ومن طرق تلقي الصحابة للسنة أنهم كانوا يسألون بعضهم بعضا عما ما فاتهم من مجالس النبي - عليه الصلاة والسلام - حين انشغالهم بكسب أرزاقهم.

٦- كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يخصص للنساء يوما فيجلس إليهن ويعلمهن أمور دينهن ويسألونه عما خفى عليهن من أحكام، وفيما يقع لهن من أحداث خاصة بهن. وكان الأمهات المؤمنات فضل عظيم في نشر

(١) رواه أحمد في مسنده ج ٢ ص ١٨٠ وأخرجه ابن ماجه في سننه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه والدارمي في سننه وأحمد في مسنده ج ٥ ص ٥٣.

السنة النبوية بين النساء، وخاصة فيما يخجلن من ذكره أمام النبي - صلى الله عليه وسلم - فيجدن عند أمهات المسلمين بغيتهن وما يشفى عليهن^(١). وبعد فهذه نبذة مختصرة عن طرق تلقى الصحابة للسنة.

ج - كتابة السنة:

أما عن كتابة السنة في المصدر الأول (النبي) فقد نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن تدوينها في بداية الأمر خشية اختلاطها بالقرآن، فالصحابه كانوا حديثي عهد بالاسلام، فقد سمح لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - بتدوين القرآن الكريم دون السنة النبوية، وأراد أيضا بذلك إفراغ جهد الصحابة لتدوين كتاب الله تعالى فضياع آية أمر في غاية الخطورة فجمع جهود الصحابة على حفظه وكتابته من أسباب حفظه الذي تكفل الله عز وجل به، سيما وأنهم من أهل الحفظ وقوة الوعي فلم يخشى ضياع السنة لما لديهم من فطرة قديمة في قوة الحفظ.

وعندما استقر الأمر وبأن لهم الفرق بين كلام الله تعالى، وأقوال رسوله - صلى الله عليه وسلم - أباح - صلى الله عليه وسلم - الكتابة لأفراد من الصحابة، فكانت كتابة فردية، وليست عامة، كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمر بن العاص، وصحيفة علي بن أبي طالب وغيرهما رضي الله عنهم أجمعين، ثم كثرة القرائن من النبي - صلى الله عليه وسلم - لإباحة الكتابة ومنع الخطر السابق.

وظل أمر الكتابة على الحالة الفردية إلى نهاية القرن الأول الهجري فدونت تدوينا عاما رسميا بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، والذي أرسل في

(١) راجع كتاب السنة قبل التدوين أ.د/ محمد عجاج الخطيب ص ٢٢ / ٦٨.

الأفاق بجمع السنة وتدوينها، وذلك لظروف استدعت ذلك ودفعت إليه كظهور الفرق المختلفة، واستباحة بعضهم التناول على النبي - صلى الله عليه وسلم - والكذب عليه، كذا دخول طائفة في الإسلام متظاهرين به باتساع رقعة الخلافة الإسلامية، وقد انتشر حفظة السنة في الأقاليم الإسلامية، واستشهد البعض في الجهاد، فخشي الخليفة ضياع السنة بموت العلماء واستشهادهم فأمر بالجمع والتدوين.

د - أما عن منهج الصدر الأول في رواية السنة:

فبالرغم من كونه عصر الصدق والأمانة والورع والتقوى إلا أن منهجهم ضم وجوب التثبت من الروايات، والإكلال منها خشية الكذب على النبي - صلى الله عليه وسلم - كما أن الغالبية من الصحابة كانوا يستوعبون الشريعة عن ظهر قلب من مصدرها وصافي نبعها، ألا وهو النبي - عليه الصلاة والسلام، وبالرغم من قلة الرواية إلا أنهم لم يتركوا قولاً ولا عملاً ولا تقريراً ولا صفة للنبي - صلى الله عليه وسلم - ولا حالة من أحواله إلا وقد بلغوه لمن بعدهم بكل أمانة وصدق - رضي الله عنهم.

وقد انضم إلى العناية بالمتن، فيمن بعدهم، العناية بالاسناد عناية فائقة ما زالت شامخة تتحدث عن نفسها بكل فخر واعتزاز، فالاسناد سلاح المؤمن فإذا فقد سلاحه لُيَاقى شيء يقال؟

وخلاصة هذه العجالة السريعة أن السنة النبوية لقيت من العناية والحفظ في الصدر الأول، إلى أن دوت في السطور، من حفظ القلوب، فقد لقيت ما لم يتها لعل آخر وليس أدل على ذلك من قول سيدنا عمر - رضي

الله عنه «تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن»^(١) وكل ما بسنن في العناية بالسنة، وما زال، إنما يرجع إلى حفظ الله تعالى لسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - بما هيا لها من علماء أجلاء في كل عصر وجيل.. والله أعلم.

نشأة التخريج ومراحل تطوره:

علم التخريج كأي علم من العلوم ينشأ بشكل بسيط، قد لا يكون مقصوداً، ثم يمر إلى طور الظهور والكمال بمراحل يتعرض في كل مرحلة من مراحلها إلى شيء من التغير إما في المضمون والمفهوم، وإما بالزيادة أو النقصان.

وعلم التخريج بمفهومه العصري مقارناً بعصر ما قبل تكوين السنة بينهما اختلاف واضح في المفهوم - كما سنرى إن شاء الله تعالى - وكذا مرحلة ما بعد التكوين حتى بداية مرحلة عصر المتأخرين الذين اتجه جهدهم نحو الترتيب والتهذيب والاختصار والاستدراك والاستخراج.. الخ حتى أصبح في عصرنا علماً له قواعد وأساليب وأنواع، يبدأ المخرج بدارستها ثم يسير في عمله على ضوئها.

المرحلة الأولى:

هذه المرحلة يمكن أن تسمى بالمرحلة البدائية والبسيطة، والتي كان يتم فيها تلقائياً دون قصد، أو اعتباره علماً يلزم العناية به، واستيعاب مفهومه وضوابطه وأساليبه، خاصة إذا قلنا أن هذه المرحلة تبدأ من عهد النبي - صلى الله عليه وسلم.

(١) انظر «جامع بيان العلم وفضله» ج ٢ ص ٣٤ لابن عبد البر.

لقد انتشرت السنة الشريفة منذ الأيام الأولى للدعوة، يوم كان المسلمون قلة يعدون على أصابع اليدين في دار الأرقم بن أبي الأرقم وكانت منتدى يجتمع فيه المسلمون^(١)، ويعيدون الله سرا، ويلقنهم النبي - صلى الله عليه وسلم - أصوله ويتعهدهم بالتربية حتى كون منهم أناساً مؤمنين بالله عز وجل، أبطالاً غير عاديين في إيمانهم، وفي رفقهم لرسولهم - صلى الله عليه وسلم.

هذا، وقد تضافرت عوامل عدة تكفلت بنشر السنة منها:

أ - نشاط النبي - صلى الله عليه وسلم - في تبليغ دعوته ونشر الإسلام في الأفاق، فعرض نفسه على القبائل، واتصل بوفود المواسم وعرض عليهم الإسلام، حتى عز الإسلام، وقويت دولته، وفي جميع تلك المراحل كانت السنة تأخذ مكانها في نفوس المؤمنين وقلوبهم.

ب - وكان من أسباب انتشار السنة النبوية طبيعة الشريعة الإسلامية التي جعلت الناس يتساعلون عن أحكامها، وعن رسوله وأهدافه. فمن شرح الله تعالى صدره للإسلام، أقبل فسأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الإسلام، وسارع بالدخول فيه، ثم يرجع إلى قومه وعشيرته ليبلغهم ما رأى ويخبرهم ما سمع.

ج - وكان لنشاط الصحابة واندفاعهم لطلب العلم وحفظه وتبليغه، أثر كبير في نشر السنة الشريفة.

د - وكان لأمهات المؤمنين، والصحابيات من نساء المسلمين أثر

(١) راجع «السيرة النبوية» ص ٢٩٥، أ.د/ محمد أبو شهية ط. دار الطباعة المحمدية.

عظيم في حفظ السنة ونشرها فيما بينهن، خاصة أحكام النساء والحياة الزوجية، واللاتي كن يسألن فيها زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم.

هـ - ومما زاد في انتشار السنة في الآفاق الرسل والبعوث إلى القبائل والأقاليم، وولادة النبي - صلى الله عليه وسلم - على الإمارات وكذا قدوم الوفود من الجهات المختلفة، إلى المدينة حين أصبحت مقراً للدولة وقاعدة للدعوة، منها يشع النور النبوي إلى العالمين.

و - وساعد في نشر السنة: الغزوات والسرايا الحربية التي خاض فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - غمار الحروب دفاعاً عن الإسلام وصونا لحرمة أهله، فكانت هذه الغزوات منبذات علمية بصحبة النبي عليه الصلاة والسلام كما كانت سبباً في تشريعات حكيمة كالتييم وغيره، فضلاً عن كونها جهاد في سبيل الله تعالى.

ز - وزاد نشر السنة حفظاً وكتابة «حجة الوداع» والتي ضمت عشرات الألوف من المسلمين، من كل فج عميق ليزكوا اسم الله تعالى في أيام معدودات، فخطب فيهم خطبة جامعة، سمعها كل من كان معه وختمها بالبحث على نشر شريعة الإسلام قائلاً - صلى الله عليه وسلم: «يبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»^(١). وقد قام الصحابة - رضوان الله عليهم - بتبليغ شريعة الإسلام بالأصلين الشريفين كتاب الله تعالى وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه/ كتاب العلم/ باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - رب مبلغ أوعى من سامع/ ج ١ ص ١٦٧، ١٦٨/ عن أبي بكر «جزء حديث» بشرح ابن حجر.

(٢) راجع «السنة قبل التدوين» ص ٧٤/٦٨.

انن فالسنة النبوية باعتبارها المبين والمفسر والشارحة لكتاب الله تعالى، وباعتبارها الناحية التطبيقية العملية لما فيه كان لزاماً أن تتشعر بين المسلمين جميعاً، وكان ذلك باعتبار المجموع.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا: أن الصحابة كانوا يتفاوتون في مقدار ما حفظوا من السنة الشريفة، ويرجع هذا التفاوت إلى السبق للإسلام، وطول الصحبة للنبي - عليه الصلاة والسلام، وعمر الصحابي ونحو ذلك وحاجة الناس إلى التحديث.

فمن الصحابة من كان يأتي من خارج المدينة فيعلن إسلامه ويمكنه بضع أيام ثم يعود إلى بلده، فمثل هذا لا يكون لديه من الأحاديث النبوية مثل ما كان عند أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي هريرة وغيرهم.

اقتداء الصحابة والتابعين بالنبي - صلى الله عليه وسلم - بدفعهم إلى

البحث عما فاتهم من السنة:

ذكرنا قريباً أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يتفاوتون في مقدار ما يحفظون من الأحاديث الشريفة، وهذا التفاوت في العلم وغيره هو سنة الله تعالى في خلقه، فليس في ذلك مطعن لطاعن، فسيحان من جعل فوق كل ذي علم عليم.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» في أول «كتاب العلم»: قوله وقوله عز وجل «رب زدني علماً»، واضح الدلالة في فضل العلم لأن الله تعالى لم يأمر نبيه - صلى الله عليه وسلم - بطلب الزيادة من شيء إلا من العلم. والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته، ومعاملاته والعلم بالله تعالى وصفاته، وما يجب له من القيل

بأمره وتنزيهه عن النقائص، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقهاء^(١).

وقد أشار النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى التفاوت في العلم بقوله «فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»^(٢) وقوله: «رب مبلغ أوعى من سامع»^(٣). هذا وقد كان أحاد الصحابة - رضوان الله عليهم - من أهل العلم بأصول الدين وأركانه، وحلاله وحرامه، والعلم بالله تعالى وصفاته، وما يجب عليهم من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص، والتفاوت إنما كان في القروع.

والحق أن صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هم خير القرون، ونجوم الهدى، ومصابيح الدجى، وأبأدى النداء، ولبيون الفداء، حرصوا على الفضل حرص العنين، وبذلوا في بلوغه كل نفيس وثمين، فكان الواحد منهم بفضل أمة:

والناس واحد منهم كآلف والألف كالواحد إن أمر عني
سمع هؤلاء لو أمر ربهم بطاعة نبيه - صلى الله عليه وسلم - والاقتداء به حين قل «قد
كن لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كن يرجو الله واليوم الآخر»^(٤).

فحين سمعوا الأمر صدعوا له والتفوا حوله كالشهب بالبدر أو كالجند
بالعلم، والثناء على مجموعهم في كتاب الله كثير، ناهيك عن اختصاص العديد
منهم بفضائل اقتضت أن ينزل الله فيهم قرآنا يتلى إلى يوم الدين.

(١) انظر «فتح الباري بشرح البخاري» ج ١ ص ١٤٩ لابن حجر العسقلاني ط.
محمد علي صبيح.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً / كتاب العلم / باب قوله النبي صلى الله عليه وسلم: وذكره / ج ١ ص ١٦٧.

(٤) الأحزاب (٢١).

لقد كان منهم الصديق والحواري والأمين والقاروق والكريم الحسي
والفطن الذكي^(١)، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

اثن، فالأمر الإلهي بالافتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم - رجاء
الفوز برضاء الله تعالى ونعيم جنته، فضلاً عن محبتهم للنبي - صلى الله عليه وسلم -
كان ذلك دافعاً لهم إلى السعي الدؤوب إلى طلب ما فاتهم سماعه
مشافهة من النبي - صلى الله عليه وسلم.

وقد نبه إلى ذلك الصحابي الجليل البراء بن عازب فقد روى الحاكم
بسنده عن البراء أنه قال: «ما كل الحديث سمعناه من رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - كان يحدثنا أصحابنا وكنا مشغولين في رعاية الإبل، وأصحاب
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيسمعون من أكرانهم، ومن هو أحفظ
منهم، وكانوا يشددون على من يسمعون منه»^(٢).

طرق التخرج عند الصحابة:

١- ومن هذا القول تشير إلى أن هذه كانت طريقة التخرج عندهم
لحديث النبي صلى الله عليه وسلم - وهو طلب الحديث الذي يفوت الصحابي
عند أقرانه، ممن سمعه أو ممن هو أحفظ منه.

(١) راجع «الضوء اللامع المبين عن مناهج المحققين ج ١ ص ٤٧/٤٩.
(٢) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٤ للامام الحاكم ط. دار احياء العلوم ببيروت،
ومن ذلك أيضاً ما جاء عن أنس - رضي الله عنه - قال: «ليس كل ما نحدثكم عن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم سمعنا - منه - ولكن كان يحدث بعضنا بعضاً،
ولا يتهم بعضنا بعضاً «انظر» المحدث الفاضل بين السرواي والواعي» ص ٣٢

٢- وكانت هناك طريقة ثانية لطلب الحديث وذلك بطلب حكم من الأحكام وارد في قضاء النبي عليه الصلاة والسلام.

فقد أخرج الحاكم بسنده عن كبيصة بن نؤيب قال: جاءت الجدة فـى عهد أبى بكر - رضى الله عنه - تلتبس أن تورث فقال أبو بكر: ما أجد لك فى كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذكر لك شيئاً حتى أسأل الناس العشيّة، فلما صلى الظهر قام فى الناس يسألهم.

فقال المغيرة بن شعبة: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعطيها السدس. قال أبو بكر - رضى الله عنه - سمع ذلك معك أحد؟ فقام محمد بن مسلمة فقال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعطيها السدس. فأنفذ ذلك لها أبو بكر رضى الله عنه^(١). ومن ذلك قصة عمر - رضى الله عنه - فى الجنين بالفرّة حين أخبره "حمل بن مالك" بقضاء النبى بذلك^(٢).

٣- ومن طرق التخرىج ما ورد عن عائشة - رضى الله عنها - أنها أرسلت عروة بن الزبير ليَسأل عبد الله بن عمرو عن حديث سمعه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى قبض العلم فرواه فرواه له - ثم أرسلته فى العام التالى ليسمع منه نفس الحديث فرواه له. وكان هذا بحثاً عن الحديث فى مصدره وإخراج له منه^(٣).

للامهرمذى/ «السنة قبل التكوين» ص ٥٩ / «مفتاح الجنة» ص ٢٢.

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٥.

(٢) «مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة» ص ١٧ السيوطى ط. الثانية ١٣٩٧ / المطبعة السلفية.

(٣) انظر «التخرىج ودراسة الأسانيد» ص ٢١.

٤- ومن طرق التخریج جمع بعضهم ما سمعه أو ما اختاره مما سمعه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - مباشرة - في صحيفة كعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفته «الصادقة» وجمع غيره من الصحابة ممن عرفت لهم صحف كسمرة بن جندب وجابر بن عبد الله.

فكانت هذه الصحف أحاديث مخرجة منتقاة مروية في الصحف بإسنادها^(١).

٥- وقد كان بعضهم يحول إلى المصدر الأصلي الذي أخذ عنه الرواية. مثال ذلك: قول أبي هريرة: من أصبح جنباً فلا صوم له فعورض بقول عائشة وأم سلمة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم. فقال أبو هريرة: كذلك حدثني الفضل بن العباس وهن أعلم^(٢).

٦- ومن طرق تخریج الحديث مذاكرة الصحابة بعضهم بعضاً لكل ما يسمعون من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال أنس بن مالك: كنا نكون عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فنسمع منه الحديث، فإذا قلنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه^(٣).

٧- ومن طرق التخریج في المرحلة الأولى: المعارضة، فقد روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - كان يقول: الديّة

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أنظر «السنة قبل التكوين» ص ١٠ / «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ص ٤٦.

للعاقلة، ولا تَرث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبلي من دية فرجع إليه عمر^(١). ومما ورد من ذلك أيضاً ما أخرجه الشيخان عن ابن مسعود أنه قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتمصصات والمتفجلات^(٢) للحسن المغيرات خلق الله تعالى: «فبلغ ذلك امرأة يقال لها: أم يعقوب فجاءت فقالت: انه بلغني أنك قلت كيت وكيت فقال: مالي لا ألن من لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو في كتاب الله تعالى فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته قال: إن كنت قرأتيه فقد وجدتيه أما قرأت «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» قالت: بلنى قال: فإنه نهى عنه»^(٣).

٨- ومن طرق التخريج الجمع بين التذاكر والرجوع إلى مصدر أصلي: روى مسلم بسنده عن سليمان بن يسار «أن أبا هريرة وابن عباس وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف تذاكروا المتوفى عنها الحامل تضع عند وفاة زوجها فقال ابن عباس: تعدد آخر الأجلين وقال أبو سلمة: بل تحل حين تضع. قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي فارسلوا إلى أم سلمة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم فقالت: قد وضعت سبيعة الأسلمية بعد وفاة زوجها يبسير فاستفتت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأمرها أن تتزوج»^(٤).

(١) انظر «مفتاح الجنة» للسيوطي ص ١٧ والحديث أخرجه أبو داود، وأحمد والترمذي.

(٢) الواشمات جمع واشمة وهي التي تصنع الوشم، والمستوشمات هي التي تسال ذلك وتطلبه. والمتمصصات: وهن اللاتي ينتف الشعر من الوجه. والمتفجلات: هن اللاتي يرقن أسنانهن ليظهرن في صورة أقل من سنهن.

(٣) انظر «مفتاح الجنة» ص ١٢.

(٤) أخرجه الامام مسلم في صحيحه، قال السيوطي في كتابه «مفتاح الجنة» ص ٢٢.

٩- ومن طرق التخريج في المرحلة الأولى المكانية: أخرج البيهقي عن الحسن بن سمرة قال: حفظت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سكتين سكته إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءة السورة. فكتب عمران ابن حصين في ذلك إلى أبي بن كعب فكتب يصدق سمرة، يقول: إن سمرة حفظ الحديث من رسول الله - صلى الله عليه وسلم (١).

١٠- ومن صور التخريج التي نراها صحبت علماء الحديث من عصر الصحابة والتابعين وصارت صفة، وديننا لهم إنها الرحلة في طلب الحديث حين انتشر الصحابة والتابعون في الأمصار والإمارات المختلفة. فقد رحل من الصحابة جابر بن عبد الله، وأبو أيوب الأنصاري وغيرهما.

قال صالح بن حي: كنت عند الشعبي فقال له رجل من أهل خراسان إنا نقول بخراسان إن الرجل إذا أعتق أم ولده ثم تزوجها فهو كالذي يهدى البنية ثم يركبها. قال الشعبي: أخبرني أبو بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين: رجل كانت له أمة فعلمها فأحسن تعليمها، وأدبها فأحسن تأديبها، وأعتقها فتزوجها فله أجران. والعبد يؤدي حق الله وحق سيده وهو من أهل الكتاب» ثم قال الشعبي للرجل: قد أعطيناكها بغير شيء وقد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة (٢)، ومن أشهر رحلات الصحابة لطلب الحديث ومراجعته مع من شاركه في السماع ما يلي:

(١) أخرجه السيوطي في «مفتاح الجنة» ص ٢٢ ونسبة إلى البيهقي.
(٢) أخرجه السيوطي في كتاب «مفتاح الجنة» ص ٢٣، ٢٤، وعزاه إلى الشيخين/وانظر «معرفة علوم الحديث» ص ٧٠.

روى البيهقي بسنده عن جابر بن عبد الله قال بلغني حديث عن رجل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم أسمعه منه، فابتعت بعيرا فشددت عليه ثم سرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري، فأتيته فقلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في المظالم لم أسمعه فخشيت أن أموت أو تموت قبلي أن أسمعه. فقال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «يحشر الناس عراة غرلاً بهما قلنا: وما بهم؟ قال: ليس معهم شيء، فيناديهم نداء يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديان، لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار، ولا أحد من أهل الجنة عند مظلمة حتى أقصه منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى أقصه، حتى اللطمة: قلنا: كيف إنما تأتي الله عراة غرلاً بهما؟ قال بالحسنات والسيئات»^(١).

وروى الحاكم بسنده عن عطاء بن أبي رباح قال خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيره، وغيره وغيره عقبة فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري - وهو أمير مصر - فأخبره فعجل عليه فخرج إليه فعانقه ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقل: حديث سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيري، وغير عقبة، فأبعث من يدلني

(١) أخرجه السيوطي في المرجع السابق ص ٢٣، وعزاه إلى البيهقي وأحمد والطبراني/وانظر كتاب «الرحلة ص ٥٤، للخطيب البغدادي ط. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

على منزله. قال فبعث معه من يدلّه على منزل عقبة فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيري وغيرك في ستر المؤمن. قال عقبة نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقول: من ستر مؤمناً في الدنيا على خفيه ستره الله يوم القيامة. فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم إتصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعاً إلى المدينة. فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر (١).

قال أبو عبد الله: فهذا أبو أيوب الأنصاري على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رحل إلى صحابي من أقرانه في حديث واحد لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه (٢). واستشهد الحاكم بهذه الرواية في طلب علو الإسناد.

فقد بذل الصحابة - رضوان الله عليهم - في طلب الحديث واستخراجه من مصدره، جهداً عظيماً، فقد روى الحاكم بسنده عن ابن عمر يقول: قلت: لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد (٣).

ومن طرق ودوافع التخريج كان التثبت من الرواية، كما وقع في حديث (٤) الجدة مع سيدنا أبي بكر، وقصة سيدنا عمر بن الخطاب مع

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص / كتاب الرحلة في طلب الحديث» ص ٥٦.

(٢) المرجع السابق ص ٥٧.

(٣) سبق تخرجه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه وأخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه مالك في الموطأ.

أبو موسى الأشعري:

روى البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت. فقال: ما منعك، قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فارجع فقال: والله لتقيمن عليه بيعة، أنكم أحد سمع من النبي - صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم فكنت أصغر القوم، فقمتم معه، فأخبرت عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ذلك فقال عمر لأبي موسى: أما أني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله - صلى الله عليه وسلم^(١).

دافع آخر للاهتمام بالتخريج:

رأينا فيما سبق أن الدفاع للتخريج بطريقة المختلفة، كان غاية الاقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام، طلبا لرضاء الله تعالى وحسن ثوابه. ولكن حينما وقعت الفتنة بعد استشهاد الخليفة عثمان بن عثمان، ظهرت الفرق المختلفة كالشيعة والخوارج وغيرهما. مما ادعى كل فرقة طلب ما يؤيد موقفها ضد من خالفها، حتى يتنصر عليها، ويكون لها السبق على غيرها.

قال المصحيح لكتاب «معرفة علوم الحديث»: «ولما نشأت الفتنة بعد مقتل عثمان - رضى الله عنه - واختلف المسلمون في الخلافة وادعاهم غير واحد، انصرفت عناية كل حزب من أحزابهم إلى استبطاء الأئمة واستخراج

الأحاديث المريدة لدعواهم^(١).

ونستخلص من ذلك أن العهد المبارك للنبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه من بعده ظهر فيه علم التخريج لكنه كان بصورة بسيطة، ليست مقصودة، وإنما هو عمل وجهد قام به السابقون بهدف الاقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم - تارة، وحفظ سنته تارة، واستخراج أحكام الشرع وتطبيقها تارة أخرى.

والتعالية العظمى ترجع إلى المشافهة، واستخراج الحديث من مكان صدورهم، التي حوت قلوبا مليئة بالإيمان بالله رب العالمين فلم تنتشر الكتابة أن ذلك حتى يرجع إليها. فكان معنى التخريج عندهم هو :

«لخذ الحديث من مصدره الأصلي، وهو الصحابي الذي روى الحديث والاحتفاظ في صدورهم، أو في محلهم - القريبة - من طريق واحد أو من طرق متعددة^(٢)».

أهم صنف الصحابة رضي الله عنهم :

وأخيرا فهذه طائفة من صنف الصحابة - رضوان الله عليهم - والتي وصلت أخبارها إلينا، أو وصلت إلينا من خلال المصنفات التي دولها العلماء بعد ذلك ومن هذه الصنف ما يلي:

صحيفة فاطمة الزهراء رضي الله عنها - ونسخة لأبي بكر الصديق

(١) أنظر مقدمة كتاب «معرفة علوم الحديث» للجامع الحاكم، وقد رمز إلى اسمه

بـ (ص.م. ح.ص) ص.ج.

(٢) أنظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢١.

رضي الله عنه حوت (فرائض الصدقة) وأحاديث سعد بن عبادة الأنصاري
رضي الله عنه و«نسخة في التفسير» لأبي بن كعب، - وكتب عمر بن
الخطاب رضي الله عنه «نسخة في الصدقات» - وكتب عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه - وكتب أبي رافع أسلم مولى رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - كتابا في «استفتاح الصلاة» - وكتب علي بن أبي طالب صحيفة «في
العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر» - وكتب زيد بن ثابت الأنصاري
رضي الله عنه «كتاب الفرائض» -، وأملى المقيرة بن شعبة على «وارد»
كاتب معاوية بن أبي سفيان كتابا - وكتب عمرو بن حزم الأنصاري كتابا فيه
«الفرائض والزكاة والديات» وغير ذلك - وكتب سمرة بن جندب صحيفة -
وأشهر ما كتب الصحيفة الصائفة لعبد الله بن عمرو بن العاص مشافهة ليس
بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم أحد، وكتب عبد الله بن عباس كتابا في
«القضاء» وكانت له صحيفة في «التفسير».

وكتب رافع بن خديج «صحيفة» - وكتب جابر بن عبد الله الأنصاري
صحيفة في مناسك الحج - وكتب أنس بن مالك أحاديث عن النبي - صلى الله
عليه وسلم، ورضي الله تعالى عن أصحابه جميعا.

فهذه طائفة من الصحائف، والآحاديث والنسخ والأجزاء والتفسير
والأمالي^(١) التي قام بعض الصحابة بكتابتها، فهي تخرج غالبا باعتبار مصدر
واحد وهو أصل الأصول الإنسانية لها وهو النبي - صلى الله عليه وسلم - أو
صحابي آخر.

ومما نشير إليه هنا أن من الصحابة من طالت صحبته للنبي صلى الله

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١١٢/١١٨.

عليه وسلم - لذلك كثر ما تحمله عنه من أحاديث ومن هؤلاء المكثرين كان:

أبو هريرة رضي الله عنه - عبد الله بن عمر بن الخطاب - أنس بن مالك الذي طالت صحبة للنبي - صلى الله عليه وسلم - وعمر بعده كثيراً -
وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو ابن العاص وغيرهم من النساء أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وأم سلمة وغيرهما رضي الله عنهم أجمعين.

كما ظهرت في عهد الصحابة بعض المدارس الحديثة: التي كان لها أكبر الأثر في نشر السنة النبوية الشريفة منها: مدرسة المدينة المنورة، وجلس بها أكثر الصحابة رضوان الله عليهم من المهاجرين والأنصار ينشرون علم النبي - عليه الصلاة والسلام - منهم: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وأبي بن كعب وزيد بن ثابت.

ومنها: مدرسة مكة المكرمة، وقد كان رائد هذه المدرسة معاذ بن جبل وأيضاً الصحابي الجليل عبد الله بن عباس وذلك بعد أن رجع من البصرة، وكان رضي الله عنه من المكثرين من رواية الحديث، وكان يهتم اهتماماً عظيماً بتخريج أحاديث النبي - عليه الصلاة والسلام - من الصحابة حتى أنه كان ينام أمام منازلهم في القبلولة لينتظر خروجهم فيسألهم ويستخرج ما عندهم من أحاديث للنبي عليه الصلاة والسلام. ومنها: مدرسة الكوفة ومن روادها: علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وسعد بن أبي وقاص وأبي موسى الأشعري والبراء بن عازب وغيرهم.

ومنها: مدرسة البصرة ومن أشهر أصحابها: أنس بن مالك،

وابن عباس، وعمران ابن حصين، وغيرهم، ومنها: مدرسة الشام: ومن أشهر أصحابها: معاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وأبو الدرداء وغيرهم. ومنها: مدرسة الحديث بمصر وأشهر أصحابها: عبد الله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر الجهني، ومعاذ بن أنس الجهني وغيرهم. ومنها: مدرسة المغرب والأندلس: وأشهر أصحابها: عمرو بن العاص، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح وغيرهما ومنها: مدرسة اليمن وأشهر أصحابها: معاذ بن جبل وأبو موسى الأشعري وغيرهما^(١).

وقد كانت هذه المدارس مصادر معتبرة لحملة الحديث النبوي الشريف في مشارق الأرض ومغاربها للتابعين ولأمة من بعدهم طبقة بعد طبقة.

التخريج في عهد التابعين:

تأثر التابعين تأثراً كبيراً بمنهج شيوخهم من الصحابة - رضوان الله عليهم - في حفظ السنة، وبذل أقصى جهد في تحصيلها، علماً وعملاً، وثبتاً خاصة وأن جانب كتابة السنة بدأ يرجح، لتضافر القرائن الواردة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بإياحة الكتابة، وإن كان الاعتقاد الأكبر في تحصيلها وتحملها على حفظ الصدور، وما زال له الغلبة في تلقى طبقة التابعين عن الصحابة الكرام.

وقد منحهم النبي - صلى الله عليه وسلم - فجعلهم خير القرون بعد

(١) راجع في ذلك «معرفة علوم الحديث» ص ١٩٠/١٩٤ / «علل الحديث ومعرفة الرجال» ص ١٧ وما بعدها للمحدث علي بن عبد الله المديني / تحقيق د/ عبد المعطي قلجى ط. دار الوحي حلب / «مناهج المحدثين» ص ٢٦/٣٠ د. أحمد عمر هاشم / «الضوء اللامع» ج ١ ص ٢٠١/٢١٥ د. أحمد محرم / «السنة قبل التكوين» ص ١٦٥/١٧٥ «تسمية فقهاء الأمصار» ص ٧ وما بعدها للأمام النسائي.

أصحابه وذلك في مثل قوله «خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»^(١)، فأشار هذا القول النبوي الشريف إلى امتداد الفضل وتتابعه، فضلا عن بقاء هذا الخير في الأمة إلى يوم القيامة حيث يقول - صلى الله عليه وسلم: «أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله»^(٢)، وهذا امتداد لقوله تعالى: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف، وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله»^(٣).

وبين النبي عليه الصلاة والسلام أن العلم موصول بين الأمة أيضا لكون الشريعة الإسلامية خاتمة الرسالات فقال - صلى الله عليه وسلم «تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن يسمع منكم»^(٤).

وأشار الله عز وجل إلى فضل التابعين في قوله تعالى «والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه.... الآية»^(٥).

وقد كان في امتداد حياة الصحابة - رضوان الله عليهم - إلى أوائل القرن الثاني الهجري^(٦) أثره في تربية التابعين، فأودعوا صدورهم وقلوبهم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في فضائل الصحابة والرفاق «المعجم المفهرس» ج ٢ ص ٩٦.

(٢) أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد بن حنبل.

(٣) سورة آل عمران (١١٠).

(٤) أخرجه أبو دلود، والحاكم في «المستدرک» وفي «معرفة علوم الحديث» ص ٢٧/ «جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٤٢.

(٥) سورة التوبة (١٠٠).

(٦) وذلك على رأي من قال بتأخر وفاة الصحابي أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي إلى ما بعد المائة. قال السيوطي: «وکیل مات سنة اثنتين ومائة، قاله مصعب بن عبد الله =

وعقولهم كل تعاليم الإسلام صافية نقية، كما حملوها من رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

وكما أوصى الله تعالى نبيه بالعلم في نحو قوله تعالى: «اقرأ باسم ربك الذي خلق...»^(١) وهي أول ما نزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - بفار حراء، أوصاه بالتبليغ فقال تعالى: «طاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين»^(٢) وقوله: «يا أيها النبي بلغ ما أنزل إليك من ربك»^(٣).

بهذا المنهج أوصى النبي - صلى الله عليه وسلم - أصحابه بطلب العلم وحمله وروايته فقال - صلى الله عليه وسلم - طلب العلم فريضة على كل مسلم...»^(٤) الحديث. وحذر أصحابه من كتمان العلم فقال عليه الصلاة والسلام «من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة»^(٥).

وبناء على ذلك فقد بذل الصحابة جهدهم في تعليم التابعين وتشجيعهم على طلب العلم وكتابته، وقد قال - صلى الله عليه وسلم - «نضر الله امرأ

الزبيرى، وجزم ابن حبان وابن قانع وأبو زكريا بن منده أنه مات سنة سبع ومائة وقال وهب بن جريد بن حازم عن أبيه: كنت بمكة سنة عشر ومائة فرأيت جليزة فسألت عنها فقالوا عنها: هذا أبو الطفيل: وصحيح الذهبى أنه سنة عشر، ولما كونه آخر الصحابي موتاً مطلقاً، فجزم به مسلم ومصعب الزبيرى وابن منده والمزي لى آخرين، انظر «تدريب الراوى» ج ٢ ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(١) سورة القلم آية (١).

(٢) سورة الحجر (٩٤).

(٣) سورة المائدة (٦٧).

(٤) أخرجه ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٧ عن أنس بن مالك.

(٥) المعسر السابق ج ١ ص ٥، عن أبي هريرة.

سمع منا حديثاً فحفظه وبلغه غيره فرب حامل فقه ليس بفقيه....»^(١) الحديث.

وبدا الصحابة في حث التابعين على طلب السنة، فاستجابوا لذلك بالسمع والطاعة، فقد روى الدارمي بسنده عن أبي الدرداء قال: «مالي أرى علماءكم يذهبون وجهاً لكم لا يتعلمون، فتعلموا قبل أن يرفع العلم فإن رفع العلم ذهاب العلماء»^(٢). وعن عبد الله بن مسعود قال: أغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً ولا تكن الرابع فتهلك^(٣).

وقال سلمان: لا يزال الناس بخير ما بقى الأول حتى يتعلم الآخر فإذا هلك الأول قبل أن يتعلم الآخر هلك الناس^(٤) وعن عمر قال: تفتقوا قبل أن تسودوا^(٥) وعن تميم الداري قال: تطاول الناس في البناء في عهد عمر فقال عمر: يا معشر العرب الأَرْضُ الأَرْضُ أَنَّهُ لَا إِسْلَامَ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ وَلَا جَمَاعَةٌ إِلَّا بِإِمَارَةٍ وَلَا إِمَارَةٌ إِلَّا بِطَاعَةٍ فَمَنْ سَوَدَ قَوْمَهُ عَلَى النِّقَةِ، كَانَ حَيَاةً لَهُ وَلَهُمْ، وَمَنْ سَوَدَ قَوْمَهُ عَلَى غَيْرِ فَقِهِ كَانَ هَلَاكاً لَهُ وَلَهُمْ^(٦).

ولم يكن الحث على طلب العلم فقط بل صاحب ذلك الحث على العمل: «فمن على بن أبي طالب قال: تعلموا العلم تعرفوا به، واعملوا به تكونوا من أهله. وقال معاذ بن جبل اعملوا ما شئتم بعد أن تعلموا فلن يجرمكم الله بالعلم حتى تعملوا»^(٧).

(١) أخرجه بن عبد البر في المصدر السابق جـ ١ ص ٣٩ عن زيد بن ثابت.

(٢) أخرجه الدارمي/ المقدمة/ باب في ذهاب العلم/ جـ ١ ص ٧٨ ط. دار الفكر.

(٣) أخرجه الدارمي/ المقدمة/ باب في ذهاب العلم/ جـ ١ ص ٧٩.

(٤) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٩.

(٥) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٩.

(٦) المصدر السابق جـ ١ ص ٧٩.

(٧) المصدر السابق (المقدمة/ باب العمل بالعلم وحسن النية فيه/ جـ ١ ص ٨١.

وبناء على هذه التوجيهات الرشيدة انطلق التابعون ينهلون من منابع السنة من كل حذب وصوب، قاصدين وجه الله تعالى. واتباع سنة نبيه الكريم، لا يدخرون جهداً إلا لطلب العلم من مصادره الأصلية والأصيلة، فربما رحلوا الأيام والليالي حتى يخرجوا الحديث عن رواء بلا واسطة.

«روى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال بلغني حديث عند علي فحفت أن مات أن لا أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق. وروى الإمام مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال: إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد.

وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال: كنا نسمع عن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم»^(١). وقد سبق ذكر قول الشعبي في مسألة أفتى فيها بحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم: أعطيناها بغير شيء كان يرحل فيما دونها إلى المدينة.

فضلاً عن هذه الرحلات لاستخراج الأحاديث من مصادرها فقد كتبوا يتذكرونها فيما بينهم فقد أورد الدارمي في سننه طائفة من الآثار الدالة على مدى غناية التابعين بالسنة وضرورة مذاكرتها: فمن علقمة أنه قال: «تذكروا الحديث فإن ذكره حياته»، وأخرج عن يونس قال: كنا نأتي الحسن فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا بيننا. وأخرج عن الليث بن سعد يقول: تذاكر ابن شهاب ليلة بعد العشاء حديثاً وهو جالس متوضئاً. قال فما زال ذلك مجلسه حتى أصبح قال مروان: جعل يتذاكر الحديث.

وأخرج بسنده عن الزهري قال: كنت إذا سألت عبيد الله بن عبد الله

(١) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢١.

فكانما أقجر به بحر^(١).

وفى كل ما سبق من النصوص دلالة: على اهتمام التابعين بجمع الأحاديث الشريفة سواء من الصحابة - رضوان الله عليهم - أو من أقرانهم، أو تحمل صفات التابعين عن كبارهم، وكل هذا الجمع يعتمد على استخراج الحديث من راويه، خاصة مع نشاط الكتابة في أواخر هذا العهد.

اهتمام التابعين بالإسناد:

لقد اهتم جماعة التابعين - بجانب اهتمامهم بتخريج الحديث - بالإسناد حين روايتهم عن غير الصحابة خاصة بعد وقوع الفتنة، فينظر إلى أهل الحديث فيؤخذ منهم ويترك ما عداهم حيث ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يقال له ويصبر الرجال ثم يتعهد ذلك^(٢).

وقال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» وقال سعيد بن المسيب: «إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد»^(٣).

وعلى هذا يكون جماعة التابعين قد ساروا في تخريج الحديث على أرضية ثابتة من حيث جمع المتن والاهتمام بالإسناد.

وقد جعل محمد بن سيرين الإسناد دين فقال: «إن هذا العلم دين

(١) أخرج ذلك الدارمي في سننه / المقدمة / باب مذاكرة العلم جـ ١ ص ١٥١/١٤٦.
راجع أيضا «معرفة علوم الحديث» للحاكم راجع أيضا «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ١٤٠ وما بعدها.

(٢) انظر «علوم الحديث» للحاكم ص ١٥.

(٣) راجع المرجع السابق ص ٨/٦.

فانظروا عمن تأخذون دينكم» قل أيضا: «لم يكونوا يسألون عن الاسناد فلما وقعت^(١) الفتنة قالوا سوا لنا رجالكم، فنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»^(٢).

الاستعانة بالكتابة في جمع الأحاديث خطوة تأسيسية للتخريج:

لقد ظهرت مؤلفات حديثية في عهد التابعين ليست بالقليلة وفي صدرها صحيفة همام بن منبه والتي دونها مباشرة من صهره الصحابي الجليل أبو هريرة - رضي الله عنه - فقد كانت طائفة من التابعين «يكتبون ما يسمعون من الصحابة، ويحفظونه، فمنهم من يذاكر الحديث حتى إذا وعاه صدره»^(٣) محاه، ومنهم من يحفظه، ويحتفظ بصحفه وألواح، ومنهم من حرص على كتابة الحديث وجمعه في كراريس أو في مصنف كالمصحف.

وأما من لا يكتب من التابعين وأتباعهم فقد حرص على حفظ الحديث في صدره، وكانوا يتذكرون الأحاديث بين أونة وأخرى... ويلبسوها معناه ويضبطون حروفه والفاظه^(٤).

(١) والمراد بهذه الفتنة - كما سبق القول - ظهور الخوارج والشيعة والقرية والمرجئة وغيرهم، وإن كان جلهم من التابعين، فقد كان البعض ممن دخل الإسلام ظاهرا عند اتساع الفتوحات الإسلامية، فلراد أن ينتهز هذه الفرصة ويحاول بها ضرب الإسلام من المسلمين ولكن بأبي الله إلا أن يتم نوره، فكان لأهل الحديث دورهم في الدفاع عن سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى ربوا كيدهم في نحورهم، حين تحروا في رواياتهم عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

(٢) راجع مقدمة صحيح الإمام مسلم بشرح النووي ج ١ ص .

(٣) أخرج الدارمي بسنده عن هشام قل: «ما كتبت عن محمد إلا حديث الأعمل فلما حفظته محوته»/ المقدمة/ باب من لم ير كتابة الحديث/ ج ١ ص ١٢٠.

(٤) راجع «السنة قبل التكوين» ص ١٢٦.

ومع استمرار قول جماعة من التابعين بكراهية تدوين السنة مثل عبيدة بن عمرو السلماني م (٧٢هـ) وإبراهيم بن يزيد التيمي م (٩٢هـ) وجابر بن زيد م (٩٣هـ) وإبراهيم النخعي م (٩٦هـ) ونسمع عامر الشعبي يردد عبارته المشهورة: «ما كتبت سوداء في بيضاء» ولا سمعت من رجل حديثاً فأردت أن يعيده علي... (١).

وقد أرجعت هذه الكراهية منهم إلى خشية كتابة آرائهم واجتهادهم إلى جانب حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما يرجع إلى خشية اتكال الكاتب على ما كتب فلا يحفظ (٢).

جاء رجل إلى سعيد بن المسيب - وهو من الفقهاء الذين روى امتناعهم عن الاكتاب - فسأله عن شيء فأملأه عليه ثم سأله عن رأيه، فأجابه، فكتب الرجل، فقال رجل من جلساء سعيد: أكتب يا أبا محمد رأيك، فقال سعيد للرجل: ناولنيها، فنأوله الصحيفة فحذقها (٣).

وهذه النصوص دالة على أن الكراهية في كتابة الرأي، وهو رأي مقبول، خاصة إذا علمنا أن بعض الماتعين يصرح بل يشجع على الكتابة «فرخص سعيد بن المسيب م (٩٤هـ) لعبد الرحمن بن حرملة بالكتابة حينما شكا إليه سوء حفظه، ونرى عامر الشعبي بعد أن كان يقول: «ما كتبت سوداء في بيضاء» يردد قوله: «الكتاب قيد العلم» وكان يحصن على الكتابة ويقول «إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط»، ومع ذلك لم يخلف من بعده

(١) انظر «جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٦٧ عن ابن شبرمة.

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٦٨.

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ١٤٤ / عن يحيى بن سعيد.

الاكتاب «الفرائض» و«الجراحات».

وإذا علمنا أن الحسن البصري م (١١٠) هـ كان له كتباً يتعاهدها وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز م (١٠١) هـ يكتب. فهذا يدل على أن الكتابة قد شاعت بين مختلف الطبقات، ولم يعد أحد ينكرها في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني، وقد كثرت الصحف حتى لنرى مجاهد ابن جبرم (١٠٣ هـ) يسمح لبعض أصحابه بالصعود إلى غرفته فيخرج إليهم كتبه وينسخون منها^(١).

مفهوم التخریج في عهد التابعين وأنواعه:

وفي عهد التابعين ظهر التخریج بمعنى جمع أحاديث راو معين أو جمع الأحاديث في موضوع معين فكان التخریج باعتبار راو الحديث من الصحابة أو باعتبار موضوع الحديث.

١- مثال الأول: صحيفة همام بن منبه التي جمع فيها أحاديث رواها عن أبي هريرة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم وهذا التخریج باعتبار راو الحديث - أي باعتبار الاسناد.

(١) راجع «السنة قبل التكوين» ص ٢٢١ وما بعدها/ جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٧٢، ٧٤/ سنن الدارمي/ المقدمة/ تقيد العلم/ ج ١ ص / تاريخ بغداد ج ١١ ص ٢٣٢.

أقول: ومن أسباب المنع من الكتابة خشية امتحان ما كتب بوكوع صحفه في غير أهله أو مشابهة ذلك بالمصحف نقل الدارمي في سننه ما يدل على ذلك منه «عن إبراهيم» أنه كان يكره أن يكتب الحديث في الكراريس ويقول يشبهه بالمصاحف «وعن عبيدة أنه دعا بكتبه فحارها عند الموت وقال: اني أخاف أن يلها قوم فلا يضعونها مواضعها».

/ مقدمة سنن الدارمي/ باب من لم ير كتابة الحديث/ ج ١ ص ١٢١.

٢- ومثال الثاني: جمع الشعبي أحاديث الطلاق في صحيفة والفرائض والجراحات - في صحيفة قال فيها: هذا باب من الطلاق جسم، وهذا تخريج باعتبار موضوع الحديث»^(١).

٣- وهناك نوع ثالث من التخريج وهو على الأطراف لحماذ بن سليمان: فقد أخرج الدارمي بسنده عن ابن عون قال: «رأيت حمارا يكتب عن إبراهيم - وهو النخعي - فقال له إبراهيم: ألم أنك؟ قال: إنما هي أطراف»^(٢).

٤- وهناك نوع رابع من التخريج وهو الجمع بين المرفوع والموقوف وهذا ما يدل عليه كتاب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. فقد روى الدارمي بسنده عن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن أكتب إلي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم، وبحديث عمرو فإني قد خشيت درس العلم وذهابه»^(٣) وما يوسف له أن ما كتبه أبو بكر بن حزم لم يصل إلينا كما وصل إلينا ما كتبه بعض أقرانه منهم ابن شهاب الزهري (١٢٤هـ) والذي ينسب إليه أنه أول من كتب السنة بإمر الخليفة عمر بن عبد العزيز.

٥ - ومن أنواع التخريج الأولى والمؤلفات الحديثية أيضا:

أ - «المغازي والسير» لعروة بن الزبير.

ب - «الأطراف» لمحمد بن سيرين والذي كتب فيه أطراف حديث «عيد السملتي».

(١) راجع «التخريج ودراسة الأسانيد» أ.د/ عزت علي عطيه ص ٢٢.

(٢) سنن الدارمي/ المقدمة/ باب من لم ير كتابة الحديث جـ ١/ ١٢٠.

(٣) المصدر السابق/ باب من رخص في كتابة العلم/ جـ ١ ص ١٢٦.

ج - «السنن في الحديث» لمكحول الشامي»^(١).

المرحلة الثانية للتخريج: «تنبيهات»

١- قبل بداية الكلام عن هذه المرحلة أرى أن أنبه على أمر هام لا بد للمخرج أن ينتبه إليه، وهذا الأمر هو عدم امكانية وضع حد زمني دقيق وقاطع لطبقات الأمم، ذلك لأن الأجيال متداخلة بعضها ببعض. ورد في «الضوء اللامع»... وهكذا يمتد وجود الصحابة إلى أوائل القرن الثاني، وربما شاركهم التابعون بعض حياته صلى الله عليه وسلم، فلا سبيل إلى التمايز بين الصحابة والتابعين من حيث الزمان، وإن كان التمايز محققاً من حيث تحديد المراد بالصحابي والتابعي، ويبقى إعتبار الكثرة لمن اعتبر»^(٢).

ومما يدل على تداخل الأجيال أن آخر التابعين خلف بن خليفة توفي عام ثمانين ومائة أي أواخر القرن الثاني الهجري. قال البلقيني «أول التابعين موتاً أو زيد معمر بن زيد، قتل بخراسان، وقيل بأذربيجان سنة ثلاثين، وآخرهم موتاً خلف بن خليفة سنة ثمانين ومائة»^(٣).

أريد أن أشير إلى ذلك، لأن معرفة هذا الباب الخاص بطبقات الرواة، ومعرفة تواريخ وفاتهم، من الأمور التي يلزم المخرج الإحاطة بها، خاصة إذا صحب تخريجه الحكم على أحاديث لم يسبق الحكم عليها من أجله العلماء المتقدمين، أو ذهب ليقارن أسانيد حديث بعضها ببعض، فاتصال

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١٢٠.

(٢) انظر «الضوء اللامع المبين» ج ١ ص ١٦٧.

(٣) انظر «تدريب الراوي» ج ٢ ص ٢٤٣.

الإسناد أو شروط قبول الحديث.

٢- أن هناك فرق بين الكتابة والتكوين والتصنيف:

أ - «الكتابة كما ورد في لسان العرب» «كتب الشيء كتباً وكتاباً وكتابة وكتبه خطه» فكتابة الشيء خطه.

ب - التكوين أيضاً في «اللسان» والديوان مجتمع الصحف «وفي تاج العروس: وقد دونه تكويناً جمعه. وعليه فالتكوين هو جمع الصحف المشتملة في ديوان ليحفظها».

ج - التصنيف كما في اللسان: «والتصنيف: تمييز الأشياء بعضها من بعض، وصنف الشيء ميز بعضه من بعض، وتصنيف الشيء جعله أصنافاً. وعليه فالتصنيف تمييز الجزئيات، كان يميز المصنف الصواب من الخطأ أو الأهم من المهم.

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن الكتابة غير التكوين، فالكتابة مطلق خط الشيء، دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة في إطار جمعها أما التكوين فمرحلة تالية لكتابة، ويكون بجمع الصحف المكتوبة في ديوان يحفظها^(١).

وأردت الإشارة إلى ذلك لكي يتبہ المخرج إلى أن السنة النبوية بالمعنى السابق قد مرت في مراحل تطورها بأمور ثلاث:
أولاً: الكتابة وهي التي وقعت بعد انتهاء مرحلة النهي بالاباحة.

(١) انظر: «السنة النبوية مكنيتها. عوامل بقائها. تكوينها» أ.د/ عبد المنعم بن عبد القادر ص ٩٦، ٩٧/ «لسان العرب» لابن منظور ج ١ ص ٦٩٨، ج ١٢ ص ١٦٦، ج ٩ ص ١٩٨.

ثانياً: التدوين: وهو ما صاحب أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بنقل ما فى الصدور إلى السطور.

ثالثاً: التصنيف: وهو ما وقع من الأئمة بعد ذلك كتمييز أقوال النبى - صلى الله عليه وسلم - من أقوال الصحابة والتابعين، وكتمييز الصحيح من غيره وهو ما قام به الامام البخارى والامام مسلم رحمهما الله تعالى.. الخ.

٣- وثالث هذه التبيّهات: بيان الفرق بين التأليف والتخريج والتصنيف والانتقاء:

قال الامام السخاوى مفرقا بين هذه الأنواع: «وباد إذا تأملت واستعونت إلى التأليف الذى هو أعم من التخريج والتصنيف والانتقاء: إذ التأليف مطلق الضم. والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من يظنون الأجزاء والمشىخات، والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين، مع بيان البذل والموافقة ونحوهما مما سياتى تعريفه، وقد يتوسع فى إطلاقه على مجرد الإخراج والتصنيف:

والعزو جعل كل صنف على حده. والانتقاء: التقاط ما يحتاج إليه الكتب والمسانيد ونحوهما مع استعمال كل منها عرفاً مكان الآخر»^(١).

وقد أثرت ذكر هذه التبيّهات هنا كتمهيد لما سياتى من مراحل شتمل على هذه الأنواع من الكتابة، والتدوين والتصنيف... الخ.

(١) انظر «فتح المقيث» ج ٢ ص ٣٣٨.

أما عن المرحلة الثانية:

فإنها تنقسم إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى:

وهي تقوم على أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بكتابة السنة النبوية الشريفة وجمعها ونقلها إلى السطور، وكما عرفنا سابقاً أنه أرسل إلى أبي بكر بن حزم، فعن عبد الله بن دينار قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن اكتب إلى بما ثبت عنك من الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبحديث عمر فأتى خشت درس العلم وذهابه^(١).

كما أرسل إلى أهل المدينة فعن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة: أن انظروا حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاكتبوه، فأتى خشت دروس العلم وذهاب أهله^(٢).

كما أرسل إلى محمد بن مسلم بن شهاب الزهري وكان موضع تقدير واحترام من الخليفة عمر بن عبد العزيز فكان من أسبق العلماء إلى تدوين السنة حتى أنه ينسب إليه أول من كتب السنة ويعنى آخر أنه أول واضع لعلم الحديث رواية كما سمي فيما بعد^(٣).

-
- (١) سبق تخريجه. وكان أبو بكر بن حزم عامل عمر بن عبد العزيز على المدينة.
(٢) أخرجه الدارمي في سننه/ المقدمة/ باب من رخص في كتابه العلم/ ج ١ ص ١٢٦/ فتح الباري ج ١ ص ٢٠٤.
(٣) ومن أقوال الزهري: «طولا أحاديث تكثينا من قبل المشرق ننكرها لا نولها - ما كتبت حديثاً، ولا أذنت في كتابته.
انظر «السنة قبل التنوين» ص ٣٢٨، ٣٢٩.

ثم أرسل الخليفة - رضى الله عنه - في الآفاق لجمع وكتابة سنة
النبي - صلى الله عليه وسلم - ولقد بذل جهدا يذكر فيشكر في المحافظة على
السنة، مع قصر مدة خلافته للأمة والتي بلغت سنتين ونصفا تقريبا.

وقد سارع العلماء في تلبية داع الجهاد فى ساحة السنة النبوية
الشريفة، فكتب عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريح البصرى (١٥٠هـ -
١٥١هـ) والامام مالك بن أنس بالمدينة (٩٣ - ١٧٩هـ) وكذا محمد بن اسحاق
(٨٠ - ١٥٨هـ) وأيضا محمد بن عبد الرحمن بن أبى ثئب (٨٠ - ١٥٨هـ).
موطا أكبر من موطا مالك. والربيع بن صبيح (١٦٠هـ) وسعيد بن أبى
عروبة (١٥٦هـ) وحماد بن سلمة (١٦٧هـ) بالبصرة، وسفيان الثورى
(٩٧ - ١٦١هـ) بالكوفة، ومعمربن راشد (٩٥ - ١٥٣هـ) باليمن والامام
عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى (٨٨ - ١٥٧هـ) بالشام. وعبد الله
بن المبارك (١١٨ - ١٨١هـ) بخراسان، وهشيم بن بشير (١٠٤ -
١٨٣هـ) بواسط - وجريد بن عبد الحميد (١١٠ - ١٨٨هـ)، وعبد الله بن
وهب (١٢٥ - ١٩٧هـ) بمصر^(١).

كما ظهر من المؤلفات:

كتاب «العوالى» لعروة بن الزبير (١٤٦)، وكتاب «الجامع»
لابن جريح «١٥٠»، وكتاب «قراءة حمزه» لحمزة بن حبيب (١٥٦)، وكتاب
«المصنف» لحماد بن سلمة (١٦٧) وكتابى «الزهد» ولا الرقائق، لعبد الله
بن المبارك، (١٨١)^(٢) ونحو ذلك من المؤلفات على المسانيد وغيرها.

(١) راجع «السنة قبل التدوين» ص ٣٢٧، ٣٢٨ / مقدمة «فتح البارى» ج ١ ص ٤ /
«اعلام المحدثين» ص ٢٢.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١٣٩/١٣٢.

وكان تخریج هؤلاء الأحادیث التي جمعوها على نحو منظم، وذلك بأن يقوم المؤلف بجمع الأحادیث ذات الموضوع الواحد في كراسة خاصة بها، وذلك كضیع الامام الزهري، حين يضع أحادیث الصلاة في كراسة خاصة بها.

ولم يكن الجمع في هذه الفترة قاصر على المرفوع من الأحادیث وإنما كانت تشمل ما ورد عن الصحابة وفتوى كبار التابعين مختلطة بعضها ببعض كما يتحلى ذلك في موطأ الامام مالك رضى الله عنه وهو أشهر ما وصل إلينا من مؤلفات علماء هذه المرحلة.

وخلصه ما سبق:

أن التخریج في عصر اتباع التابعين «ظهر بمعنى انتقاء الحديث وروايته بسند ومتن معين بعد جمع طرقه والتأمل للانتقاء والاختيار... وقد يصاحب ذلك الإحالة على بعض الطرق التي تركها المؤلف... وقد لا يروى الحديث المختار بل يشير إليه بذكر متنه وبعض سنده، وهذا تخریج باعتبار كل حديث على حدة. مثال ذلك موطأ الامام مالك بن أنس حين يذكر الأحادیث فيه بسند ومتن وأحياناً يذكر متن الحديث مع الإشارة إلى سنده ببيان من بلغه عنه الحديث عن الصحابة مثلاً أو عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى من يريد معرفة سند الحديث أن يبحث عنه»^(١).

وأيضاً شاركت هذه الفترة سابقها في الاعتماد على النصيب الأوفى بتخریج الحديث من روايته وليس من المصنفات.

(١) انظر «التخریج ودراسة الأسانيد» ص ٢٢.

المرحلة الثانية:

رأينا فيما سبق أن منهج التخرج لم يكن قاصراً على الأحاديث النبوية وإنما كان مختلطاً بغيره من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين. فقد حدثت في هذه الفترة خطوة أخرى وهي إفراد حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالتصنيف والتدوين، لكنه جمع بين المقبول وغيره، وكان ذلك على رأس المائتين، ويعتبر القرن الثالث الهجري (٢٠٠ - ٣٠٠) العصر الذهبي في تاريخ السنة النبوية وجمعها وتدوينها، ففيه ظهر كبار أئمة الحديث وجهاً بخته، وأئمة النقد وصيارفته، وفيه أشرفت شمس الكتب الستة وأمثالها التي كادت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث، ولا يفوتها إلا النذر اليسير، والتي يعتمد عليها الفقهاء والأصوليون، والعلماء والمؤلفون، وإلها يلجأ الهداة والمصلحون والمتأدبون، والأخلاقيون، وعلماء النفس والاجتماع^(١).

أشهر الكتب الحديثة في هذه المرحلة وهي القرن الثالث:

أما عن أشهر ما كتب وألف وصنف ودون في القرن الثالث هي: صحيح البخاري م (٢٥٦) وصحيح مسلم م (٢٦١) هـ ونسبه هنا إلى أن بظهورهما خطة السنة خطوة جلية حيث قام البخاري ومسلم بتجريد الصحيح من غيره وإفراده بالجمع في صحيحهما.

ومن أشهر ما صنف، كتب السنن: وهي سنن أبي داود م (٢٧٥) هـ وسنن الترمذي م (٢٧٩)، وسنن النسائي م (٣٠٢)، وسنن ابن ماجه (م ٢٧٣).

(١) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢٤.

ومن المسانيد: مسند الامام أحمد م (٢٤١) هـ، ومسند عبيد الله بن موسى م (٢١٣) ومسند اسحاق بن راهوية (٢٣٨)، ومسند عبد بن حميد م (٢٤٩) ومسند الدارمي م (٢٥٥) ومسند ابن أبي أسامة الحارث بن محمد التميمي م (٢٨٢) ومسند ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني م (٢٨٧) وفيه نحو خمسين ألف حديث^(١).

ومسند ابن أبي عمرو محمد بن يحيى العنتي م (٢٤٣)، ومسند الامام علي لأحمد بن شعيب النسائي م (٣٠٣)، والمسند الكبير للبخاري، ومسند مسندين معرهم (٢٢٨)، ومسند أبي هريرة لأبراهيم بن العسكري م (٢٨٢).

ومصنف ابن أبي شيبة م (٢٣٥)، وكتاب محمد بن نصر الموزني م (٢٩٤)، ومصنف سعيد بن منصور م (٢٢٧)، وكتاب تهذيب الآثار لمحمد بن جريد الطبري م (٣١٠)، وهي من عجائب كتبه ابتداء فيه بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم عن كل حديث وعلة وطرقه وما فيه من الفقه واختلاف العلماء، وحجج كل واللغة فتم مسند العشرة، وأهل البيت والموالي، وقطعة من مسند ابن عباس، والمسند الكبير لبقی بن مخلد القرطبي م (٢٧٦) رتبته على أسماء الصحابة، روى فيه عن ألف وتلثمائة صحابي ونيف ثم رتب حديث كل صحابي على أبواب الفقه فجاء كتابا حافلا، فريدا في بابيه مع ثقة مؤلفه وضبطه، واتقانه، وبذلك يكون جمع فيه بين الطريقتين طريقة الاسانيد والأبواب.

(١) «أعلام المحدثين» ص ٢٥.

ومسند محمد بن مهدي م (٢٧٢). ومسند الحميدي م (٢١٩) ومسند
ابراهيم بن معقل النسفي م (٢٩٥) ومسند ابراهيم بن يوسف الهشجاني
م (٣٠١)، ومسند مالك لأحمد بن شعيب النسائي م (٣٠٣)، والمسند الكبير
للحسن ابن سفيان م (٣٠٤) والمسند المعلى لأبي بكر البجلي م (٣٠٥)
ابن منجم (٢٥٨)، ومسند علي بن المديني م (٢٣٤)، والمسند
ليعقوب بن أبي شيبة م (٢٦٢)، ولم يولف أحسن منه، ولكنه لم يتم، ومسند
عثمان بن أبي شيبة م (٢٣٩)، ومسند ابن أبي عروة أحمد بن حازم
م (٢٧٦)^(١).

ونكتفي بهذا القدر في الدلالة على ثراء القرن الثالث الهجري
بالمؤلفات الحديثة، وأنه كان من أنشط العصور وأزدهاها في الجمع والتدوين
 ووضع قواعد هذا العلم في درج مؤلفاتهم، والذي سمي فيما بعد بعلم الحديث
دراية، أو علم أصول الحديث.. الخ.

وفي ذكر هذه الطائفة من الكتب بيانا للمخرج بأن مصادر التخریج
ليست قليلة في نفسها، وإنما هي كثيرة ومتعددة، منها ما وصل إلينا واشتهر
بين المسلمين قاطبة، ومنه ما أدرج في مصنفات ظهرت بعد القرن الثالث
الهجري، ومنه لم يصل إلينا إما لوجوده خارج العالم الإسلامي، أو مازال
مخطوطاً، فلم يظهر إلى حيز الوجود بعد، إلى أن يأن الله تعالى بالعثور عليه
في وقته وحينه، ولا تخلو منبحة المؤلفات في عهد التتار حين قدموا إلى العالم
الإسلامي، والقوا بالآلاف المجلدات في نهر دجلة من ضياع جانباً كبيراً من
المؤلفات الإسلامية من المكتبات الإسلامية ببغداد.

(١) انظر (إعلام المحدثين) ص ٢٤/٢٦.

وننبه إلى أن من أسباب حفظ الله تعالى لسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - أن الحديث الواحد كان يوجد عند العدد الكثير الذي يطمئن معه المسلم إلى أن جميع أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - باعتبار مجموع كتب السنة لم يضع منها شيء بالمرّة.

وهذا من فضل الله تعالى على الأمة الإسلامية، ودلالة على أن رسالتها خاتمة الرسالات فيحفظ هذه السنة عالية خفاقة بعلمائها في كل عصر وجيل، وصيانتها من التحريف والتزييف، فهو من عوامل بقاءها إلى أن يوثق الله الأرض ومن عليها.

وحاصل ما يستتبط عن التخرّيج في هذه المرحلة ما يلي:

أولاً: بالنظر في أشهر مصنفات هذه المرحلة والمتداولة فيما بيننا إلى الآن، نجد أن التخرّيج يرجع إلى طريقة من طرق التحصيل والأداء أشهرها السماع والقراءة، والإجازة وما عدا هذه الطرق قليل وكانت هذه الأنواع سبباً في إظهار أهمية الرحلة لاستخراج الأحاديث الشريفة من مصادرها الأساسية وهم الشيوخ المنتشرون في أقاليم الخلافة الإسلامية.

ثانياً: أن شيوخ هذه المرحلة، والذين قاموا بتصنيف ما جمعوهُ في أوعيتهم حفظاً وكتابة، قاموا بتصنيفه بطرق متعددة كان أشهرها التصنيف على المسانيد، ومنهم من اشتهر بالتصنيف على الأبواب^(١) أو الجمع بينهما

(١) أرى أن التعبير عن هذا النوع من التصنيف بالتصنيف على الأبواب ليس دقيقاً وإنما الألق أن يقال فيه التصنيف بحسب «موضوع الحديث» فمصنف البخاري مثلاً: سمي «بالجامع الصحيح..» وقسم إلى كتب والكتب قسمت إلى أبواب. أما «الجامع الصحيح» لتمام مسلم فانه مقسم إلى كتب وأما تقسيم الأبواب في-

كمسند بقى بن مخلد.

ثالثاً: بناء على ما سبق يمكن أن يوصف التخريج بأنه جمع الحديث بطرقه من أصحابه باحدى طرق التحمل والأداء، ثم تصنيفه على المسانيد أو الجوامع... الخ.

رابعاً: ورد فى كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد»^(١) ما يلى:

أ - «المرحلة الثالثة فى تدرج التخريج وهى جمع طرق الحديث المتعددة أو أكثرها فى كتاب واحد متفرقة فى ذلك الكتاب. مثال ذلك: المسانيد كمسند أحمد حيث جمع أحاديث كل صحابى بطرقها المختلفة، ومتونها المتعددة متفرقة، وجمع كل طرق الحديث سنداً ومتناً عن كل صحابى فى مسنده.

ب - تلا ذلك جمع طرق الحديث المتعددة أو أكثرها فى كتاب واحد مرتب على الموضوع كصحیح البخارى، ومن قبله مصنف ابن أبى شيبه مثلاً حيث يخرج الحديث بسند ومتن روى بهما فى موضوع، ثم يروى بسند آخر، ومتن آخر فى موضوع آخر وهكذا... بحيث تجمع أغلب أسانيد ومتونه فى الكتاب متفرقة، فى موضوعات الكتاب المتعددة.

ج - ضم البخارى فى كتابه أحاديث وآثاراً ذكر متونها وأحال فى أسانيدها على أصول من المصادر غير معينة كالمعلقات^(٢) فى صحیحة زیادة

-الأصل الأول غير موجود، فقد أخبرنا استاذنا أ.د/ أبو شيبه رحمه الله أن تقسيم الأبواب فى مسلم إنما هو من بعض تلاميذ، والله أعلم.

(١) لفظة أ.د/ عزت على عطيه، استاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر.

(٢) هذه المعلقة قام البخارى بذكر بعضها فى الأصل موصولة، كما أورد أسانيداً

على الأحاديث الأصلية التي هي عماد كتابه كما فعل مالك في موطنه
(وهي البلاغات).

د - ظهر جمع الحديث بأسانيد ومتونه المتعددة في مكان واحد في صحيح
مسلم حيث يجمع أسانيد ومتون كل حديث في مكان واحد، ثم ينتقل إلى
حديث آخر وهكذا.

هـ - ثم ظهر جمع الحديث بأسانيد وطرقه المتعددة بالاحالة على المصادر
الأصلية غير المعينة^(١) بعد ذكر سند واحد ومتن واحد للحديث غالباً في
جامع الترمذي حيث يروى الحديث بسند ومتن ثم يقول: وفي الباب عن
فلان وفلان من الصحابة، محيلاً في باقي الأسانيد والمتون على
المصادر غير المعينة التي فيها السند والمتن، أو الأسانيد والمتن عن
الصحابة الذي أشار إليهم.

و - وكل الكتب التي سبق أن ذكرناها كتب أصلية فيها الأحاديث بالسند
المتصل من المؤلف إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفيها متن
الحديث منكوراً عقب سنده^(٢).

الحافظ ابن حجر في كتابه (مدي الساري).

(١) أرى - والله أعلم - أن علة ذلك سواء عند البخاري في المعلقات أو غيره
(الترمذي) أن ذلك يرجع إلى اعتماد المصنف على وجود الاسناد له في مصنف
آخر، فتركها لعدم الاطالة، أو اعتماداً على وجودها عند غيره من العلماء، أو أن
السبب في عدم التعمين والاحالة، يرجع إلى عدم استيفاء كل الاسناد لشرط الكتاب
أو المصنف، أما عن المعلقات في البخاري وهي معدودة فقد أوردتها العناء متصلة
كالحافظ ابن حجر والله أعلم.

(٢) راجع «التخريج ودراسة الأسانيد» بتصرف يسير ص ٢٢، راجع أيضاً كشف اللثام
ج ١ ص ١٤٢/١٤٩.

المرحلة الثالثة: التخرج إلى عصرنا:

ليبيان مفهوم التخرج في هذه المرحلة علينا أن نستعرض بإيجاز جهود علماء الحديث في القرن الرابع الهجري، ثم القرن الخامس وما بعده.

أولاً: بالنسبة لجهود العلماء في القرن الرابع الهجري نلاحظ أنها تعتمد - في الغالب - في انطلاقها على مورد علماء القرن الثالث الهجري الذين كان عليهم المعول في جمع الأحاديث، وإليه المرجع في النقد، فكل من أتى بعدهم حالة عليهم - إلا قليلاً - يجمع ما جمعوا، ويعتمد في نقده على ما نقدوا. فأغلب ما رواه علماء القرن الرابع الهجري ومن بعدهم قد سبقوا إليه غالباً، وذلك لأن كتب القرن الثالث لم يفت منها من الأحاديث إلا القليل، كما أنها تمتاز غالباً بأولوية الجمع دون الأخذ عن غيرها^(١).

لقد تواصلت في هذا القرن جهود علماء الحديث الشامخة، والهمة العالية، والعزيمة الماضية، بما لا ينكره ذا عقل عاقل، بل أن آثارهم تدل عليهم.

أشهر ما صنف من كتب في هذا القرن:

وقد برز جهد علماء هذا القرن في التصنيف أيضاً، وإن اعتمدوا على من سبقهم إلا أنهم قد استمروا يروون الأحاديث بالأسانيد المتصلة عنهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان من أشهر ما كتبوا في هذا القرن ما يلي:

ألف الإمام سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) المعجم الثلاثة:

(١) راجع (أعلام المحققين) ص ٢٦، ٢٧.

الكبير والأوسط والصغير، وقد خرج أحاديث الكبير على الصحابة مرتبين على حروف المعجم وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث، وقد رتبته فيما بعد ترتيباً حسناً الأمير علاء الدين الفارسي م (٧٢١) هـ ورتب في الأوسط والصغير شيوخه على الحروف أيضاً، كما اشتهر أيضاً:

سنن الدارقطني المتوفى (٣٨٥). وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي م (٣٥٤)، وصحيح أبي يعقوب بن اسحاق م (٣١٦)، وصحيح ابن خزيمة محمد بن اسحاق م (٣١١). وصحيح المنقلى لابن السكن سعيد بن عثمان البغدادي م (٣٤٠)، ومصنف الطحاوي م (٣٢١) ومسنند ابن جميع محمد بن أحمد م (٤٠٢)، ومسنند الخوارزمي م (٤٢٥)، ومسنند أبي اسحاق بن نصر المروزي م (٣٨٥)، ومن ألف في هذا القرن الامام الحاكم (٤٠٥)، (المستدرک) وله كتاب قيم في علم الحديث دراية أيضاً هو «معرفة علوم الحديث».

ولا يغوتنا أن ننبه إلى أن هذا القرن قد حظى باستقلال التأليف في شق هام من «علم الحديث» ألا وهو «علم الحديث دراية» على يد القاضي أو محمد الرامهرمذي^(١) م (٣٦٠ هـ) ولا يخفى قيمة هذا العلم ومكانته «لتخريج» فهو أساس التوصل إلى الحكم على الحديث بالقبول أو الرد، بدراسة رجال الحديث ومقتة وبعد ذكر طائفة من أشهر ما صنف في القرن الرابع الهجري، نرى من خلالها تقدم علم التخريج، خطوة واضحة المعالم، ويظهر ذلك بوضوح على يد الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي

(١) سبق الرامهرمذي ببعض مسائل هذا العلم على يد العلماء السابقين في درج مصنفاتهم.

م(٣٨٨) حيث ألف كتابه «الجمع بين الصحيحين» وكان بذلك أول من أبرز إحدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم.

جاء في «كشف اللثام» أنه «لما تكامل جمع السنة وارتقت المؤلفات فيها فسي درجة الكمال وذلك في أواخر القرن الرابع الهجري حيث بدأ طور التهذيب وغيره كان من الطبيعي أن تمتد يد التهذيب إلى علم تخريج الحديث، فأتخذ العلماء فيه مساراً جديداً يحدد ملامحه، ويرسخ قواعده، ويجعله فناً مستقلاً، له أصوله ومناهجه ويبسر الحصول على الحديث من مصادره المختلفة وقد خطا العلماء في سبيل ذلك الهدف خطوات وثيدة ومرتنة في مؤلفاتهم حتى صار على ما نحن عليه الآن.

وبدأت أولى هذه الخطوات على يد الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي (٣٨٨) حيث ألف كتابه «الجمع بين الصحيحين» وكان بذلك أول من أبرز إحدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم وهي طريقة ترتيب الأحاديث على الكتب والأبواب فقهية وغيرها.

ثم تلاه كل من الشيخ الإمام أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (٤٠١)، فألف كتابه «أطراف الصحيحين» والشيخ أبي محمد خلف بن حمدون الواسطي ذلك الذي ألف كتابه «أطراف الصحيحين» أيضاً، إلا أن كتاب الحافظ خلف أقل خطأ ووهما من كتاب أبي مسعود، وكانا بذلك أول من أبرز إحدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم، وهي طريقة الأطراف، أو طريقة معرفة الراوي الأعلى للحديث.

وهذان النوعان من المؤلفات «الجمع» و«الأطراف» يمثلان جانباً من

الجوانب المتعددة لمناهج علم التخرّيج، وهو المراجع التي تجمع أحاديث لأكثر من مصدر واحد، مع عزو الحديث إلى مصدره الأصلي^(١).

ثانياً - التخرّيج في القرن الخامس الهجري وما بعده:

ذكرت أنفاً أن مفهوم التخرّيج في القرن الأول هو أخذ الحديث من مصدره الأصلي، وهو الصحابي الذي روى الحديث، ثم الاحتفاظ به في صدورهم، أو في صحفهم القليلة، وذلك بساعة من طريق أو أكثر.

وتطور في عهد التابعين فكان التخرّيج باعتبار رراو الحديث من الصحابة، أو باعتبار موضوع الحديث، وضربنا مثلاً لذلك بصحيفة همام بن منبه وغيرها

وفي القرن الثاني ظهر التخرّيج في مرحلة الجمع والتدوين، بمعنى الانتقاء للحديث وروايته، بالاعتماد على سند ومتن معين بعد جمع طرقه، وقد يصحب ذلك العزو إلى بعض طرق الحديث، التي لم تذكر في كتاب المؤلف، كموطأ الإمام مالك رضي الله عنه.

وفي القرن الثالث: ظهر التخرّيج بمعنى جمع طرق الحديث أو أكثرها في كتاب واحد مجتمعة فيه و متفرقة بحسب منهج المؤلف الخالص به، كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن والمسائيد وغيرها.

وعلى ذلك فالـتخرّيج هو إثبات المصنف الحديث بأسناده أو أسانيد في مصنفه، دون الأخالة على مصادر مكتوبة، اعتماداً على اتصال أسانيدهم بالنبي - صلى الله عليه وسلم.

(١) انظر «كشف اللثام» ج ١ ص ١٥٢/١٥٣، وراجع «أعلام المحققين» ص ٢٨.

وأما القرن الرابع: فقد اعتمد أكثر أهله على من سبقوهم من أهل القرنين السابقين وإن حرصوا على اتصال روايتهم - كالسابقين - في مصنفاتهم بالنبي عليه الصلاة والسلام، بأسانيد خاصة بهم، لهذا تعتبر مصنفاتهم من المصادر الأصلية في التخرج.

وأما القرن الخامس: وما بعده: فقد كانت طريقة أهله من علماء الحديث تهذيب كتب المتقدمين، أو ترتيبها، أو جمع ما تشتمل منها في كتب متفرقة، أو كتاب واحد، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام، أو بالترغيب والترهيب، أو يختصرونها أو يبينون غريبها أو يخرجون أحاديث بعض كتب الفقه، والتفسير، والوعظ ونحوها... والحكم هنا على الغالب والكثير لا النادر والقليل^(١).

وبناء على هذا فقد بدأ العلماء الإحالة على مصادر معينة كما فعل البيهقي.

ورد في كتاب «المنهج الحديث»: «ويعد عام ثلثمائة وهو الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين، وبه ينتهي عصر الرواية والتعويل عليها، وكان التعويل على مادونه المتقدمون في الكتب وشاع وذاع، وتواتر عنهم، حتى أنه لم ينظر إلى الرواة بعد ذلك نظر جد في التعديل والتجريح... ولكن لبقاء الإسناد. وبركة الاتصال استمر الأخذ إلى يومنا هذا، وعول على طريق الإجازة لعدم العناية بالسماع، تعويلا على المؤلفات وشروحها، وتلقيها بالقبول خلفا بعد سلف، واستغناء بالتواتر عن الإسناد الخاص، وكما جدت في الحديث من العناية بالإسناد في أول العهد عن رواية التاريخ فدونه بالأسانيد إلى من

(١) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢٧ بتصرف بسيط تبعا للموضوع.

عزيت روايته إليه»^(١).

وقد كان منهج المتأخرين في التخريج النسبة إلى مصادر المتقدمين بحسب ما يجمعون من كتب فيقولون أخرجه البخاري أو أخرجه مسلم، أو أخرجه... وقد يستعملون الرموز في ذلك - كما سيأتي إن شاء الله تعالى -

جاء في كتاب «التخريج» بعد ذكر إحالات «جامع الترمذي» والإشارة إليها: ثم تلا ذلك الإحالة على مصادر معينة كما فعل البيهقي، وأبو نعيم الأصبهاني، وابن منده الأصفهاني، حيث يرون الأحاديث بأسانيدهم إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم يقولون عقب رواية الحديث: أخرجه البخاري في الصحيح أو مسلم. أو البخاري ومسلم. فكتبهم أصالية لأنها تحوى الحديث بسنده من المؤلف إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وتذكر متن الحديث.

وفيها إحالة على كتاب أو مصدر أصلي في السنة للحديث المروى... وبهذه المرحلة انتهى التعويل على الرواية للأحاديث بأسانيدها - أي المنفردة والخاصة بالمؤلفين - إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - في الكتب المصنفة في الحديث، أو انتهى عصر الرواية، وإن بقى العلماء يروون بالأسانيد المتصلة عنهم إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم، إبقاء على بركة الأسناد، وحفظاً لسنة.

وأصبح الاعتماد على الكتب الأصلية التي دونت، وهي هذه المصادر

(١) انظر «المنهج الحديث في علوم الحديث - قسم للرواية» ص ٣٤، ٣٥ بتصرف. فضيلة أ / محمد محمد السماحي ط. دار الأبول.

الأصلية، وصارت الأسانيد تعتمد رواية هذه الكتب، وتستند عليها، وتذكر موافقتها لها في الرواية.

وبدأ عصر التأليف في الكتب الفرعية أساساً، وإن صاحبها على سبيل التبع أو الندرة التخريج لأحاديث أصلية، أو مازجها ذكر الحديث بسنده ومنتبه على خلاف ما كان في عصر التأليف في الكتب الأصلية التي مازجها في بعض الأحيان الإحالة على كتب أصلية^(١).

ونستخلص مما سبق:

أ - أن اتصال الاسناد بالنبي - عليه الصلاة والسلام - مازال مستمراً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ابقاء على سلسلة الاسناد وبركة الاتصال، مع الحماية للسنة من الضياع أو التزود فيها، في أي عصر من العصور.

ب - أن طريقة العلماء هي سرد الاسناد الخاص بهم ثم الإحالة على مصدر أو أكثر تبعاً لمنهج المؤلف نفسه، مع ذكر الموافقة أو المخالفة للأصل.

ج - طريقة التخريج في هذه المرحلة تارة بذكر الكتاب (المصنف) وصاحبه، أو بذكر صاحبه، تبعاً للشهرة، فإن كان للبخاري مثلاً في غير صحيحة ذكر اسم الكتاب أيضاً.

د - أن التعويل في هذه المرحلة كان على ذكر المصادر المعتبرة التي دوت في عصر المتقدمين، مع اعتماد رواية هذه الكتب، لتلقى الأمة لها

(١) انظر «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٤ بتصرف أد/ عزت على عطية.

بالقبول، تبعاً لحكم المتقدمين عليها، أو العلماء الأجلاء من المتأخرين.

هـ - أن الأجازة كانت أشهر طرق التحمل والأداء، تعويلاً على المؤلفات، واستغناء بالتواتر عن الاسناد الخاص.

و - أن دور التهذيب في عصر المتأخرين لم يكن على وتيرة واحدة، وإنما تنوع في مجالات مختلفة، وطرق متعددة، وتعددت أساليب التخریج فتارة على الموضوع، وتارة على المسانيد وتارة على الجوامع، وتارة على الأطراف، وتارة على حروف المعجم، وتارة بالجمع بين كتابين أو أكثر وهكذا.. كما سنرى في أنواع التأليف والتخریج التي سلكها المتأخرين فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

ز - أن أعمال العلماء في هذه الحقبة تعد مراجع، وقد يكتسب الكثير منها أهمية المصادر^(١) إذا تضمنت علوماً من مصادر مقبولة فتحفظها، لو مخطوطة لم تنشر فتوفرها للباحثين، وأهل الاهتمام بالتحقيق.

ج - أن هذه المصنفات جمعت فوائد وفرائد حول المصادر الأولى تارة بالشرح وتارة بنقد الرجال والمتون والحكم عليها.

(١) هناك فرق بين المصدر والمرجع: فالمصدر هو الكتاب الذي يجمع علماً معيناً لأول مرة، فيكون مصدراً لمن جاء بعده وذلك نحو مؤلفات القرن الثالث الهجري. ولما المرجع: فهو الكتاب الذي جمعه صاحبه من مصادر سابقة عليه في علم معين العلوم بصياغة جديدة ومن الأمثلة الكتب التي وضعت بعد القرن الخامس الهجري في الحديث واقترنت أحاديثها من المصادر الأولى كتكتب النووي والذهبي، وابن حجر وغيرهما. راجع «مقدمة مصابيح السنة» ج ١ ص ١٤ ط. دار المعرفة بيروت - لبنان.

طرق التأليف والتخريج عند أفاضل العلماء في الحقبة المتأخرة:
اتخذ التأليف والتخريج عند أجلة العلماء في الحقبة المتأخرة طرق وأساليب
نذكر منها:

- ١- الجمع بين الصحيحين.
- ٢- الجمع بين الكتب الستة.
- ٣- الجوامع العامة.
- ٤- كتب جامعة لأحاديث الأحكام.
- ٥ - كتب ألقت في موضوعات أخرى.

وفيما يلي ذكر طائفة من هذه الكتب:

أولاً - الجمع بين الصحيحين:

جمع كثير من فضلاء أهل العلم والدين ، بين صحيحى البخارى ومسلم:
ومن هؤلاء: محمد بن عبد الله الجوزقى م (٣٨٨) واسماعيل بن أحمد
المعروف بابن الفرات م (٤١٤)، ومحمد بن أبى نصر الحميدى الأندلسى م
(٤٨٨)، وحسين بن مسعود البغوى م (٥١٦)، وأبو محمد عبد الحق الأشبيلى
م (٥٨١)، وأحمد بن محمد القرطبى المعروف بابن أبى حجة م (٦٤٢).

ثانياً - الجمع بين الكتب الستة (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى
والنسائى وابن ماجه)

ومما ننبه إليه أن البعض يضع الموطأ بدل سنن ابن ماجه كما فعل رزين
وتابعه ابن الأثير، وقد جمع بينها الإمام عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلى
المعروف بابن الخرائط م (٥٨١)، وأبو الحسن رزين بن معاوية العبدري
السرقسطى م (٥٣٥)، لكنه لم يحسن فى ترتيبه وتهذيبه، وترك بعضها من

أحاديثها إلى أن جاء الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجثري م (٦٠٦) فذهب كتابه، ورتب أبوابه، وأضاف إليه ما أسقطه من الأصول، وشرح غريبه، وبين مشكل أعرابه وخفى معناه، واكتفى بذكر راوي الحديث من صحابي، أو تابعي وساء «جامع الأصول إلى أحاديث الرسول» فجاء كتابا فذا في بابيه لم ينسخ على منواله.

وقد اختصر كثيرون منهم محمد المروزي م (٦٢٨)، وهبة الله بن عبد الرحيم الحموي م (٧١٨)، وعبد الرحمن بن علي المشهور بابن الديبع الشيباني النيدى م (٩٤٤) وهو من أحسن المختصرات، ولأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزبادي م (٨١٧)، كتاب «تسهيل الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول»، ومن جمع بين الكتب الستة أيضا قطب الدين محمد بن علاء الدين المكي م (٩٩٠)، وكتابته مرتب مذهب.

ثالثا: الجوامع العامة ومنها :

أ- «جامع المسانيد والالقاء» للأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي م ٥٩٧ . وخرج فيه الصحيحين ، ومسنده أحمد ، وجامع الترمذي ، وقد رتبته أحمد بن علي المكي (٩٦٤) .

ب - «مصاييح السنة» للإمام الهفوي م (١٠٦٦هـ) جمع فيه (٤٤٨٤) حديثا من الصحاح والحسان، ويعنى بالصحاح، ما أخرجه الصحيحان، وبالحسان ما أخرجه أبو داود والترمذي^(١). وأشباههما في كتبهم، وما كان فيهما من ضعف أو غريب بينه وتحاشى ما كان منكرا أو موضوعا، وقد شرحها العلماء شروحا كثيرة، وقد كملها محمد بن عبد الله الخطيب. ونكرر

(١) راجع «مقدمة ابن الصلاح» ص ٥٥.

الصحابي الذي روى الحديث والكتاب الذي أخرجه وزاد على كل باب، من الصحاح والحسان فصلاً ثالثاً ما عدا بعض الأبواب وسمى كتابه «مشكاة الصابيح».

وفي العصر الحديث: قام جماعة من أهل^(١) العصر بتحقيق الكتاب تحقيقاً - طيباً وشيقاً - فقاموا بتخريج أحاديثه وعمل فهارس مرتبة على حروف الهجاء تعتبر مرجعاً عظيماً، ومساعداً قوياً في الدلالة على الحديث في الكتاب الأصل (المصابيح)، وعونا للمخرج في الدلالة على الحديث المذكور فيما يزيد على ثلاثين مصدراً ومرجعاً، وقاموا فيه برّد كل حديث لمصدره، وفي حالة فقد هذا المصدر، فقد رجعوا إلى المراجع التي حفظت مادة المصدر المفقود فحولون إليها هكذا ورد في المقدمة^(٢).

وقد حوت هذه النسخة (٤٩٣١) حديثها، كان آخرها حديث أنس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مثل أمتي مثل المطر لا يدري أوله خير أم آخره»^(٣).

ج - ومن الجوامع أيضاً «جامع المسانيد والسنن الهادي لأبوم سنن» للحافظ اسماعيل ابن عمر النمشي المعروف بابن كثير م (٧٧٤) جمعه من الصحيحين والسنن الأربعة ومن مسانيد أحمد والبخاري وأبو يعلى، والمعجم الكبير للطبراني.

(١) «الذين قاموا بتحقيق مصابيح السنة هلامام البزوي هم:

د. يوسف عبد المزيذ المرعشلي، والاستاذان محمد سليم وجمال حمدي الذهبي ط.

دار المعرفة بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٢) «مقدمة المصابيح» ج ١ ص ١٤.

(٣) «مصابيح السنة» كتاب المناسقب/ باب ثواب هذه الأمة ج ٤ / ٢٢٢.

د - ومن الجوامع: «مجمع الزوائد ومثبغ الفوائد» للحافظ أبي الحسن على بن أبي بكر الهيثمي م (٨٠٧) جمع فيه زوائد مسانيد أحمد وأبي يعلى والبزار ومعجم الطبراني الثلاثة.

هـ - «جمع الجوامع أو الجامع الكبير» للحافظ السيوطي (٩١١) جمع فيه الكتب الستة وغيرها. قال المناوي: أنه مات قبل أن يتمه، ولقد اشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة. وقد هذب ترتيبه علاء الدين على بن حسام الهندي المتوفى عام (٩٧٥) بمكة في كتابه «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال». وقد اختصر السيوطي كتابه «الجامع الكبير» فنى كتابه «الجامع الصغير وزوائده».

و- ومن الجوامع: «اتحاف الحيزة بزوائد المسانيد العشرة» لأحمد بن أبي بكر البوصيري م (٨٤٠) أفرد فيه زوائد مسانيد أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسند بن مسرهد، وابن أبي عمرو، وإسحاق بن راهوية، وابن أبي شيبة، وأحمد بن منيع وعبد بن حميد، والحرث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي، أي ما زاد أحاديثها على الكتب الستة وهو مرتب على مائة كتاب.

ز - ومن الجوامع «بحر الأسانيد» للإمام الحافظ ابن أحمد السمرقندي م (٤٩١)، جمع فيه مائة ألف حديث رتبها وهذبها ويقال: أنه لم يقع فنى الإسلام مثله.

رابعاً - كتب جامعة لأحاديث الأحكام وهي كثيرة منها:

١ - «السنن الكبرى» للإمام أحمد بن حسين البيهقي م (٤٥٨). قال: ابن

الصالح: ما تم كتاب في السنة أجمع للأئمة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي، وكأنه لم يترك في سائر الاقطار حديثاً الا وقد وضعه في كتابه. وله أيضاً «السنن الصغرى» قول لم يؤلف في الاسلام مثلها.

٢- «عمدة الأحكام» للإمام عبد الغنى المقدسى م (٦٠٠) جمع فيه أحاديث الأحكام التي اتفق عليها البخارى ومسلم، وقد شرحها بإيجاز ابن دقيق العيد.

٣- «منتقى الأخبار في الأحكام» للحافظ أبى البركات المعروف بابن تيمية الحنبلى م (٦٥٢) انتقاء من صحيحى البخارى ومسلم، ومسند الإمام أحمد وجامع الترمذى، ومنتى النسائى وأبى داود وابن ماجه، وقد استكمل ما فى «المنتقى» من نقص الإمام الشوكانى م (١٢٥٠) فى كتابه «نيل الأوطار» الذى شرح به المنتقى شرحاً ومطاً وقد جمع فيه من فقه الحديث شيئاً كثيراً.

٤- «الإمام فى أحاديث الأحكام» للعلاقة ابن دقيق العيد المتوفى عام (٧٠٢)، وشرحه فى كتابه «الإمام» ولكنه لم يكمل الشرح.

٥- «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ ابن حزم السفلى م (٨٥٢)، وقد شرحه الإمام الصنعائى م (١١٨٢) فى كتابه «سبل السلام» وهو شرح قيم وإن كان موجزاً.

خامساً - وهناك كتب أخرى ألفت فى موضوعات أخرى منها:

١- «الترغيب والترهيب» للإمام زكى الدين المنذرى م (٦٥٦)، خرج من أحاديث المصنفات المشورة، مع التصنيف على درجة الحديث.

٢- «رياض الصالحين» للإمام أبى زكريا النووي م (٦٧٦) وقد أهتم فيه بتخريج أحاديث الوعظ والأخلاق، فشرح الأحاديث وبيّن درجاتها،

وشرح غريبها^(١).

ثالثاً - ظهور التخرّيج كعلم له قواعد وأساليب:

عندما نستعرض ما مر بنا من مراحل تطوّر هذا العلم حتّى هذه المرحلة نجد:

١- أنه اعتمد في القرون الثلاثة الأولى، على تخرّيج الحديث بطريق السماع من مصادره وهم الحفظة الكرام، بالرحيل إليهم في مختلف الأقاليم الإسلامية.

٢- أن التخرّيج قصد به اثبات الحديث بإسناده في مصدر ما من المصادر المصنفة أولاً، والمعتمدة على الإسناد المستقل بهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم.

٣- عند بداية دور التهذيب والترتيب ظهر التخرّيج العلمي، الذي يتبع منهج المؤلف في عمله «كالمستدرّك» للحاكم، أو «الجمع بين الصحيحين» للجوزقي، أو صنيع الإمام البيهقي م (٤٥٨) في سننه، وينسب إلى البيهقي أنه أول من أبرز التخرّيج على هيئته المتكاملة المتعارف عليها الآن^(٢)، وحذا حذوه العلماء.

٤- استمرار التخرّيج دون وضع قواعد وأساليب، وذلك اعتماداً على التلقّي العملي من الشيوخ والأساتذة رواد علم الحديث، فضلاً عن ملاحظة واستقراء أعمال السابقين، فلم تظهر قواعد هذا العلم إلا في عصر

(١) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢٨/٣٢ / «مفتاح السنة» للعلامة الشيخ عبد العزيز الخولي.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١٥٤.

متأخر، اللهم إلا ما وجد في درج بعض الشروح، كتعريف المناوي في كتابه «فيض القدير»^(١)، أو كتعريف الامام السخاوي له في أبواب «مصطلح الحديث» وذلك في كتابه «فتح المغيث»^(٢).

٥- أن مفهوم علم التخريج هو البحث عن الحديث في مختلف المصادر ومع هذا فإن التخريج في مفهومه العصري، يحتوى على بعض مفاهيمه المتقدمة، فالمخرج عند وصوله للحديث فإنه يقوم بعزوه إلى مصدره الذي ذكر فيه بإسناده.

التصنيف في قواعد التخريج وأساليبه:

ولما للتخريج من منزلة عالية، وأهمية كبيرة في الدلالة على مواضع الحديث، وبالتالي إمكان الحكم على كثير من الأحاديث التي لم يسبق للعلماء الحكم عليها، وجواز التصحيح والتحسين وغيرها في مختلف الأعصار، لذا نجد من العلماء من قام بوضع مؤلفات القصد منها بالدرجة الأولى هو الدلالة على موضع أو مواضع الحديث في مصادر أو مراجعها المعتمدة.

يقول الاسناد أحمد محمد شاكر في مقدمة «مفتاح كنوز السنة» وهذا الكتاب في فن دقيق عريض لم تنشر فيه كتب كثيرة، ولذلك نرى المؤلف يمكث في تأليفه نحو عشر سنين، فإن فن الفهارس عموماً، والفهارس لكتب الحديث على الخصوص، لم تثبت قواعده إلى الآن وإن كان أئمتنا المتقدمون - رضوان الله عليهم - جاهدوا في سبيله جهاداً كبيراً... فكتبوا في معاجم اللغة، ومعاجم الأعلام، معاجم العلوم وغيرها... ويقول فضيلته:

(١) انظر تعريفات علم التخريج المتقدمة.

(٢) انظر تعريفات علم التخريج المتقدمة.

وقد بذل الأئمة المتقدمون^(١) جهداً كبيراً لإرشاد الباحثين عن الأحاديث في مظانها من الدواوين الكبار، كالكتب الستة وغيرها، فألفوا نوعاً من الفهارس لها سمة (الأطراف)، فيجمع أحدهم أحاديث الصحيحين، أو أحاديثهما مع أحاديث باقى الكتب الستة، ويفرد رواية كل صحابى وحده، ويرتب أسماء الصحابة على الحروف، ثم يبين موضع كل حديث من أبواب كل كتاب، ولم يطبع شئ من هذه الكتب.

ومن أقدمها كتاب (أطراف الصحيحين) للإمام ابن حمدون الواسطى م (٤٠١هـ)، ومنها كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» للإمام أبى الفضل محمد بن طاهر المقديسى م (٥٠٧) وهو يشتمل على أطراف الكتب الستة، رتب فيه كتاب «الأفراد» للدارقطنى على حروف المعجم، وكتاب (الأطراف) للحافظ الكبير ابن عساكر م (٧٥١هـ). وهذه الكتب موجودة بدار الكتب المصرية، ويوجد غيرها فى مكاتب أخرى.

ويشير فضيلته: ومن أحدث كتب الأطراف كتاب «نخائر الموارث فى الدلالة على مواضع الحديث للعلامة عبد الغنى بن اسماعيل النابلسى م (١١٤٣) هـ وهو أكثر كتب الأطراف فائدة مع الاختصار التام وقد جعله لأطراف الكتب الستة، والموطأ.

والحافظ جلال الدين السيوطى م (٩١١) هـ صنع نوعاً آخر من الفهارس

(١) ملخص من «مقدمة مفتاح كنوز السنة» ص ٣ / ط للأستاذ أحمد محمد شاكر، طبع فى مطبعة معارف لاهور - ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ هذا وسوف نتعرض فى بيان أساليب التخريج إلى ذكر مصنقات أخرى وبيان طريقة التخريج فيها - ان شاء الله تعالى.

لكتب الحديث فرتب الأحاديث على حروف المعجم باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم. وذلك في كتابه (جمع الجوامع أو الجامع الكبير) ثم اختصره في «الجامع الصغير». وقال أيضاً: وفي عصرنا الحاضر صنع محمد الشريف بن مصطفى التوقادي كتابين هما: مفتاح صحيح البخاري، «مفتاح صحيح مسلم» فرغ من تأليفهما سنة (١٣١٢).

وأخيراً: عمل المستشرق (ادوارد سنجو) ناظر مدرسة اللغات الشرقية ببرلين، للأقوال الشريفة النبوية الواردة في كتاب (الطبقات الكبير لابن سعد، فهرساً، وطبع في مدينة ليدن سنة ١٣٣٩هـ ويلحق بهذا «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث «لجماعة المستشرقين».

دوافع تقعيد علم التخريج ووضع أسسه ومناهجه:

ان عناية الله تعالى لشرعه ودينه القويم، الذي أنزله على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله النبي الأمين، عناية ممتدة إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها، قال تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»^(١).

فمن مظاهر حفظ الله تعالى لسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - تجدد البحث الدائم والمستمر فيها، والهام الله تعالى المخلصين من العلماء فهم جوانب جديد فيها، تحفز الهمم، وتدفع إلى الإقبال على البحث والدراسة فيها، للوصول إلى غاية الغايات وهي مرضاة الله تعالى، وفيما يلي نذكر بعضاً من الدوافع والأسباب لتقعيد علم التخريج:

(١) سورة الحجر (٩).

١- يرجع تأسيس هذا العلم وابرازه إلى النمو المطرد في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية الشريفة، والتي يلزم الباحث فيها، أن تكون لديه معرفة بطرق تخريج الحديث وأساليبه، فيتمكن بذلك من التعرف على مختلف الأسانيد، والاطلاع على زيادات المتون إن وجدت، مع ما يتبع ذلك من اليسر والسهولة في البحث وحفظ الوقت، يقول الاستاذ أحمد شاكر: «وها أنا أشتغل بعلوم الحديث وكتبه منذ خمس وعشرين سنة، وقد تلقيت كثيراً منها سماعاً وقراءة عن أعلام وكبار الشيوخ... ومع ذلك فاني طالما أعياني تطلب بعض الأحاديث في مظانها...»^(١).

٢- كما يرجع تأسيس هذا العلم وابرازه إلى الحاجة العصرية الملحة لمعرفة ماهية التخريج وأساليبه، ومنهجه، وما يتصل بذلك.

جاء في «كشف اللثام» «وقد اشتدت الحاجة في زماننا هذا إلى معرفة علم التخريج - وهو أحد فروع علم الحديث - وبخاصة بعد أن نشطت حركة النشر من كتب، ودوريات، ويوميات، وتصدى للرؤية ما لم يتأهل لها حتى أصيب بالحيرة، من لا يعرف الطريق إلى إثبات النص من مصادره والاحاطة بدرجته، مع شدة حرصه على المعرفة»^(٢).

٣- ومن الدوافع الهامة هو خلو المكتبة الحديثية - بحسب ما أعلم - من مثل هذا المؤلف استقلاً لحيث تجولت في كثير من المكتبات أثناء عملي في التخريج، فلم أجد هذا المؤلف، واكتفيت بأخذ الطريقة سماعاً من أساتذتي

(١) انظر «مقدمة مفتاح كنوز السنة» ص ج ج - / راجع أيضاً «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٣.

(٢) انظر «كشف اللثام» ج ١ ص ١٧.

الأجلاء - رضى الله عنهم - أجمعين وحسيت فى بادئ الأمر أنه تقصير منى إلى أن وجدت أ.د/ عبد المهدى بن عبد القادر^(١) يقول فى مقدمة كتاب قام بوضعه فى علم التخرىج «ولقد كان علم التخرىج يؤخذ من الشيوخ بالسماع، ولم تكن فيه مؤلفات، وأثناء دراستى هذا العلم كنت أتوق لقراءة كتاب فيه، لكنى لم أجد فى ذلك كتابا - رغم بحثى وتخصصى - وأثناء دراستى فى التخصص «الماجستير» سألت أحمد مشايخى عن مؤلف فى التخرىج فلخبرنى أن هذا العلم يصعب التأليف فيه»^(٢).

٤- كان لإنشاء قسم خاص بدراسة الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة^(٣) أثر كبير فى إثراء المكتبة الحديثية بمختلف النشاطات العلمية، كموسوعة السنة النبوية الشريفة، وتعدد علم التخرىج بعض نشاطاته المباركة، وقد أصبح يدرس علم التخرىج فى كليات أصول الدين، والدراسات الإسلامية والعربية كمادة نظرية وعملية يقوم الطالب فيها بتطبيق أساليب التخرىج على المصنفات المختلفة.

٥- ومن هذه الدوافع تيسير مهمة علماء الدعوة والارشاد إلى موسوعة التوصل إلى التوجيهات النبوية الشريفة، المبنية على أصول صحيحة، فى مجتمع سادته العلم والفكر والثقافة، وتيارات مختلفة^(٤).

٦- ومن الدوافع ما يوجه من طعون إلى بعض المؤلفات من الكتب

(١) استاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر بالقاهرة.

(٢) انظر كتاب أ.د/ عبد المهدى بن عبد القادر فى التخرىج ص ٤.

(٣) وكان من قبل هو والتفسير قسما واحدا يسمى قسم التفسير والحديث وكذا تم انشاء المراكز المتعددة فى العالم الإسلامى وغيره لدراسة السنة النبوية.

(٤) راجع تقديم السيد محمد رشيد رضا لـ (مفتاح كنوز السنة) ص ق.

المشهورة في الفنون المختلفة كـبعض كتب التفسير والفقه، والدعوة وغيرها
مما دعا العلماء لتخريج أحاديث هذه الكتب، وذلك نحو صنيع الامام العراقي
في كتابه (المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار):

ويذكر ذلك أ.د/ عزت عطية فيقول: «وكد على العلماء بتخريج
الأحاديث الواردة في بعض الكتب المشهورة في الفنون المختلفة وفاء بواجب
الكشف عن الحق من الباطل والصحيح من الزائف»^(١).

٧- ومن الدوافع ظهور بعض القضايا العصرية، والتي تحتاج إلى
أحكام، تعتمد في أدلتها على تصور لما من القرآن الكريم أو من الأحاديث
النبوية الصحيحة، فلا يستغنى المشرع والمفتي عن الإحالة إلى قواعد التخريج
ومناهجه وأسلوبه، كل هذا فضلا عن الاحتفاظ بالسنة النبوية الشريفة بمات
نقية، بعيدة عن اللبس، يضاف إلى ذلك كون «التخريج - على ما ينبغي أن
يكون عليه - هو قيمة البحث في السنة»^(٢). والله أعلم.

مؤلفات التخريج الحديثة^(٣):

ذكرنا أننا أنه من دوافع ظهور موضوع التخريج في مؤلفات تحتوى
على تعريف التخريج وموضوعه، وغايته، وفوائده، ومسائله وأنواع التخريج
وأساليبه.. الخ. انشاء قسم الحديث وعلومه في كليات أصول الدين، ثم
الدراسات الإسلامية، بجامعة الأزهر، وأصبح التخريج منهجا أساسيا على
طلاب ومطالبات هذه الكليات الذين يلتحقون بهذا القسم، بعد أن كان مقررا فقط

(١) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسناد» ص ٢.

(٢) المرجع السابق ص ٢ بتصريف.

(٣) أعني ما ألف في قواعد التخريج وأساليبه ومناهجه، لا مصادر للتخريج.

على طلاب الدراسات العليا بنفس التخصص.

لهذا السبب نهض أساتذة القسم الأجلاء بتقديم خدمة جليلة للمسلمين كافة، والباحثين في السنة بوجه عام، وطلاب قسم الحديث وعلومه بوجه خاص، فنشطوا - بتوفيق الله تعالى - بالتأليف فيه ومن مؤلفاتهم نذكر:

١- كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» للأستاذ الدكتور/ عزت على عطية، أستاذ الحديث وعلومه في كلية أصول الدين بالقاهرة جامعة الأزهر.

٢- كتاب «التخريج» للأستاذ الدكتور/ عبد المهدى بن عبد القادر أستاذ الحديث وعلومه في كلية أصول الدين بالقاهرة - جامعة الأزهر.

٣- كتاب «كشف الثام» عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام صلى الله عليه وسلم، وهو من أوسع ما كتب في التخريج، فهو عبارة عن جزئين برقم ايداع (٤٤٤٤ / ١٩٨٤) بدار الكتب المصرية، للأستاذ الدكتور/ عبد الموجود محمد عبد اللطيف أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة.

٤- كما قام بالكتابة في موضوع التخريج الأستاذ محمد عثمان الخشت ضمن أبواب كتاب «مفاتيح علوم الحديث، وطرق تخريجه».

٥- كتاب «الوسيط في البحث والعصائر والتخريج» اعداد الاستاذة الدكتورة/ رجاء مصطفى حزين الأستاذ بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات - جامعة الأزهر - بالقاهرة.

وأنبه إلى أن جهود أساتذة قسم الحديث وعلومه في كليات أصول

الدين والدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر ما زالت متواصلة في التأليف في موضوع التخريج ولا يخلو كل جهد - ان شاء الله تعالى - من فوائد عظيمة.

أنواع المصادر المعتبرة عند المحدثين وبيان مفهومها:

من الأشياء التي تلزم المخرج معرفتها أنواع المصادر المعتبرة عند الأغلب من علماء الحديث وأئمة، حتى يكون المخرج على بينة من أمره، وحتى لا يختلط عليه نوع مع غيره منها، وحتى لا يتوهم استواء مراد العلماء في إطلاق الاصطلاحات عليها أو على بعضها^(١) ونبين هذه الأنواع فيما يلي:

١- الصحائف والأحاديث والنسخ هذه الألفاظ الثلاثة لمسمى واحد ويقصد بها تسجيل الحديث كاملاً في كراريس صغيرة.

٢- الأجزاء: وهي عبارة عن الكتب التي جمع فيها أحاديث شخص واحد من الصحابة، ومن بعدهم إلى زمن المؤلف، أو التصنيف في مطلب من المطالب المذكورة في صفة الجامع، كالعقائد والأحكام والرقائق.. الخ.

٣- التفسير: وهي مما يلحق بالمؤلفات الحديثية وتذكر فيها الأحاديث والآثار بأسانيدها، فالسنة مبينة ومفسرة للقرآن الكريم.

٤- الأبواب: وهي عبارة عن الكتب المفردة عن الكتب الطوال المصنفة في الأحكام، وعن مسانيد الصحابة، وتحتوي على الأحاديث التي تهدف إلى غرض معين أو تدرج تحت معنى واحد.

٥- الأمالي: وهي أن يقعد عالم وحوله تلاميذه، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلامذة، فيصير كتاباً ويسمونه الاملاء والأمالي، وطريقتهم فيه أن يكتب التلميذ في أول الصحيفة: هذا

المجلس أملاه (فلان) بجامع أو مكان (كذا) يوم (كذا) ينكر التاريخ، ويورد المملى بأسانيده أحاديث وآثار ثم يفسر غريبها، ويورد أيضا من فوائد الاسناد ما تيسر له.

٦- المغازى والسير: وهى ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة: وتحتوى على أحاديث وآثار بأسانيدھا لمؤلفيھا عند الحاجة إلى ذلك.

٧- الأطراف: وهى التى يقتصر فيها على ذكر طرف من الحديث يشير إلى يقينه، وقد تطورت فيما بعد حتى ضارت إحدى طرق التخريج بعد أن كانت قاصرة على كتابة التابعين.

٨- السنن: وهى المصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية، وهى تكون قاصرة فى الغالب على الحديث المرفوع، مع جواز إطلاق الجوامع عليها، مثل جامع الترمذى، لاشتمالها على جميع أنواع الحديث الثمانية.

٩- العوالى: وهى المصادر التى تروى فيها الأحاديث بالأسانيد العالية للمؤلف.

١٠- الجوامع: وهو المصدر الذى اشتمل على جميع أنواع الحديث والتى اصطلاح العلماء على أنها ثمانية ويلحق بها ما فى معناها وهى (العقائد - الأخكام - الرقائق - الفتن - الشمائل - الآداب - المناقب - التفسير) وجمعت فى قوله «عارف شامت».

١١- القراءات: وتحتوى على أحاديث وآثار بأسانيدھا إلى المؤلف عند الحاجة إلى ذلك، وهى مما يلحق بمصادر الحديث المحضة.

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١٥٨.

١٢- المصنفات: وهى المصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية ويورد فيها المرفوع والموقوف والمقطوع من فتاوى التابعين.

١٣- الذهب والتصوف: وهى المصادر التى تجمع أحاديث الزهد والرقائق وتكون بأسانيد مؤلفيها ويسمى «علم الأدعية والأوراد وعلم السلوك».

١٤- اختلاف الحديث: وهى المصادر التى تذكر فيها الأحاديث.

١٥- الناسخ والمنسوخ: وهى مصادر تذكر فيها الأحاديث بأسانيد خاصة بمؤلفيها تحتوى على بيان ناسخ الحديث ومنسوخه.

١٦- الصحابة: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية وتحتوى على أحاديث وآثارا بأسانيدها إلى مؤلفيها، وتجمع أسماء الصحابة.

١٧- المسانيد: وهى المصادر التى تجمع مرويات كل صحابى على حدة سواء كان الحديث صحيحاً أو ضعيفاً، ومنهم من يقتصر على الصالح للحجة.

ومن العلماء من يقتصر فيها على صحابى واحد مثل مسند عائشة أو ابن عمر... أو يقتصر على مرويات جماعة، سواء كانوا مشتركين فى وصف واحد أم لا.

١٨- الطبقات: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضه، وتشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم، وروياتهم طبقه بعد طبقه، وغصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف بأسانيد خاصة بمؤلفيها.

١٩- العلل: وهى المصادر التى تجمع بأسانيد خاصة بمؤلفيها الأحاديث التى بها علل خفية تقدم فى صحة الحديث.

٢٠- السنة: وهى عبارة عن المصادر التى تحتوى على أحاديث تحت على

اتباع السنة، أيضاً بأسانيد خاصة بمؤلفيها.

٢١- الفوائد: وهى مصادر اختار أصحابها مطلباً ما مما هو مذكور فى صفة الجامع، يصنفون فيه فوائد حديثية، أيضاً بأسانيد خاصة بمؤلفيها.

٢٢- المسانيد المعللة: وهى مصادر تحتوى على الأحاديث التى فى أسانيدها علل وهى مرتبة على ترتيب المسانيد.

٢٣- المسانيد وأبواب الفقه: وهى المصادر المؤلفة على اسماء الصحابة ثم رتب فى أحاديث كل صحابى على أبواب، بأسانيد مؤلفيها.

٢٥- المشيخات: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة، وتشتمل على ذكر الشيوخ، الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم وأورد فيها بعض مرويات عنهم.

٢٦- الشمائل: وهى المصادر التى تشتمل على أوصاف الرسول - صلى الله عليه وسلم - وسيرته، وحوث بعض الأحاديث بأسانيد مؤلفيها.

٢٧- المستخرجات: وهى المصادر التى تعنى باستخراج أحاديث مصدر ما من مصادر السنة بإسناد آخر للمستخرج من طريق غير طريق صاحب الكتاب المخرج عليه، فيجتمع معه فى شيخه أو فيمن فوقه.

٢٨- رواية الأكابر عن الأصاغر: وهى المصادر التى تحتوى على تلك الروايات بأسانيد لها إلى المؤلف، وكذا مصادر الأصاغر عن الأكابر.

٢٩- المعاجم: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة وهى تحتوى على أحاديث بأسانيد خاصة بمؤلفيها، مرتبة على حروف المعجم أو الصحابة أو الشيوخ أو البلدان.

٢٠ - المصاحف: وهي ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة: وتُعلَى بالقرآن الكريم، وما ورد حوله من أحاديث بأسانيد مؤلفيها.

٣١ - الأحاديث المسلسلة: وهي المصادر التي تُورد الأحاديث التي تتابع رجالها على صفة من الصفات أو على حال من الأحوال قولاً أو فعلاً أو هما معاً، في الإسناد أو المتن... الخ.

٣٢ - علوم الحديث: وهي مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة، وتحتوي على المسائل التي بواسطتها يعرف المقبول من المردود من الحديث، وتحتوي على بعض الأحاديث المتصلة بإسناد مؤلفيها.

٣٣ - الأفراد: وهي المصادر التي تجمع الأحاديث التي تُفرد بها راويها عن كل الرواة، ثقات أو غيرهم، أو تُفرد بها الثقة عن مثله، أو تُفرد بها الراوي عن آخر معين كقولهم: «لم يروها عن فلان الاقلان».

٣٤ - المستدرجات: وهي المصادر التي تجمع الأحاديث التي استتركها المؤلفون على مصدر أو مصادر معينة، ولم تذكر فيها هذه الأحاديث مع استيفاءها شروطهم، أو شروط واحد منهم. ويلحق بذلك مؤلفات (التجريد - والمختصرات) (١).

(١) راجع في ذلك «كشف اللثام» ج ١ ص ١٥٨ / ١٧٠ كما يمكن مراجعة «مفتاح السنة» للشيخ عبد العزيز الخولي «الرسالة المستطرفة» بلاثام الكتاني، «مقدمة ابن الصلاح» لابن عمرو بن الصلاح و«فتح المنبث» للسخاوي/ «معرفة علوم الحديث» للحاكم/ «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٨/ ٣١.

الفصل الثالث

مطالب التخرج

وللتخرج مطالب، ينبغي أن يكون المخرج على دراية بها، حتى يتمكن من الدخول إلى قاعة التخرج، وهو عارف بمعالم الطريق التي لا بد أن يسلكها - معرفة تقارب من الكمال - إلى غايته وهدفه المنشود.

وقبل البدء في بيان ذلك أحب أن أقدم لطالب التخرج والباحث فيه نصيحة في غاية من الأهمية، بل هي مطلب من أهم مطالب التخرج كانت من نتاج عملي فيه ألا وهي الحرص على مصاحبة الصبر الذي لا يفارق المخرج لحظة من عمله، إلا أصيب باليأس والاحباط والثقة بمعونة الله له .

فالصبر بكامل معانيه، لا بد أن يكون زاد المخرج في حله وترحاله بين مختلف المصادر الحديثية رواية ودراية، مع سعة الصدر، والهمة العالية، والعزيمة القوية الماضية. وعليه أن يستعين على ملازمة الصبر باستحضار محبته للنبي - صلى الله عليه وسلم - وحرصه الشديد على معايشة أقواله وأفعاله وكل أحواله بل وأصحابه أيضاً - رضوان الله عليهم - متمثلاً يقول القائل:

أهل الحديث هموا أهل النبي
وان لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

ولأهمية هذا المطلب أثرت ذكره في مقدمة مطالب التخرج.

هذا وعلى المخرج أن يكون عالما بما يلي:

١- ضرورة أن يثبت المخرج أكبر قدر ممكن من المعلومات حول ما يخرج من أحاديث سواء ما يتعلق بالاسناد أو المتن، خاصة ما ذكره أصحاب المصادر المختلفة من الأئمة الاجلاء.

٢- إذا أردت تخريج حديث ليس مقيداً براو معين فعليك استيعاب طرقه من كل مصدر خرج فيه وعن كل من رواه من الصحابة. فنقول - مثلاً - هذا الحديث رواه الأئمة عن أبي هريرة وجابر.

أما حديث أبي هريرة فأخرجه «فلان» - من الأئمة - مع ذكر اسم المصنف، وعنوان الكتاب، وعنوان الباب ورقم الجزء ورقم الصفحة، ورقم الحديث ان وجد مع ذكر من أخرجه بعد ذلك.

ثم نقول أما حديث الصحابي «جابر» فأخرجه فلان وتذكر اسم المصنف وعنوان الكتاب... الخ.

٣- إذا أردت تخريج حديث لصحابي معين، فانت ملزم بهذه الرواية فقط دون غيرها أما ما ورد عن غيره من الصحابة، فانتما يكون شاهداً له، فيعتبر به في الحكم على الحديث.

٤- العمدة في التخريج عند المحدثين أصل الحديث، ولا يهم عندهم اختلاف الألفاظ فما دام الصحابي متحداً، ومعني المتن متحداً كله أو بعضه، فهو حديثك، فإذا وجدت المتن فيه بعض اختلاف في الألفاظ فشلا يضر. وإذا وجدت المتن متحداً في جزء وهناك زيادة عندك أو في الكتاب الذي

تخرج منه، فلا يضر ذلك، يقول الامام الزيلعي في كتابه «نصب الراية».

«وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث فينظر من خرجته، ولا يضره تغيير بعض ألفاظ ولا الزيادة فيه أو النقص^(١)..... الخ.

كما يقول السخاوي: «ثم ان أصحاب المستخرجات غير متفردين بصنيعهم، بل أكثر المخرجين للمشيكات والمعاجم، وكذا الأبواب يوردون الحديث بأسانيدهم، ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالباً بعزوه إلى البخاري أو مسلم، أو إليهما معاً، مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله، ولذلك الأصل لا الألفاظ»^(٢).

ويقول الحافظ زين الدين العراقي في «المغنى»: «وحيث عزوت الحديث لمن خرج من الأئمة فلا أريد بذلك اللفظ بعينه، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات وحيث لم أجز ذلك الحديث ذكرت ما يغنى عنه غالباً، وربما لم أنكره»^(٣).

٥- أن التخریج الكامل لا يقتصر على المتن وإنما يشمل معه على تخریج رجال الاسناد، وبيان حالهم، وبيان معاني ألفاظ الحديث الغريبة، بالإضافة إلى تخریج الأحداث والتاریخ والأمان، وكذا أسماء المؤلفات من الكتب المصنفة.

٦- يلزم المخرج أن تكون دائرة معارفه بمصادر الحديث، واسعة، وكذا منهج كل مصدر.

(١) راجع كتاب «التخریج» أ.د/ عبد المهدى عبد القادر ص ٢١.

(٢) راجع كتاب «فتح المغنى» ج ١ ص ٤١.

(٣) راجع «المغنى» ج ١ ص ٣.

٧- على المخرج ألا يستعجل في الحكم على الحديث، فلا يقدم على هذه الخطوة إلا بعد تخريج الحديث بطرقه، وتمعن النظر في الاسناد والمتن، ثم معرفة المتابع والشاهد، والنظر في أحكام العلماء على هذه الرواية في مصادر أخرى وأحكامهم على اسناد روايته وهكذا فإنه يتأهل بذلك للحكم على الحديث.

٨- المعرفة بمنهج المصادر التي يستخدمها في تخريجه فإن هذا المطل يحقق له سرعة التوصل إلى روايته الأصل، فيعرف أن كان هذا المصدر مرتب على الأبواب أو المساندة أو حروف المعجم أو الأطراف... الخ^(١).

٩- من مطالب التخرج انتقاء الصيغة المناسبة عند العثور على الحديث فيعزوه إلى مصدره بحسب منهجه سواء كان العزو إجمالاً أو تفصيلاً، بذكر المصدر والكتاب والباب والجزء والصفحة ورأى صاحب المصدر في روايته، وبيان جهة الاتفاق والاختلاف اللفظي في المتن.

١٠- ومن المطالب التي يلزم المخرج التنبيه لها هي الدقة في استخدام الرموز، ففي بحثه الخاص عليه أن يقدم بياناً بالرموز التي يستخدمها، سواء اتبع في ذلك صاحب مؤلف في رموزه أو كانت رموزاً خاصة به فلا مشاحة في الاصطلاح، وعليه أيضاً عند نقل رموز الغير أن ينبه على المقصود بها عند هذا الغير، فربما اختلفت هذه الرموز من مصدر لآخر كلها أو بعضها.

١١- وعلى المخرج أن يرتب المصادر حسب صحتها عند التخرج فلا يقدم - مثلاً - كتاباً على الصحيحين، ولا يقدم صحيح الإمام مسلم على

(١) محاضرة في التخرج للأستاذ الدكتور/ محروس رضوان. أستاذ الحديث وعلومه -

صحيح الامام البخارى لاتفاق جمهور العلماء على تقديم صحيح البخارى على مسلم فلم يخالف فى ذلك سوى علماء المغاربة.

١٢- وعلى المخرج أن ينتبه إلى احتمال اختلاف العلماء فى الحديث من حيث^(١) اللفظ، فقد أجاز العلماء الرواية بالمعنى فلا يلزم من وجوده عند آخر بنفس اللفظ الا فى المختصرات، ومثال ذلك لا يلزم عند بيان اتفاق البخارى ومسلم فى حديث الاتفاق فى لفظ الحديث.

من مصطلحات العزو عند أئمة الحديث:

اشتهر عند كثير من الأئمة الذين خرجوا أحاديث المتقدمين استعمال الفاظ عند عزو الحديث إلى مصدره، إجمالاً نذكر طائفة منها فيما يلى:

- ١- الشيخان، أو صاحبها الصحيح، أو الإمامان المراد بهما البخارى ومسلم، وعند الاطلاق يقصد صحيحهما، وكذا قولهم «متفق عليه». وقال القاضى ابن رشد الحفيد فى «هداية المجتهد» «متى قلت ثابت» فائما اعنى به ما أخرجه البخارى أو مسلم أو ما اجتمعا عليه^(٢).
- ٢- الثلاثة أو الأربعة الا ابن ماجة أو رقم (٣) فالمراد الأئمة أبو داود والترمذى والنسائى أى فى سننهم عند الاطلاق، والنسائى فى المجتبى، وكذا قال ابن حجر فى بلوغ المرام^(٣).

- ٣- أخرجه الأربعة أو رقم (٤)، أو أصحاب السنن، فيراد بهم (أبو داود،

بكلية أصول الدين بالقاهرة.

- (١) راجع «التخريج» ص ٢٠، ٢١/ «كشف اللثام» ج ١ ص ١٧٣ وما بعدها.
- (٢) انظر (بدلية المجتهد) ج ١ ص ٦٧/ «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٦/ «ببيل الأوطار» ج ١ ص ١٢، «ببيل السلام» ج ١ ص ١٢، ١٣.
- (٣) انظر (بدلية المجتهد) ج ١ ص ٦٧/ «كشف اللثام» ج ١ ص ١١٦/ «ببيل

والترمذى، والنسائى وابن ماجة، فى سننهم، وهى تختلف عن كتب الأئمة الأربعة أرباب المذاهب الفقهية).

٤- أخرجه الخمسة: يراد بهم (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى).

٥- أخرجه الستة: يراد بهم الخمسة السابقون بالإضافة إلى ابن ماجة قال الكتانى: «فمنها - أى من كتب السنة - ما ينبغى لطالب الحديث البداءة به وهو أمهات الكتب الحديثية وأصولها. وأشهرها وهى ستة (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة - أى الصحيحين والسنن الأربعة - ثم قال: وهى - أى سنن ابن ماجة - التى كملت بها الكتب الستة، وأول من أضافه إلى الخمسة مكملا به الستة ابن طاهر المقنسى فى «أطراف الكتب الستة» له. وكذا فى «شروط الأئمة الستة» له، ثم الحافظ ابن سرور المقنسى فى «الكمال فى أسماء الرجال» أى رجال الكتب الستة الذى هذبه «المذى» فى كتاب «تهذيب الكمال» وقال أيضاً: على ذلك أصحاب الأطراف والرجال والناس. ومنهم من جعل السادس الموطأ كالعبدى فى كتابه «التجريد» وابن الأثير فى كتابه «جامع الأصول». وقال قوم من الحفاظ منهم ابن الصلاح والنووى، وصلاح الدين العلاتى، والحافظ ابن حجر، لو جعل مسند الدارمى سادساً كان أولى»^(١).

٦- أخرجه السبعة: قال الكتانى: «ومنهم من جعل الأصول سبعة فعد منها

الأوطار» ج ١ ص ١٢، «سبل السلام» ج ١ ص ١٢، ١٣.

(١) «الرسالة المستطرفة» للإمام الكتانى ص ١٠، ١١، بتصرف.

زيادة على الخمسة كلا من الموطأ وابن ماجة، ومنهم من أسقط الموطأ
وجعل بدله متن الدارمي^(١) وفي «المنتقى»

٧- أخرجه الجماعة: وهم السبعة السابقون قال ابن تيمية في «المنتقى»
و«العلامة لما رواه البخاري ومسلم أخرجاه، ولبيقتهم - يعني أبو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجة وأحمد بن حنبل في كتبهم - رواه
الخمس - ولهم سبعة رواه الجماعة»^(٢).

٨- أخرجه الثمانية: فيزاد على ما سبق أبو عبد الله محمد بن أبي نصر
الحمودي م (٤٨٨) صاحب كتاب (الجمع بين صحيحى البخاري
ومسلم)^(٣).

٩- الأئمة التسعة فيزاد الامام أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني م (٤٢٥)
صاحب «جامع البرقاني» أو أبو مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقي
صاحب (جامع الدمشقي)^(٤).

١٠- الأئمة العشرة: يزاد البرقاني في «جمعة»، والدمشقي أيضا في «جمعة»^(٥).

(١) انظر «نيل الأوطار» للشوكاني ج ١ ص ٨ بتصرف «سبل السلام» ج ١ ص
١٢، ١٣.

والمراد بالمتفق عليه عند ابن تيمية الثلاثة (البخاري ومسلم وأحمد) قال الامام
الشوكاني في «نيل الأوطار» المشهور عند الجمهور أن المتفق عليه هو ما اتفق
عليه الشيخان، من دون اعتبار أن يكون معهما غيرهما، والمصنف - يعني
ابن تيمية - قد جعل المتفق عليه ما اتفقا عليه واحد ولاشاحة في الاصطلاح.

انظر نيل الأوطار ج ١ ص ١٢.

(٢) انظر «الجامع» ج ١ ص ١٢.

(٣) انظر «الجامع» ج ١ ص ١٢ بتصرف.

(٤) انظر «الجامع» ج ١ ص ١٢ / وعزاه للشيخ الدمشقي.

(٥) انظر «الجامع» ج ١ ص ١٢.

وينبغي على المخرج أن ينتبه إلى أن هذه المصطلحات تختلف من مجال لآخر، فإذا قيل في التاريخ الإسلامي أو سيرة الصحابة «الشيخان» فإنما يراد بهما سيدنا أبي بكر الصديق وسيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - فلكل مجال مصطلحاته الخاصة به، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وكما اعتنى العلماء بتخريج نصوص الأحاديث بأسانيدها، اعتنى بعض أفاضل العلماء بتخريج الأسماء لبيان ما وقع فيها من تصحيف، وكذا تخريج بعض ألفاظ الحديث، لنفس السبب، وهو ما عسى أن يكون قد أصابها من تصحيف أو تحريف وهو قليل، وقد ألف في ذلك القاضي عياض الإحصائي كتاباً قيماً تعرض فيه للأسماء والكنى والألقاب وبعض ألفاظ الأحاديث، وسماه «مشارك الأنوار على صحيح الآثار». وأيضاً ألف أبو القاسم خلف بن بشكول م (٥٧٨) كتاباً في مبهات الأسماء في المتن وسماه: «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متن الأحاديث المسندة».

قال الإمام الصنعاني (... وذلك أن في ذكر من أخرجه عدة نصائح للأمة منها: بيان أن الحديث ثابت في دواوين الأسيلا ومنا أنه قد تداولته الأئمة الأعلام، ومنها أنه تتبع طرقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين وإعلاء، ومنها إرشاد المنتهى أن يراجع أصولها..»^(١).

أركان علم التخريج:

للتخريج أركان يقوم عليها هي:

١- مخرج - بكر الرء - وهو الباحث عما يوجد في مختلف المصادر من

(١) انظر «سبل السلام» ج ١ ص ١٠ بتصرف.

رواية أو أكثر لما بين يديه من حديث.

٢- مصدر للتخريج: وهو الكتاب الذى جمع فيه إمام من أئمة السنة من

الأحاديث النبوية الشريفة، سواء من المتقدمين، أو من أعمال المتأخرين

التي يسترشد بها فى تخريج الحديث.

٣- الأصل: وهو الحديث الذى بين يدي الباحث، والمراد تخريج رواياته

من مختلف المصادر المعتبرة، وعند فراغ البحث عنه يمكن أن يقال

عنه «هذا الحديث مخرج من كتب السنن».

٤- المخرج - بفتح الراء - ويطلق على الرواية المخرجة من المصدر،

والتي يقال فيها هذه «رواية مخرجة من كتاب كذا» أو «أخرجها

فلان»..

٥- الصيغة: وهى عبارة عن اللفظ الذى يتم به بيان النسبة العالقة بين

الأصل والرواية المخرجة من المصدر (المقابلة). أى بيان درجة

الاتفاق أو التقارب أو الاختلاف.

٦- التخريج: وهو هيئة البحث عن مقابل للرواية الأصل فى مختلف

المصادر، أو الكتب التى يستعان بها للوصول إلى الرواية المقابلة وهو

بهذه الغاية يختلف عن الاعتبار والذى يكون مقصده وجود متابع

أو شاهد.

بيان العلاقة بين الحديث الأصل ومقابله وصيغ العزو:

ينبغي على المخرج تحرى الدقة فى بيان العلاقة بين الحديث الأصل الذى بيده

وبين ما يقابله من روايات فى مختلف المصادر الحديثية، وذلك لا يتم الا

بأنه يراعى الصيغة التى عند المخرج، نظراً لاختلاف أحكام العزو باختلاف

الكتاب الذى فى الأصل، والكتاب الذى كتب المتقدمين، ويجد أن

تمام الاعتناء، ويظهر ذلك بوضوح في «صحيح الإمام مسلم» وعند الإمام
النسائي في «سننه» ومن أمثلة ذلك:

أولاً: في حديث جبريل الذي أخرجه الإمام مسلم في «كتاب الإيمان»
«باب لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب»^(١)، يقول بعد أن ذكر رواية شيخه
عبيد الله بن معاذ العنبري إلى نهايتها حدثني محمد بن عبيد الغبري
وأبو كامل الجحدرى وأحمد بن عبدة قالوا: حدثنا حماد بن زيد عن مطر
الوراق عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر قال: لما تكلم معبد بما تكلم
به في شأن القدر أنكرنا ذلك قال: فحججت أنا وحميد بن عبد الرحمن
الحميري حجة. وساقوا الحديث بمعنى حديث كهس وإسناده وفيه بعض زيادة
ونقصان أحرف. فقلوه: «وساقوا.... الخ» هو عبارة عن بيان العلاقة بين
حديث شيخه العنبري الذي يعتبر هو الأصل وبين رواية العنبري وغيره فبين
أن الثانية بمعنى الأولى أي هناك اختلاف في اللفاظ بينهما، كما أن بينهما
زيادة ونقصان أحرف.

☆☆ وفي رواية شيخه محمد بن حاتم التي أوردتها بعد رواية شيخه العنبري
مباشرة، يقول بعد سرد الاسناد: «فاقتض الحديث كنحو حديثهم عن عمر
رضي الله عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه شيء من زيادة، وقد
نقص منه شيئاً.

• وفي رواية شيخه حجاج بن الشاعر يقول بعد ذكر الاسناد بنحو حديثهم.

(١) انظر «صحيح الإمام مسلم» جـ ١ ص ١٥٠، ١٦١.

•• وفى «باب اثبات القدر»^(١) من «كتاب الايمان» يذكر حديث «جبريل» عن طريق شيخة أبو بكر بن أبى شيبة وشيخه زهير بن حرب جميعاً عن ابن عليه... من طريق أبى هريرة ثم يورد طريق شيخه محمد بن عبد الله بن نمير ويقول - دون ذكر المتن - بهذا الاسناد «مثله» غير أن فى روايته: إذا ولدت الأمة بعلمها، يعنى السرارى.

ومن هذا نرى أن الامام مسلم رحمه الله تعالى حرص على بيان مدى تطابق ألفاظ الحديث الواحد بين رواياته المختلفة أو اختلافها أو زيادتها أو نقصانها وذلك بالتعبير تارة بلفظ «الاتفاق فى المعنى» وتارة بلفظ «نحو» وتارة بلفظ «مثله» وتارة بالإشارة إلى الاختلاف اجمالاً أو تفصيلاً كقوله «غير أن فى روايته كذا...»، فهذه صيغ للمتقدمين فى الموازنة بين الروايات المتعددة.

ثانياً: نجد فى كثير من المواضع فى «سنن الامام النسائى المجتبى» ذكره لرواية أو أكثر تحت باب من الأبواب، ثم يعقب على هذه الرواية أو الروايات، بعقد عنوان خاص لها ورد من روايات مختلفة مع سابقتها فى الاسناد أو المتن وذلك بصيغة اجمالية كقوله: «فى كتاب القسامة» ذكر اختلاف الفاظ الناقلين لخبر سهل فيه»^(٢) وذلك فى «باب تبرئة أهل الدم فى القسامة»^(٣).

ومما يلاحظ هنا أنهم لا يعتمدون على ذكر مصدر كتابى، وإنما يعتمدون على أسانيدهم الخاصة المتصلة بالرجال إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - وذلك

(١) المصدر السابق ج ١ ص ١٦١، ٦٤.

(٢) انظر «سنن الامام النسائى» ج ٨ ص ٧.

(٣) انظر «سنن الامام النسائى» ج ٨ ص ٥.

بذكر راو بارز في الاسناد أو بذكر الصحابي.

ثالثاً: عند الامام أبي داود في «سننه» نجد طريقة غاية في الدقة والتحري، ففي «باب رجم معز بن مالك» من «كتاب الحدود» بعد ذكر رواية لشيخه الحسن بن علي رقم (٤٤٢٨)^(١) يذكر له رواية ثانية وهي رقم (٤٤٢٩) يقول فيها: «حدثنا الحسن بن علي، ثنا أبو عاصم، ثنا ابن جريح قال: أخبرنا أبو الزبير، عن ابن عم أبي هريرة، عن أبي هريرة، بنحوه زاد واختلفوا، فقال بعضهم: ربط إلى شجرة، وقال بعضهم: وقف»^(٢) فهذه أيضاً طريقة أو حالة من حالات التخرج دالة على الدقة والتحري في الرواية الواحدة الواردة من طريقين. ومن أراد الاستقصاء أو التتبع فانه يجد الكثير عند المتقدمين، فإنهم لم يدخروا جهداً في العناية بأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم.

أما طريقة عزو الحديث بعد المتقدمين فقد كان اجمالاً بذكر اسم المؤلف مع بيان بعض الألفاظ المختلف فيها بالتصريح عليها مثاله:

أ - قال ابن عبد الهادي: بعد أن ذكر حديث «القطعة» المروى عن كبشة وفيه قول أبي قتادة: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم - أو الطوافات:

ولفظ الترمذي وغيره يقول «والطوافات» رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وغيرهم. وقال الدارقطني «رواته ثقات معروفون» وقال الحاكم «وهذا الحديث مما صححه مالك واحتج به في الموطأ ومع ذلك فإن له شلهدا

(١) انظر «سنن أبي داود» ج ٤ ص ١٤٨.

(٢) المرجع السابق ج ٤ ص ١٤٨.

بإسناد صحيح»^(١).

فهذا نوع من التخريج تعرض لذكر مواضع الحديث بذكر أصحاب المصنفات، مع تعليقات بعضهم على الحديث، ولكن لم يذكر الكتاب أو الباب أو الجزء أو الصفحة ونحو ذلك:

ب - وقد ورد الإشارة إلى الزيادة والنقصان في تخريج أحاديث «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظين العراقي وابن حجر، مع التعرض إلى الإسناد بذكر بعض ما ورد في الرجال: جاء في «كتاب العلم/ باب في تم الكذب»: و«عن أسماء بنت يزيد قالت: قلت: يا رسول الله إن قالت إحدانا لشيء تشتهيه لا أشتهيه يعد ذلك كذباً؟ قال: إن الكذب يكتب كذباً حتى تكتب الكذبة كذبة» رواه أحمد والطبراني في الكبير في حديث طويل، وفي إسناده أبو شداد عن مجاهد قال في الميزان: لم يرو عنه سوى ابن جريح، قلت قد روى عنه يونس بن يزيد الأيلي في هذا الحديث في المسند فارتفعت الجهالة^(٢).

ج - وفي «سبل السلام» للإمام الصنعاني «شرح بلوغ المرام» للإمام ابن حجر نجد نوعاً من التخريج، ويصاحبه التعليق على الحديث والرواية مثاله في الحديث رقم (٩) في «كتاب الوضوء من كتاب الطهارة».

«وعن عثمان رضي الله عنه» هو أبو عبيد الله عثمان بن عفان الأموي القرشي أحد الخلفاء وأحد العشرة. أسلم في أول الإسلام وهاجر إلى

(١) راجع كتاب ابن عبد البر في «المحرر في الحديث» كتاب الطهارة باب المياه جـ ١ ص ٨٨، ٨٩ ط دار المعرفة/ ١٤٨٥ م.

(٢) راجع «مجمع الزوائد» جـ ١ ص ١٤٢ ط. مكتبة القدسي.

الحبشة الهجرتين، وتزوج بنتى النبی - صلى الله عليه وسلم - رقية أولا، ثم لما توفيت زوجته التبی - صلى الله عليه وسلم - بام کلثوم، استخلف فی أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين، وقُتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذی الحجة الحرام سنة خمسة وثلاثین، ودفن ليلة السبت بالبقیع، وعمره اثنتان وثمانون سنة وقيل غیر ذلك (أن النبی صلى الله عليه وسلم - كان یخلل لحیته فی الوضوء). أخرجه الترمذی، وصححه ابن خزيمة (١).

والحدیث أخرجه الحاکم والدارقطنی وابن حبان من رواية عامر بن شقیق عن أبی وائل قال البخاری حدیثه حسن. وقال الحاکم لا نعلم فیہ ضعفا بوجه من الوجوه هذا کلامه، وقد ضعفه ابن معین، وقد روى الحاکم للحدیث شواهد عن أنس وعائشة وعلي وعمار. قال المصنف: وفیه أيضا عن أم سلمة وأبى ایوب وأبى امامة وابن عمرو جابر وابن عباس وأبى الدرداء، وقد تکلم علی جمیعها بالتضعیف إلا حدیث عائشة. وقال عبد الله بن أحمد عن أبیه: لیس فی تخلیل اللحية شیء، وحدیث عثمان هذا دال علی مشروعیة تخلیل اللحية، وأما وجوبه فاختلف فیہ....» (٢).

وفی هذا النص نجد أمورا كثيرة: منها التخریج الاجمالی لمواضع الحدیث، ومنها الدلالة علی رواياته بذكر الرواة من الصحابة، والإشارة إلی حکم العلماء علی أسانید الحدیث وروایاته المختلفة، ومنها الترجیح بین الروایات حیث رجح الحاکم رواية السيدة عائشة علی غیرها.

(١) وهذا تخریج ابن حجر «سبل السلام» ج ١ ص ٤٨.

(٢) انظر «سبل السلام» للإمام الصنعانی (١١٨٢) هـ — ج ١ ص ٤٨ ط «مکتبة الرسالة الحدیثة».

د - جاء في مقدمة «نيل الأوطار» للامام الشوكاني (١٢٥٥) في التعريف به «هذا الشرح اشتمل على مزايا قل أن توجد في غيره من الكتب المؤلفة في بابه، منها أنه تعرض لتخريج الحديث، وبيان طرقه واختلاف ألفاظه، وما قيل فيه من صحة أو ضعف، وسبب ضعفه، وأقوال أئمة هذا الشأن فيه وابداء رأيه في ذلك وقد اعتمد في ذلك غالباً على كتاب «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» لابن حجر العسقلاني. ومنها كشف معاني ألفاظ الحديث، وأقوال علماء اللغة فيها... الخ»^(١).

فهذا بيان أيضاً لعملية التخريج وما ينبغي أن تكون عليه في رأي القاضي محمد بن علي الشوكاني، والتي انتهجها في «نيل الأوطار».

ومن تتبع مصادر المتقدمين، ومراجع الخلف سجد - إن شاء الله تعالى - كثيراً من أساليب التخريج وصيغ التعبير عن أحوال الروايات المتعددة، حرصاً منهم على بقاء سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - وتشريعاته وأحكامه، صافية كالماء الزلال، ونقية، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، إلى ما شاء الله تعالى.

نستخلص مما سبق أن للرواية المقابلة للأصل أحوال، تظهر من تتبع صنيع المتقدمين من العلماء، وكذا ما ورد في دور التهذيب، والترتيب لدى الخلف، ولكي تتضح العلاقة بين الحديث الأصل وما يقابله من روايات لا بد من استخدام صيغ تبين ذلك بوضوح. وفيما يلي نذكر طائفة من أحوال التخريج والصيغ المستخدمة في ذلك:

(١) انظر مقدمة «نيل الأوطار» ج ١ ص ح ط. دار الحديث.

١- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه في اللفظ تمام الاتفاق، وصيغتها «أخرجه فلان بلفظه» أو «رواه فلان بلفظه».

٢- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه باللفظ متقارب ويقصد بالتقريب إيراد ألفاظ تؤدي نفس المعنى للألفاظ التي في الحديث الأصلي مثل (صفت - سلسلت). أو باختلاف بعض الحروف بزيادة أو نقص، بحيث يحتاج إدراك الفرق بين الحديثين إلى شيء من التأمل. وصيغة ذلك «أخرجه فلان باللفظ متقاربة، أو رواه فلان بنحوه، أو أخرجه فلان بنحوه».

٣- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه في المعنى بلفظ مختلف - وصيغة العزو أن نقول «أخرجه فلان بلفظ مختلف أو رواه فلان بلفظ مختلف، أو لفظ فلان كذا».

٤- مجئ للرواية المقابلة للأصل بزيادة عليه، فيصبح الأصل جزءاً من المقابل، فينبغي على المخرج في هذه الحالة أن يشير إلى هذه الزيادة أيضاً في تخريجه، ولها من الصيغ (أخرجه فلان وهو جزء حديث عنده، أو رواه فلان وهو جزء حديث عنده، أو أخرجه أو رواه فلان بزيادة كذا» مع الإشارة أيضاً إلى ما اتفقت فيه الرواية المقابلة مع الأصل إن كان باللفظ أو بلفظ متقارب أو بلفظ مختلف. مثل «أخرجه فلان بلفظه وهو جزء حديث عنده، أو أخرجه فلان بلفظ متقارب وهو جزء حديث عنده، أو أخرجه فلان بلفظ مختلف وهو جزء حديث عنده».

٥- مجئ الرواية المقابلة جزءاً من الأصل، ولها من الصيغ «أخرجه فلان بلفظ مختلف أو بلفظ متقارب أو بلفظ مطابق، أو رواه فلان بلفظ مختلف أو بلفظ متقارب أو بلفظ مطابق».

الأول أو الآخر مثلاً، أو أخرجه فلان مقتصراً على كذا مع الإشارة إلى الإتفاق في اللفظ أو التقارب أو الاختلاف في هذا الشطر.

٦- عدم مجئ رواية مقابلة ولها من الصيغ (تفرد به فلان، أو الحديث انفرد به، أو الحديث انفرد بإخراجه فلان، أو الحديث لم يروه إلا فلان)^(١) وهكذا.

وبعد فهذه مجموعة من الحالات التي تقابل المخرج أثناء تخرجه مع ما يناسبها من صيغ فاليعنتى بها المخرج.

ما يلحق بالمصطلحات السابقة:

ومما يلحق بالمصطلحات سابقة الذكر (المسند - المعجم - المسانيد - المعاجم - السنن - الصحاح الستة) وهي مما ينبغي للمخرج أن يكون على دراية بها لأعتراضها إياه حال نظره فيما بين يديه من كتب. «فقد يعزو الحديث إلى مصدر واحد أو عدة مصادر دون ذكر المؤلف، أو تحديد المصدر أو المصادر. تحديداً تاماً ويقصدون بذلك ما اجتمع عليه الأئمة في صيرورة هذا الإطلاق - أو ارتباطه في ذهن السامع أو القارئ - من أنه إذا أطلق ذلك دون قيد، تصرف إلى مصدر معين أو مصادر معينة^(٢).

(١) راجع (كشف اللثام) ج ١ ص ٢١٤/١٧٧، وقد أورد في هذا الموضوع إحدى وعشرين حالة بصيغ متعددة لكل حالة من الحالات وربما تداخلت بعض الحالات بعضها في بعض على سبيل التجاوز، كالألفاظ المتقاربة فيما كان بلفظه، أو فيما كان بلفظ مختلف، وهذا أيضاً ما دلتني عليه التجربة الخاصة في عمل «الماجستير» و«الدكتوراه» وأخذا بالتلقتي عن أساتنتي الأجلاء.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٥ يتصرف.

وفيما يلي مفهوم هذه المصطلحات:

- ١- المسند: دون قيد ينصرف إلى «مسند الإمام أحمد بن حنبل».
- ٢- المعجم: دون قيد ينصرف إلى «معجم الطبراني الكبير» وهو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد وإذا أريد غيره قيد، قاله الكتاني^(١).
- ٣- المسانيد: دون قيد ينصرف إلى «مسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند الدارمي ومسند البزار، وإذا قيل المسانيد العشر بهذا القيد فيراد بها «مسند أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسدد بن سرهد، ومسند محمد بن يحيى العيني، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة، ومسند أبي ليلى الحوصلي، إلى غير ذلك^(٢).
- وإذا قيل المسانيد الثمانية بهذا القيد: كان المراد - كما يقول الكتاني في الرسالة (مسند ابن أبي عمر العيني، ومسند أبي بكر الحميدي، ومسند مسدين سرهد، ومسند الطيالسي، ومسند ابن منيع، ومسند ابن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن أبي أسامة^(٣).
- ٤- المعاجم: دون قيد ينصرف إلى «المعجم الكبير، والأوسط، الصغير» للطبراني.

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» ص ١٠١.

(٢) انظر المرجع السابق ص ١٢٧ بتصرف.

(٣) المرجع السابق ص ١٢٨ بتصرف.

٥- السنن: فإنه يصرف عند إطلاقه إلى الأربعة (سنن أبي داود، وسنن النسائي وسنن ابن ماجه)^(١).

٦- الصحاح الستة: فإنه عند إطلاقها يقصد البعض بها «الصحيحين والسنن الأربعة - أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه»^(٢) وهناك من المصطلحات الخاصة في بعض المصنفات لبعض الأئمة تظهر بسبب هذه الكتب.

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ٨، ٩، ١٠ / «أعلام المحققين» ص ٢٧٩ / راجع أيضا «سبل السلام» ج ١ ص ١٢، ١٣ / «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٥.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٦، بتصرف. وهذا الإطلاق على جهة التجوز، . والافان السنن بها الصحيح والحسن والضعيف وانتقد على ابن ماجه بعض المنكرين من الأحاديث. راجع شروط الأئمة السنة ص ١٩ ط مكتبة عاطف.

الفصل الرابع

يشتمل هذا الفصل على موضوعين:

أ - بيان أنواع التخريج، المستنبطة من مصادر السلف ومراجع الخلف.

ب - في كيفية التخريج وبيان أساليبه تبعاً لمناهج المصنفين.

أولاً - بيان أنواع التخريج:

مما ينبغي أن يعلم أن هذه الأنواع إنما ترجع إلى الاستنباط من مصادر السابقين سلفاً وخلفاً، وصنيعهم في مؤلفاتهم حتى القرن الرابع عشر الهجري ومطلع القرن الخامس عشر الهجري، وعلى هذا يمكن ذكر الأنواع الآتية للتخريج.

النوع الأول:

وهو التخريج المختصر وله صور متعددة:

منها: الاقتصار في التخريج على الراوى الأعلى (الصحابى) وهو الذى تنتهى إليه الطريق، وهذا مسلك المتقدمين، لاعتمادهم على الأسانيد المستقلة بهم، ونجد ذلك بوضوح عند «الامام الترمذى» فى «سننه» فانه بعد أن يخرج حديث الباب يقول وفى الباب عن فلان وفلان.. إشارة إلى أن للحديث طرق أخرى فيخرجه بذلك عن حد الغرابة. أو يقول «لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

ومنها: ما يكون بذكر الكتاب أو سماعه ثمرة لكتابه سواء استخدم

الرمز في ذلك أو ذكره باسمه مع ذكر الراوى الأعلى (الصحابى) ودرجة الحديث ويوجد ذلك فى مصنفات الأئمة مثل السيوطى فى الجامع الصغير فهو يقول عند حديث «إن خياركم أحسنكم قضاء» (حم خ ن) عن أبى هريرة (صحه) (١).

ومنها: الصورة المختصرة للتخريج الاشارة إلى مصادر الحديث بلفظ مجمل مصطلح عليه (٢) نحو قولهم (رواه أو أخرجه أصحاب السنن، أو الصحيحان أو أخرجه السنة أو السبعة) ونحو ذلك من الألفاظ، ونجد ذلك فى «المنتقى» لابن تيمية وكتاب «بلوغ المرام» للحافظ ابن حجر العسقلانى وغيرها. ويمكن أن يطلق على هذا النوع التخريج المختصر أو الاجمالى وهذا النوع يلجأ إليه الكثير من المؤلفين من غير أهل الحديث حتى عصرنا هذا.

النوع الثانى:

وهو يشتمل على نوع من التفصيل عما قبله، وذلك بذكر «اسم الكتاب أو مؤلفه والباب والراوى»، وذلك نحو ماورد فى كتاب «هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى» للشيخ عبد الرحيم بن عنبر الطهطاوى. وهذا النوع أيضاً بما فيه من تفصيل جزئى يلحق بسابقه وهو المختصر الاجمالى.

النوع الثالث:

وهو التخريج الوافى المعتدل: ويعتمد فيه المخرج على ذكر اسم المصنف - بفتح النون المشددة - ومؤلفه. واسم الكتاب والباب (إن كان مصنفًا على الأبواب). ولانتشار الطباعة - فإنه يذكر الجزء والصحيفة. والراوى

(١) راجع «الجامع الصغير» حرف الألفاظ ج ١ ص ٩٠ للامام السيوطى ط. دار الفكر.

(٢) راجع «نيل الأوطار» ج ١ ص ٢٢٩.

الأعنى (الصحابي)، ورقم الحديث إن كان في نسخة (مرقومة). وقد يتبعه بيان درجة الحديث عند العلماء السابقين من الصحة وغيرها.

وهذا النوع من التخريج يلاحظ أنه منهج الكثيرين من المشتغلين بالسنة النبوية الشريفة^(١) وطائفة من الملتزمين من غيرهم ممن تتصل مؤلفاتهم ومصنفاتهم بالسنة النبوية من حيث كونها شرعاً وديناً تنظم كل جوانب الحياة المتصلة بالفرد والجماعات.

النوع الرابع:

وهو تخريج الخاصة من المحدثين والباحثين في السنة النبوية الشريفة. ويتعرض الباحث في هذا النوع إلى بيان أحوال الرواة بياناً تفصيلياً، من حيث مقارنة الأسانيد بعضها ببعض، لمعرفة المتصل والمنقطع، ونقد رجال الأسانيد، وبيان منزلتهم من الجرح والتعديل، والإشارة إلى ما يعتبر به الأصل الذي بيده، أو يكون شاهداً له، مع العناية بتعليق العلماء.

كما يتعرض الباحث في هذا النوع إلى مقارنة المتون بعضها ببعض، مع الإشارة إلى الزيادة والنقصان فيها، وإزالة ما بين الروايات من تعارض، وبيان الألفاظ الغريبة في المتن، كل ذلك مع إدراج حالة النوع الثالث فيه^(٢).

(١) راجع «صحيح ابن خزيمة» تحقيق أ.د/ محمد مصطفى الأعظمي، / «مصابيح السنة» للإمام البيهقي تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الأساتذة/ محمد سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي ط. دار المعرفة ببيروت لبنان. ط. الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. وقد قاموا أيضاً بتحقيق كتاب: المحرر في الحديث للحافظ شمس الدين بن عبد الهادي المقدسي ط. دار المعرفة ط. الأولى، ١٤٠٥ / ١٩٨٥م.

(٢) راجع مقدمة كتاب: ج ١ ص ١/ ٢١٢، ج ٢ ص ١/ ٢١٢، ج ٣ ص ١/ ٢١٢، ج ٤ ص ١/ ٢١٢، ج ٥ ص ١/ ٢١٢، ج ٦ ص ١/ ٢١٢، ج ٧ ص ١/ ٢١٢، ج ٨ ص ١/ ٢١٢، ج ٩ ص ١/ ٢١٢، ج ١٠ ص ١/ ٢١٢، ج ١١ ص ١/ ٢١٢، ج ١٢ ص ١/ ٢١٢، ج ١٣ ص ١/ ٢١٢، ج ١٤ ص ١/ ٢١٢، ج ١٥ ص ١/ ٢١٢، ج ١٦ ص ١/ ٢١٢، ج ١٧ ص ١/ ٢١٢، ج ١٨ ص ١/ ٢١٢، ج ١٩ ص ١/ ٢١٢، ج ٢٠ ص ١/ ٢١٢، ج ٢١ ص ١/ ٢١٢، ج ٢٢ ص ١/ ٢١٢، ج ٢٣ ص ١/ ٢١٢، ج ٢٤ ص ١/ ٢١٢، ج ٢٥ ص ١/ ٢١٢، ج ٢٦ ص ١/ ٢١٢، ج ٢٧ ص ١/ ٢١٢، ج ٢٨ ص ١/ ٢١٢، ج ٢٩ ص ١/ ٢١٢، ج ٣٠ ص ١/ ٢١٢، ج ٣١ ص ١/ ٢١٢، ج ٣٢ ص ١/ ٢١٢، ج ٣٣ ص ١/ ٢١٢، ج ٣٤ ص ١/ ٢١٢، ج ٣٥ ص ١/ ٢١٢، ج ٣٦ ص ١/ ٢١٢، ج ٣٧ ص ١/ ٢١٢، ج ٣٨ ص ١/ ٢١٢، ج ٣٩ ص ١/ ٢١٢، ج ٤٠ ص ١/ ٢١٢، ج ٤١ ص ١/ ٢١٢، ج ٤٢ ص ١/ ٢١٢، ج ٤٣ ص ١/ ٢١٢، ج ٤٤ ص ١/ ٢١٢، ج ٤٥ ص ١/ ٢١٢، ج ٤٦ ص ١/ ٢١٢، ج ٤٧ ص ١/ ٢١٢، ج ٤٨ ص ١/ ٢١٢، ج ٤٩ ص ١/ ٢١٢، ج ٥٠ ص ١/ ٢١٢، ج ٥١ ص ١/ ٢١٢، ج ٥٢ ص ١/ ٢١٢، ج ٥٣ ص ١/ ٢١٢، ج ٥٤ ص ١/ ٢١٢، ج ٥٥ ص ١/ ٢١٢، ج ٥٦ ص ١/ ٢١٢، ج ٥٧ ص ١/ ٢١٢، ج ٥٨ ص ١/ ٢١٢، ج ٥٩ ص ١/ ٢١٢، ج ٦٠ ص ١/ ٢١٢، ج ٦١ ص ١/ ٢١٢، ج ٦٢ ص ١/ ٢١٢، ج ٦٣ ص ١/ ٢١٢، ج ٦٤ ص ١/ ٢١٢، ج ٦٥ ص ١/ ٢١٢، ج ٦٦ ص ١/ ٢١٢، ج ٦٧ ص ١/ ٢١٢، ج ٦٨ ص ١/ ٢١٢، ج ٦٩ ص ١/ ٢١٢، ج ٧٠ ص ١/ ٢١٢، ج ٧١ ص ١/ ٢١٢، ج ٧٢ ص ١/ ٢١٢، ج ٧٣ ص ١/ ٢١٢، ج ٧٤ ص ١/ ٢١٢، ج ٧٥ ص ١/ ٢١٢، ج ٧٦ ص ١/ ٢١٢، ج ٧٧ ص ١/ ٢١٢، ج ٧٨ ص ١/ ٢١٢، ج ٧٩ ص ١/ ٢١٢، ج ٨٠ ص ١/ ٢١٢، ج ٨١ ص ١/ ٢١٢، ج ٨٢ ص ١/ ٢١٢، ج ٨٣ ص ١/ ٢١٢، ج ٨٤ ص ١/ ٢١٢، ج ٨٥ ص ١/ ٢١٢، ج ٨٦ ص ١/ ٢١٢، ج ٨٧ ص ١/ ٢١٢، ج ٨٨ ص ١/ ٢١٢، ج ٨٩ ص ١/ ٢١٢، ج ٩٠ ص ١/ ٢١٢، ج ٩١ ص ١/ ٢١٢، ج ٩٢ ص ١/ ٢١٢، ج ٩٣ ص ١/ ٢١٢، ج ٩٤ ص ١/ ٢١٢، ج ٩٥ ص ١/ ٢١٢، ج ٩٦ ص ١/ ٢١٢، ج ٩٧ ص ١/ ٢١٢، ج ٩٨ ص ١/ ٢١٢، ج ٩٩ ص ١/ ٢١٢، ج ١٠٠ ص ١/ ٢١٢.

والناظر فى كتاب «فتح البارى» شرح صحيح البخارى يجد لذلك نماذج كثيرة يطول فيها حتى كأنه استوعب طرق الحديث ولا عجب فانه قدم «الفتح» بمقدمة هائلة خرج فيها أبواب الصحيح، ورد فيها على كل من تلمس هفوة على البخارى فى صحيحه.

وكذا نرى ذلك فى كتاب «جامع العلوم والحكم» لابن رجب.. ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن التخرىج التفصيلى هو ما تقوم عليه «موسوعة السنة النبوية الشريفة» للباحثين فى حقل الأحاديث النبوية بجامعة الأزهر الشريف.. والله أعلم.

ثانياً: كيفية التخرىج وبيان أساليبه:

تعد الملاحظة والاستقراء من أهم خطوات منهج البحث العلمى، ذلك أن الملاحظة هى التى تعين على تتبع الظاهرة الخارجية، وإمكان الحكم عليها، والاستقراء خطوة قديمة العهد تقوم على تتبع الجزئيات، أو الكليات للوصول إلى حكم كامل، أو شبه كامل.

وبناء على هذه القاعدة والتى أشار الله تعالى إليها فى كثير من آياته الكريمة^(١) فإن علماء السنة النبوية الشريفة حينما استعرضوا مؤلفات السابقين باعتبار منهج التصنيف وجدوا فيها مناهج متعددة لأصحابها، ولا شك أن فى ذلك إثراء للعلم والمعرفة، كما أن فى الاطلاع على مناهج المؤلفين، والتعرف على أهدافهم عون للباحث على فهم مؤلفاتهم، وكيفية البحث فيها، والانتفاع بها.

(١) فى نحو قوله تعالى «أفليم يسيروا فى الأرض فينظروا...» وقوله «لو لم يتفكروا فى أنفسهم...»، وقوله: «فاقصص القصص لعلهم يتفكرون» وقوله (إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الأبصار) ونحو ذلك من الآيات التى تدفع إلى إعمال الفكر والعقل.. والله أعلم.

من هذا المنطلق نجد أن مناهج المحدثين في مصنفاتهم، قد استحوذت على جانب من اهتمامات علماء السنة وجهودهم، حتى أفردوا لها مصنفات خاصة بها^(١) وقد ظهر في مناهج المحدثين في التصنيف طرائق عدة:

١- التصنيف على الأبواب.

٢- التصنيف على المسانيد وأهل هذه الطريقة اختلفوا في الترتيب فمنهم: من رتب الصحابة على حسب السبق في الاسلام قبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح، ثم من أسلم يوم الفتح الأعظم ثم أصاغر الصحابة سناء، ثم النساء كما فعل الامام احمد - رحمه الله تعالى - في مسنده.

ومنهم: من رتبهم على القبائل، فيقيم بنى هاشم ثم الأكراب فالأكراب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في شرف النسب الكريم. ومنهم: من رتبهم على حروف المعجم كالطبراني في «المعجم الكبير» وغير واحد، وهو أسهل تناولاً. ومنهم: من يقتصر في مسنده على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر، ومسند السيدة عائشة، أو أحاديث جماعة منهم: كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصصة جمعها وصف واحد كمسند المكابيين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك والمسانيد كثيرة^(٢).

٣- التصنيف على ما ورد في الآثار الشريفة من الأوامر والنواهي والأخبار والإباحات وأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - وسلك ذلك ابن حبان في

(١) راجع في ذلك ما ورد في «مصطلح الحديث» و«مناهج المحدثين» ونحو ما ورد في «الرسالة المتطرفة».

(٢) انظر «أعلام المحدثين» ص ٣٢، ٣٣، «الرسالة المتطرفة» ص ٤٦.

صحيحه، كما نوع كل واحد من هذه الخمسة إلى أنواع، والكشف في مثل هذا النوع من التصنيف يحتاج إلى صبر وتحمل المعاناة، مما دفع الفقيه علاء الدين الأمير (٦٧٥هـ). بإعادة ترتيب «صحيح ابن حبان» الموسوم بـ «التقاسيم والأنواع». وسماه «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان» فكان الأمير علاء الدين أول من ابتكر الفهارس الصحيحة المنظمة فسهل الكشف عن الأحاديث في مواضعها من الأصل^(١)، وقد بلغت أنواع المسنن أربعمائة نوع كذا قال أبو حاتم^(٢).

٤- التصنيف على العلل: وذلك بأن يجمع المؤلف في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه، فيعرف المتصل والمرسل والمنقطع ويعرف المرفوع والموقوف وغير ذلك.

وهؤلاء منهم من رتب كتابه على الأبواب كابن أبي حاتم، ومنهم من رتب كتابه على المسانيد كالحافظ يعقوب بن أبي شيبه م (٢٦٢)، ورتب على المسانيد أيضاً الإمام الدارقطني كتابه وهو أجمع كتاب في العلل، ومن أشهر الكتب في العلل كتاب «العلل المتناهية» لابن الجوزي م (٥٩٧هـ) وهو مرتب على أبواب الفقه^(٣).

٥- التصنيف على حروف المعجم - الحروف الهجائية "أ، ب" ومن ذلك "مسند الفريوس" لأبي منصور، والإمام السيوطي في «الجامع الصغير» و«الجامع الكبير» و«الجامع الأزهر» للإمام المناوي وغيرهم.

(١، ٢) راجع مقدمة «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان» ج ١ ص ١٢ ج ١ ص ٧٩/٢٥ ط. المكتبة السلفية ط. الأولى ١٢٩٠هـ / ١٩٧٠م.

(٣) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١١٠، ١١١، مقدمة «العلل المتناهية» لابن الجوزي ج ١ ص ٧ وما بعدها.

٦- التصنيف على الأطراف: ويراد به ذكر طرفاً من الحديث دال على بقيته، مع الجمع لأسانيدِهِ إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقييد بكتب مخصوصة «كأطراف الصحيحين» للحافظ ابن عبيد الدمشقي (٤٠١هـ)، و«الكشاف في معرفة الأطراف» لأبي المحاسن بن حمزة الدمشقي م (٧٦٥هـ). وأطراف الكتب العشرة للحافظ ابن حجر وهو المسمى «بإتحاف المهرة بأطراف العشرة»^(١) وهذه الأطراف منها ما صنف على الأبواب ومنها على حروف المعجم.

٧ - التصنيف في الأحاديث الموضوعة ومنها ما هو مصنف على الأبواب أو حروف الهجاء ومن أشهرها «كتاب الموضوعات» لابن الجوزي و«اللكلبي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام السيوطي م (٩١١هـ) و«كتاب الكشاف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي» للسندروس م (١١٢٧هـ) ورتبه على حروف المعجم وغيرها^(٢).

٨ - ومن طرق التصنيف ومنهجه أن يفرد بعض العلماء بالجمع والتأليف بعض الأبواب مثل باب «رفع اليدين في الصلاة» للبخاري، وباب «القضاء بالشاهد واليمين» للدارقطني، أو الشيوخ كجمع الاسماعيلي حديث الأعمش، وجمع الإمام النسائي حديث الفضيل بن عياض^(٣). وهذه تختلف نسباً عن المشيخات وهي الكتب التي تشمل على ذكر الشيوخ الذين لقبهم

(١) العشرة «الموطأ» ومسنَد الشافعي، ومسنَد أحمد ومسنَد الدارمي وصحيح ابن خزيمة ومنقلى ابن الجارود وصحيح ابن حبان ومسنَد الحاكم، ومسنَد خرج أبي عوطة وشرح معلى الآثار، ومنن الدارقطني وزاد العدد واحد لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعة» انظر «الرسالة المستطرفة» ص ١٢٧.

(٢) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١١١.

(٣) راجع «اعلام المحدثين» ص ٢٤.

المؤلف وأخذ عنهم^(١).

٩- ومن المصنفات الحديثة الكتب المخرجة بقصد الدلالة على مواضع الحديث «كمفتاح كنوز السنة» للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» لجماعة المستشرقين وعضوية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - وهو مرتب على حسب الكلمات الواردة في الحديث ويضاف إلى ذلك التخريج بواسطة الأجهزة الحديثة (الكمبيوتر).

١٠- بالجملة فإن مناهج المحدثين في تصانيفهم لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم - تعددت وتتنوع كثيراً. وقد جمع الامام السيد محمد بن جعفر الكتلى - رحمه الله تعالى - كتابه «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرقة» ط. مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، ووافق الفراغ منها - كما يقول الكتلى يوم الخميس خامس وعشرين ربيع الثانى عام ثمانية وعشرين وثلاثمائة وألف هجرية - وقد جمع فيها ما يربو على سبع وأربعين نوعاً من أنواع المؤلفات الحديثية.

ونخلص من ذلك بأمور ثلاث:

الأمر الأول: «أن العلماء جمعوا الأحاديث أو أجزاءها، ورتبوها على نحو ما، وذكرها من أخرجها، وشيئا من المعلومات عنها، ومن اختلافهم في ترتيب

(١) ويلحق بذلك التصنيف على التراجم وفيه يقول المؤلف بجمع طائفة من الأحاديث كلها بأسناد واحد. كالسلسلة الذهبية مالك عن نافع عن ابن عمر. ومن مناهج التصنيف التصنيف على الطرق. فقد جمعوا طرق بعض الأحاديث كحديث «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» جمع طرقه الطبرانى وكحديث «قبض العلم» للطوسى.

الأحاديث كانت طرق: «التخريج»^(١) وذلك كما رأينا على الأبواب، وحروف المعجم، والأوامر والنواهي، والعلل، والأطراف والموضوعات، والأبواب الخاصة، وكتب الدلالة على مواضع الحديث وغير ذلك.

الامر الثاني : كما ذكرنا أننا ان مبنى أساليب التخريج هو تنوع مناهج المحدثين في مصنفاتهم ، لذلك ينبغي على المخرج ان يكون على دراية بمناهج كتب المحدثين التي يقوم بالتخريج منها .

الامر الثالث : أنه يمكن استنباط أساليب وطرق التخريج الآتية:

- ١- التخريج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث «اسم أو فعل».
- ٢- التخريج اعتماداً على حروف المعجم المتعلقة بمصطلح الحديث.
- ٣- التخريج بدلالة راوى الحديث الأعلى.
- ٤- التخريج بدلالة موضوع الحديث بناء على ترتيب بعض المصنفات ترتيباً موضوعياً بحسب الكتب والأبواب الفقهية، أو بحسب ما تتضمنه الجوامع من الأبواب الثمانية وما يلحق بها.
- ٥- التخريج بدلالة صفة غالية توجد في الإسناد أو المتن.
- ٦- التخريج بطريقة الاستقراء والتتبع^(٢).
- ٧- التخريج باستخدام الأجهزة الآلية الحديثة (أجهزة حفظ الذاكرة) (الكمبيوتر).

هذا ونتائج الأفكار متصلة لا تقف عند حد، وفيما يلي نبين هذه الطرق والإساليب بيانا تطبيقيا على طائفة من الكتب التي تختص بكل طريق

(١) انظر طرق «التخريج» ص ٢٣.

(٢) راجع كتاب «التخريج» ص ٢٤ / «كشف اللثام» ج ١ ص ٢٥٧ / «مفاتيح علوم الحديث» ص ١٢٣ / ١٤٨.

منها، حتى يكون المخرج على بينة واضحة بين مختلف مصادر السنة، ومراجعتها، ومهيئاً للناحية العملية، وبالله التوفيق..

تطبيقات طرق التخرج وفق المصادر

لتوضيح طرق التخرج المجملّة سابقاً علينا أن نعرض لمجموعة من المصادر التي ترجع إليها هذه الطرق، ويعتمد التخرج عليها، وفيما يلي توضيح هذا المجمل:

الطريقة الأولى:

التخرج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث «اسم أو فعل:

التخرج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث، هو وسيلة من وسائل التخرج التي تتميز بسرعة الوصول إلى موضع الحديث، في مصدر أو أكثر، والمراد باللفظ هنا ما كان في الحديث من (اسم أو فعل)، أما الحرف فلم يعتبر في هذه الطريقة.

فمن أراد تخرج حديث معه كاملاً، أو جزء منه فيمكنه الاستعانة بما وضع من مؤلفات انتهجت هذا المنهج في ترتيبها للأحاديث النبوية الشريفة وإنما يصل المخرج إلى بغيته عن طريق ألفاظ الحديث خاصة ما كان غريباً منها، وذلك بعد تجردها مما فيها من حروف زائدة، فقد ورد في مقدمة «مفتاح كنوز السنة» وإنما يدل ذلك على ما ورد فيها - أي في الكتب القائمة على هذا المنهج - من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع ثم ما

يليه من فروعه»^(١).

«فالمؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة فكلما كانت غريبة كان التخريج سهلاً وأكيداً»^(٢)، فلو أريدت تخريج حديث النبي - صلى الله عليه وسلم «إن في عجوة العالية شفاء، وإنها ترياق أو البكرة» فلو أخذت كلمة «ترياق» وقمت بتجريدتها ثم كشفت عنها في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» لوجدتها في حرف التاء من الكلمة المجردة هكذا.

ترياق: «إن في عجوة العالية شفاء وإنها ترياق أول البكرة م أشربة ١٥٦ رقم ٦، ٧٧، ١٠٥، ١٥٢»^(٣).

وتمتاز هذه الطريقة: بسرعة الدلالة على موضع الحديث، فهذا المنهج يعطى المخرج اسم المصدر وغالباً ما يكون باستخدام «رمز» مصطلح عليه، في اسم الكتاب والباب فيما ألف على الأبواب، والجزء والصفحة فيما ألف على المسانيد، كما أن معرفة أي جملة من جمل الحديث، تصلح في الدلالة على موضع الحديث.

مستلزمات هذه الطريقة: وتستلزم هذه الطريقة أن يكون المخرج على دراية بعلم اللغة خاصة باب المجرد والمزيد.

يقول ابن عقيل: الفعل ينقسم إلى مجرد وإلى مزيد فيه، كما ينقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة، وللثلاثي المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل، وواحد لفعل

(١) انظر جـ ١ ص من تقدم السيد محمد رشيد رضا.

(٢) انظر «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ٨٣.

(٣) انظر «المعجم المفهرس» جـ ١ ص ٢٧٢ العمود الأول.

المفعول، فالتى لفعل الفاعل، فعل بفتح العين، كضرب، وفعل بكسرها كشرب،
وفعل بضمها كشرف، والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين
كضمين، ولا تكون الفاء فى المبنى للفاعل إلا مفتوحاً.

وللرباعى المجرد ثلاثة أوزان: واحد لفعل الفاعل كدحرج، وواحد
لفعل المفعول كدحرج، وواحد لفعل الأمر كدحرج.

وأما المزيد فيه: فإن كان ثلاثياً، صار بالزيادة على أربعة أحرف
كضارب، أو على خمسة كإنطلق، أو على ستة كاستخرج، وإن كان رباعياً
صار بالزيادة على خمسة، كتدحرج، أو على ستة كاحرنجم.. ويقول: الحوف
الذى يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلى، والذى يسقط فى بعض
تصاريف الكلمة هو الزائد نحو: ضارب ومضروب^(١).

إذن فمعرفة باب المجرد والمزيد ومضروب الاستقاق، واهواب الصرف
من مستلزمات المخرج المستخدم لهذه الطريقة فى التخرج، فلا يتقنها، إلا من
تدبر فن الصرف، وأحاط علماً بضروبه، كما يلاحظ أن هذه الطريقة أقرب
ما تكون إلى معاجم اللغة، وإن اختلفت غاية كل منهما^(٢).

ومما ألف على هذا المنهج الكتب الآتية:

- ١- (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى) لجماعة المستشرقين وعضوية
الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

(١) انظر «شرح ابن عقيل» ص ٣٤٥، ٣٤٦ ط. المطابع الأميرية ط. ١٤١٢/١٩٩١م

انظر «مختار الصحاح» ص هـ، وللرازي ط. المطبعة الأميرية ١٣٤٥/١٩٢٦.

(٢) انظر «شرح ابن عقيل» ص ٣٤٥، ٣٤٦ ط. المطابع الأميرية ط. ١٤١٢/١٩٩١م

انظر «مختار الصحاح» ص هـ، وللرازي ط. المطبعة الأميرية ١٣٤٥/١٩٢٦.

٢- فهرس "صحيح مسلم" الذي وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ضمن مجموعة الفهارس التي وضعها لصحيح الامام مسلم، فالفهرس السادس من هذه الفهارس فهرس على هذه الطريقة^(١).

٣- فهرس سنن أبي داود الذي وضعه ابن ييومي للأجزاء التي شرحها الشيخ محمود خطاب السبكي وهو الفهرس الرابع (الألفاظ)^(٢) وهو كتاب «المنهل العذب المورود شرح سنن الامام أبي داود»^(٣).

٤- مفتاح الصحيحين الجديد للأستاذ زكريا على يوسف^(٤).

ومما يلاحظ أن المؤلفات على هذا المنهج قليلة وفيما يلي التعرف على بعضها:

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:

مؤلفه:

ابتدأ تأليف هذا الكتاب ونشره الدكتور/ أ.ي. فنيكه أستاذ العربية بجامعة لندن - واعتقد أن هذه البداية كانت هي الأساس لكتاب «مفتاح كنوز السنة للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي»^(٥) - ثم انضم إليه عدد من المستشرقين، وشاركهم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

وقد قدمت المساعدات المالية لإتمام هذا العمل المجامع العلمية البريطانية والدانمركية والسويدية والهولندية والأنيسكو، والاتحاد الأممي

(١، ٣) راجع «طرق تخريج أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ١٠١.

(٢) انظر: «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢٧٨.

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٧٨.

(٥) راجع مقدمة أ. أحمد شاكر على كتاب «مفتاح كنوز السنة» ص ت/ و.

للمجامع العلمية وغيرهم^(١).

مصادر الكتاب:

وهذا الكتاب يشتمل على تسعة كتب هي:

(صحيح الامام البخاري، وصحيح الامام مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن الامام النسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمي، وموطا الامام مالك، ومسند الإمام أحمد بن حنبل).

رموزه:

والناظر في هذا المعجم يجد ثلاثة أنواع من الرموز:

- ١- رموز المصادر وهي: (خ) للبخاري (م) لمسلم (د) لأبي داود (ت) للترمذي (ن) للنسائي (ج) لابن ماجه (دي) للدارمي (ط) للموطا (حم) للإمام أحمد أي في مصادرهم^(٢).

- ٢- رموز خاصة بمحتويات موطا الامام مالك وهي كالآتي:

<u>اسم الكتاب</u>	<u>رموزه</u>
باب وقوت الصلاة	صلاة
كتاب الطهارة	طهارة
ما جاء في النداء للصلاة	نداء
العمل في السهو	سهو
العمل في غسل يوم الجمعة	جمعة
الترغيب في الصلاة في رمضان	رمضان

(١) راجع «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ٨٧ مفاتيح علوم الحديث ص ١٤٤.

(٢) وقد أثبت هذه الرموز في أسفل كل صفحتين متقابلتين.

صلاة الليل	ما جاء في صلاة الليل
جماعة	فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد
سفر	الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر
عائدين	العسل في غسل العائدين
خوف.. وعلى هذا	صلاة الخوف
النحو سار في ترتيب الموطأ	

منهج الكتاب:

رأى مؤلفوا هذا الكتاب أن التخريج باعتبار حروف الهجاء عسر من جهة ضرورة معرفة المخرج للكلمة الأولى في مطلع الحديث معرفة يقينية فلو أنها غابت عنه فلا يصل إلى غرضه.

كما أن الفهرسة على الموضوعات تحتاج إلى خبرة الفقيه بفقہ الحديث، والاختلف رأيه مع المصنف في فقه الحديث فلا يجد حديثه. لذا نجد أنهم اتجهوا إلى هذا المنهج وهو الفهرسة بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث وخاصة ما ندر منها فسلخوا المنهج التالي:

- ١- قاموا بوضع الأفعال المجردة مرتبة على حروف المعجم يعنى الفعل الذى أوله ألف أولا يليه ما يبدأ بحرف الباء يليه حرف التاء.. وهكذا.
- ٢- أما تحت هذا الأصل فقد ذكروا الماضى ثم المضارع، ثم الأمر، ثم اسم الفاعل، ثم اسم المفعول، مقدمين المبنى للمعلوم على المبنى للمجهول، ومقدمين المجرد على المزيد، مع تقديم المرفوع يليه المجرور ثم المنصوب، ويقدمون المفرد ثم المثلى الذى يليه الجمع.
- ٣- يقومون بذكر تحت كل كلمة الأحاديث التى وردت فيها هذه الكلمة مقتصرين من الحديث على الجملة التى تحتوى الكلمة والدالة على بقية الحديث. مع اتباع الترتيب السابق.

٤- بعد كل جملة يستخدم التفصيل في العزو إلى المصدر فيأتي أولاً برمز المصدر مثلاً (خ) صحيح البخاري ثم يأتي باسم الكتاب (صلاة) أي «كتاب الصلاة» ثم رقم عددي هو رقم الباب من الكتاب، وذلك في المصادر المرتبة على الكتب، والأبواب النقيية ما عدا صحيح مسلم وموطأ الإمام مالك فإن الرقم فيهما بعد اسم الكتاب يعني رقم الحديث الأصل - دون المتابعات والشواهد.

وفي مسند الإمام أحمد فإنه يعزو إلى الجزء والصفحة، وقد يضع علامة (،) أكثر من مدة ليلًا على تكرار الحديث بقدرها.

٥- وقد وضع فهرس متنوعة منها: ما كان لترقيم أسانيد كل عشرة أحاديث من صحيح الإمام مسلم من كل كتاب - ومنها: ما كان لتصحيح الأخطاء، ومنها لبيان اختصاره لتراجم موطأ الإمام مالك - كما سبق - ومنها: احتواء الجزء السابع على بعض التنبيهات والإرشادات ونظام ترتيب المواد في المعجم ودليل المراجعة ثم الإصلاح في الترتيب^(١).

٦- قام المؤلفون لهذا «المعجم» بترتيب الكلمات المجردة بحسب الحروف الأبجدية فيضعون مثلاً: الكلمة التي تبدأ بالالف ومشتقاتها، قبل التي تبدأ بالياء ومشتقاتها.. وهكذا إلى آخر «المعجم».

ولما كان هذا المعجم في سبعة أجزاء^(٢) من القطع الكبير، ولكي يسهلوا على المخرج الوصول إلى الجزء الذي يريد البحث فيه، وضعوا مع العنوان في كل جزء ما يحتويه من الكلمات، بذكر أول كلمة في الجزء وآخر كلمة والمقصود هما وما بينهما من كلمات وهذا الترتيب كما يلي:

(١) راجع «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢٨٥، ٢٨٦ / «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ٨٧، ٨٨.

(٢) بلغني أنه قد طُور الجزء الثامن لهذا المعجم وهو يشتمل على فهرس الأحاديث.

الجزء الأول: (أ - ح) ومراده الكلمات المبدوءة بـ (أ - ب - ت - ث

- ج - ح) .

الجزء الثاني: (خب - سنر) .

الجزء الثالث: (ستم - كرم) .

الجزء الرابع: (طعن - غمر) .

الجزء الخامس: (غمر - كرم) .

الجزء السادس: (كرم - نكل) .

الجزء السابع: (نكل - يوم) .

مثال تطبيقي:

إذا شئت أن تخرج حديث النبي صلى الله عليه وسلم «الحياء من
الإيمان والإيمان في الجنة». فأظهر كلمة في الحديث مثلاً: «الإيمان» وعند
تجريدتها من حروف الزيادة تصبح «أمن» فسوف تجد هذه الكلمة في الجزء
الأول بعد كلمة «أمل» وعند ذلك ستجد كلمة «الإيمان» في باب (أمن).
وستجد الحديث هكذا.

الحياء من الإيمان والإيمان في الجنة:

خ إيمان ٣، ١٦، أدب ٧٧، إيمان ٥٧ - ٥٩، د أدب ٦، سنة ١٤، ت بر
٦٤، ٧٨، إيمان ٧، ن إيمان ٢٧، ١٦، *، ج ه مقدمة ٩، زهد ١٧،، جم ٢،
٥٦، ١٤٧، ٤١٤، ٤٤٢، ٥٠١، ٥، ٢٦٩ (١).

ورد ذلك في الجزء الأول ص ١١١، العمود الأول.

وهذا يعني أن الحديث أخرجه:

١- البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان باب رقم ٣، ١٦ وأخرجه في

(١) هذه الأرقام للأبواب والأحاديث تبعاً للنسخ المطبوعة التي اعتمد عليها في ترتيب
المعجم، ومما يعين الباحث في استخراج الحديث بسهولة ويسر الوقوف على طبقات

كتاب الأدب باب رقم ٧٧.

- ٢- مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان حديث رقم ٥٧، ٥٨، ٥٩.
- ٣- أبو داود في سننه في كتاب الأدب باب رقم ٦ وأخرجه في كتاب السنة باب رقم ١٤.
- ٤- الترمذي في سننه في كتاب البر باب رقم ٦٤، ٧٨ وأخرجه في كتاب الإيمان باب رقم ٧.
- ٥- وأخرجه النسائي في سننه في كتاب الإيمان باب رقم ٢٧، ١٦ وكرر في ص ١٦.
- ٦- وأخرجه ابن ماجه في سننه في المقدمة باب رقم ٩ وأخرجه في كتاب الذهب باب رقم ١٧.
- ٧- وأخرجه أحمد في مسنده ج — ٢ ص ٥٦، ١٤٧، ٤١٤، ٤٤٢، ٥٥٠١ ج ٥ ص ٢٦٩.

كما يلاحظ أن المؤلفين لم يذكروا الراوى الأعلى لكل رواية من هذه الروايات اعتماداً على رجوع المخرج إلى المصدر الأساسى، ليقارن الأسانيد والمتون أيضاً إن أراد. وهنا يكون قد تم التخريج الاجمالى من المعجم الفهرس، وإذا أراد المخرج هذه المقارنات السابقة والتخريج عليها من مصادرها فعليه بذكر التخريج هكذا:

أخرجه البخارى في صحيحه/ كتاب الإيمان/ باب الحياء من الإيمان/ ج ١ ص ٧٤/ عن ابن عمر - مع ذكر رقم الساب ورقم الحديث فى التخريج إن وجد فى نسخته. وهكذا فى بقية المواضع السبع السابقة...

والله ولى التوفيق،،،

كتب المنة الشريفة تضمنها المعجم.

الطريقة الثانية:

التخريج اعتماداً على حروف المعجم:

واضع هذه الطريقة:

ترجع هذه الطريقة - كما يرى بعض الباحثين^(١) - إلى الحافظ ابن طاهر المقدسى حين رتب كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» للامام الدارقطنى، ويرجع السبب إلى احتمال تأثره بما ألف فى كتب الرجال وترتيبها على حروف المعجم نحو «التاريخ الكبير» للامام محمد بن اسماعيل البخارى، أو إلى منهج علماء اللغة وتأثره بترتيب معاجمهم وفق الحروف الهجائية ككتاب «الجمهرة فى اللغة» لابن دريد اللغوى^(٢)، أو كتاب «الصحاح» لأبى نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الغرابي م (٣٩٣هـ).

وان كان ابن طاهر المقدسى قد سبق بمحاولة فى هذا، كانت للامام القضاعى م (٤٥٤هـ) فى «مسند الشهاب» الذى جرده من الأسانيد ورتبه على الكلمات حسب أسبقية أولها فى ترتيب الفاظ المعاجم.

ثم جاء بعد المقدسى ابن عساكر فآلف كتابه «الاشراف على معرفة الأطراف» فجمع فيه أطراف السنن الأربعة على حروف المعجم، ثم ظهر كتاب «نثر الدرر فى أحاديث خير البشر»^(٣) ورتب فيه أحاديث الكتب الستة وفق حروف المعجم وهو كتاب فى الاحكام والمواعظ والآداب ثم تتابعت

(١) راجع «كشف اللثام» ج ٢ ص ١٩٩.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ٢ ص ١٩٩.

(٣) قيل: أن مؤلفه هو الحافظ عبد الغنى المقدسى، وقيل غيره.

راجع المصدر السابق ج ٢ ص ٢٠٠، «الرسالة المتطرفة» ص ١٣٧.

المؤلفات على هذا المنهج^(١).

بِمَتَمَازِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؟:

••••• وتمتاز هذه الطريقة بأنها من أسرع طرق التّخريج وأسهلها في الدلالة على موضع الحديث في طائفة من المصادر الحديثية المعتبرة، وهي التي التزم صاحب الكتاب ادراجها فيه، سواء كان مصدراً أو أكثر.

ويؤخذ على هذه الطريقة: كونها تلزم المخرج بمعرفة الكلمة الأولى، والحرف الأول فيها معرفة يقينية والا لما استطاع الوصول إلى حديثه، سوى عن طريق الاستقراء الكامل لجميع الأحاديث الكتاب.

ويؤخذ على هذه الطريقة أيضاً كون التّخريج فيها تخريجاً اجمالياً لا يتعرض للدلالة على الحديث في موضعه من المصدر غالباً فيكتفى المؤلف فيه بقوله: «متفق عليه» أو رواه أصحاب السنن» أو «السنة» ونحو ذلك مع ذكر الراوي الأعلى وأحياناً درجة الحديث فهذه الطريقة تحتاج إلى خطوة تالية لها وهي الرجوع إلى المصدر المشار إليه ثم استقراءه للعثور على الحديث المطلوب^(٢).

ويلاحظ في مجموع مصادر هذه الطريقة أن منها مصنفات غابتها جمع الأحاديث الشريفة من المصادر المختلفة ثم ترتيبها بحسب حروف المعجم، ومنها ما قام بجمع طائفة من الأحاديث المشتهرة على الألسنة دون

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٢٠٠/١٩٩ / «مفتاح كنوز السنة» ص ١٤ وما بعدها.

(٢) راجع «التخريج» ص ٧ / «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢٠٢/٢٠٠. «مفتاح علوم

الحديث» ص ١٣٤.

ارتباط بمصادر حديثة معينة، ومنها ما كان مختصاً بترتيب أحاديث كتاب معين بعمل فهرسة لأحاديثه مرتبة على حروف الهجاء^(١).

كيفية التخرج على ضوء هذه الطريقة:

التخرج على ضوء هذه الطريقة سهل ميسور ويتكون من مرحلتين:

المرحلة الأولى: التيقن من مطلع الحديث خاصية الكلمة الأولى وملاحظة الحروف (الأول والثاني والثالث) وإن زاد فحسن، ثم الكشف على الباب الذي يختص بهذا الحرف، كباب الهمزة، أو الباء.. الخ، ثم يتتبع ترتيب هذا الحرف في بابه حتى يصل إلى موضع حديثه ما دام وجد فيه.

المرحلة الثانية: تتمثل في أخذ المصادر التي أشار إليها عقب الحديث وتعليقه عليه إن وجد، ثم إحضار هذه المصادر وتحديد موضع الحديث فيها ثم إثبات اسم المصدر ومؤلفه والكتاب والباب والجزء والصحيفة والراوى الأعلى، يسبقه رقم الحديث إن كانت النسخة مرقومة ثم اسم الطبعة ورقمها - الأولى أو الثانية مثلاً - وتاريخ الطباعة، ولا ينسى إثبات رأى المصنف فيه أيضاً كي يصبح التخرج متكاملًا. وبالله التوفيق.

واليك فيما يلي طائفة من مراجع هذه الطريقة:

١- كتاب «جمع الجوامع أو الجامع الكبير»:

مؤلفه: هو الحافظ جلال الدين السيوطي م (٩١١هـ) صاحب فنون وإماما في كثير من العلوم، ورزق التبحر في علوم التفسير والحديث والفقه،

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١٢٦/١٤٧ / «مفاتيح علوم السنة» ص ١٢٤ وما بعدها.

والنحو، والمعاني والبدیع، وقد انتفع كثيراً بمكتبة المدرسة المحمودية، كان مجتهداً سريع الكتابة، حاضر البديهة، صحيح العقيدة، متواضعاً قنوعاً عابداً، لا يقبل جوائز الأمراء والملوك، بارك الله تعالى للسيوطي في عمره، ووفاته فالف في كل فن، وقد بلغت مؤلفاته حين ألف كتابه «حسن المحاضرة» نحواً من ثلاثمائة مؤلف رحمه الله تعالى^(١).

أما عن كتاب «جمع الجوامع»: فقد قصد فيه السيوطي جمع الأحاديث النبوية بأسرها على أنه توفي قبل اكماله وهي مرتبة على الحروف عدا القسم الثاني من الكبير وهو قسم الأفعال فانه مرتب على المسانيد ذاكراً عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة واسم الصحابي الذي خرج عنه^(٢) وذلك بأن قسم الحديث إلى قسمين:

١- الأحاديث القولية المحضة.

٢- الأحاديث الفعلية وتارة تكون فعلية محضة، «بأن يروى الصحابي فعلاً فعله الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو الصحابي كقول صفوان لعمر: كيف صنع الرسول - صلى الله عليه وسلم - حين دخل الكعبة؟ فقال: صلى ركعتين^(٣)».

وتارة فعلية قولية، وربما تكون قائمة على سبب كحديث «قدم على النبي - صلى الله عليه وسلم - بسبي، فإذا امرأة من السبي تسعى إذا وجدت صبيها في السبي أخذته فأصقته ببطنها وأرضعته فقال لنا النبي - صلى الله

(١) راجع مقدمة تدريب الراوي ج ١ ص ١٠٦/١٠ للاستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف ط. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط. الثانية ١٣٩٢/١٩٧٢م.

(٢) «الرسالة المستطرفة» ص ١٣٦.

(٣) راجع «جميع الجوامع» ج ١ ص ١٠٩٧، نقلاً عن كتاب «التخريج» ص ٤٥.

عليه وسلم: أترون هذه طارحة ولدها في النار؟ قلنا: لا. وهي تقدر على أن لا تطرحه، قال: الله أرحم بعباده من هذه بولدها»^(١) ففعل المرأة هو سبب الحديث^(٢).

فان المعول عليه في ذلك: القسم الأول منه وهي الأحاديث القولية أما الأحاديث الفعلية فكما سبق، فقد ذكرها على ترتيب المسانيد، وبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة (أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، سعيد بن زيد، الزبير بن العوام، سعد بن أبي وقاص، طلحة بن عبيد الله، عبد الرحمن ابن عوف، أبو عبيدة بن الجراح)، وذلك كمنهج الامام أحمد في مسنده ولكنه اختلف عنه في بقية ذكر الصحابة فقد رتبهم الامام السيوطي على حرف المعجم بعد الانتهاء من أحاديث العشرة المبشرين بالجنة.

وبعد الانتهاء من الأسماء، رتب الكنى، ثم ذكر المبهمات، ثم ذكر النساء على نفس الترتيب السابق في الرجال، ثم ذكر الأحاديث المرسلة مرتباً رواتبها - الذين أرسلوها على حسب حروف المعجم في أسمائهم، كناههم^(٣)، وقد ذكر الامام السيوطي ضمن أحاديث الكتاب طائفة من الأحاديث الموضوعة، وقد التمس له العذر في ذلك شيخ الاسلام محمد بن سالم الحنفى في الحاشية^(٤) على الجامع الصغير فيبين أن ذلك نسياناً أو سبق لسأله، كما أنه أخطأ في النذر اليسير في العزو^(٥).

(١، ٢) المرجع السابق ص ٤٥، ٤٦.

(٣) راجع «التخريج» ص ٤٦، «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢١٠/٢١٢.

(٤) م (١٠٧١).

(٥) راجع «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢١٢، لما جهة الخطأ فهو نسيان عزو الحديث

رموز (جمع الحوامع):

لقد استعمل الامام السيوطي هذه الرموز على جهة الاختصار وهي مأخوذة من اسم صاحب الكتاب في الغالب دون القليل المأخوذ من المصدر نفسه:

الرمز	المسراد به
خ	للبخاري
م	لمسلم
حب	لابن حبان
ك	للكاظم. فان كان في المستدرک أطلق والا بين.
ض	لكشفياء المقدسي في المختارة.
د	لأبي داود السجستاني
ت	للترمذي مع نقل كلامه على الحديث.
ن	للنسائي
هـ	لابن ماجه
ط	لأبي داود الطيالسي
حم	لأحمد بن حنبل في مسنده
عم	لعبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته.
عب	لعبد الرزاق.

لبعض مصادره فيعزوه إلى البعض دون الآخر كحديث «ابدأ بنفسك فتصديق عليها...» فقد عزاه للنسائي ولم يعزوه إلى مسلم مع وروده فيه هامش ص ٢١٢.

الرمز	المسرد به
ص	لسعيد بن منصور.
ش	لابن أبي شيبة
ع	لأبي يعلى.
طب	للطبراني في الكبير.
طس	للطبراني في الأوسط.
طص	للطبراني في الصغير.
قط	لدارقطني، فان كان في السنن أطلق. والا بين.
حل	لأبي نعيم في الحلية.
ق	للبيهقي، فان كان في السنن أطلق، والا بين.
هب	للبيهقي في شعب الإيمان.
عق	للعقيلي في الضعفاء.
عد	لابن عدي في الكامل.
خط	للخطيب فان كان في التاريخ أطلق، والا بين.
كر	لابن عساكر في تاريخه.
ابن جرير	في تهذيب الآثار، والا بين.
	- وفي أسماء الصحابة اقتصر على الاسم فقط ^(١) .

والملاحظ في «الجامع» أيضا أن الامام السيوطي لم يألو جهدا في بيان الحكم على الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف، وربما بين العلة في ذلك، وقد نهج في بيان الحكم على الحديث منهجا مختصرا فنذكر أن الكتب التي في

(١) راجع «طرق تخرج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ٤٧.

جامعة ثلاثة أقسام:

الأول: إذا عزا إليه فهو معلم بالصحة وهذه الكتب هي: صحيح البخارى وصحيح مسلم، وصحيح بن حبان، ومستدرک الحاكم مع التتبيه على ما تعقب الحاكم فيه، والمختار للضياء المقدسى، وموطأ الامام مالك، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح أبى عوانة، والمصباح لابن السكن، والمنقى لابن الجارود، والمستخرجات^(١).

الثانى: من الأقسام: اشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف فبينته غالبا وهذه الكتب هي: سنن أبى داود، وسنن الترمذى، وسنن النسائى، وسنن ابن ماجه، ومسند أبى داود الطيالسى، ومسند أحمد بن حنبل، وزوائد ابنه عبد الله عليه، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف بن أبى شيبة، وسنن سعيد بن منصور، ومسند أبى يعلى، ومعجم الطبرانى الثلاثة، ومؤلفات الدارقطنى (السنن وغيرها) هو الحلية لأبى نعيم، والمسنن الكبير للبيهقى، وشعب الإيمان للبيهقى ايضا.

وقد أشار إلى أن ما فى مسند الامام أحمد مقبول فإن الضعيف الذى فيه يقرب من الحسن.

الثالث: وهو ليس فيه الا الحديث الضعيف - فيستغنى بالعزو إلى هذه الكتب عن بيان الضعف وهي: "الضعفاء" للعقلى، و"الكامل" فى الضعفاء لابن عدى، و"تاريخ بغداد" للخطيب، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر، ونوادر الأصول للحكيم الترمذى، و"تاريخ نيسابور" للحاكم، و"تاريخ ابن الجارود،

(١) راجع المصدر السابق ص ٤٩ / «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢١٤.

ومسند الفردوس للدبلمى^(١).

كيفية التخرج من «جمع الجوامع»:

إذا أردت تخرج حديث ما من هذا الكتاب، فإذا كان من الأحاديث القولية فأعرف الكلمة الأولى من مطلعها على جهة اليقين، فتكون قد عرفت موضعه بالنسبة للحروف الهجائية، فإذا عرفت ذلك واستخرجت باب الحرف فحدد مكانه بالنسبة للحرف الأول والثاني والثالث وهكذا. مثاله:

إذا أردت تخرج حديث النبي - صلى الله عليه وسلم «نفقة الرجل على أهله صدقة» فهو من الأحاديث القولية المرتبة على حروف الهجاء، ويبدأ أوله بكلمة «نفقه»، فعليك التفتيش عن باب «النون» ثم تبحث في «التون مع الفاء والقاف» فسوف تجده في جـ ١ ص ٨٥٧ هكذا: «نفقة الرجل على أهله صدقة» حم ت عن أبي مسعود البدرى طب عن عبد الله ابن أبي لوفى، الخرائطى في مكارم الأخلاق عن ابن مغفل. أ هـ^(٢).

ومراده من ذلك: أن الحديث أخرجه أحمد في مسنده، والترمذى في مسته، وأخرجه الخرائطى في كتبه «مكارم الأخلاق»، وأخرجه الطبرقى في «الكبير».

أما إذا أردت تخرجه من مواضعه في هذه المصادر فعليك بأخذ هذا التخرج الاجمالى، والبحث عن الحديث فيها عن طريق الاستقراء أو الاستعانة بطريق أخرى من طرق التخرج للدلالة على موضع الحديث في

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ٢ ص ٢١٤ / «طرق تخرج حديث النبي صلى الله عليه وسلم» ص ٥٠.

(٢) راجع «طرق تخرج حديث النبي» ص ٥٢.

مسند الامام أحمد مثلاً أو سنن الترمذى.. الخ، وعلى ذلك فتذكر الكتاب
والباب والجزء والصفحة.. الخ كما علم سابقاً.

أما إذا أردت تخريج حديث من أفعاله - صلى الله عليه وسلم - فعليك
باسم الصحابي أو التابعي ان كان مرسل ثم فتش عنه بحسب ترتيب قسم
الأفعال، فسوف تجد تخريجه ايضاً على غرار الأحاديث القولية فعليك باتباع
نفس المنوال بالرجوع إلى المصاد لتحدد موضعه فيها من الكتاب والباب...
الخ، وبالله التوفيق.

٢- الجامع الصغير:

مؤلفه: هو الحافظ جلال الدين السيوطي صاحب كتاب «جمع الجوامع
أو الجامع الكبير» السابق. وقد أورنته تالياً له، لانه مختصر منه، مقتصراً فيه
على الأحاديث الوجيزة. ووصف الامام السيوطي بنفسه «الجامع الصغير»
بقوله في مطلعته:

«هذا كتاب: أودعت فيه من الكلم النبوية أوفاء، ومن الحكم
المصطفوية صنوفاً، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من
معادن الأثرابريزه، وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر، وأخذت
اللباب، وصننته عما تفرد به وضاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا
النوع، كالفائق والشهاب، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية، ما لم يودع قبله
في كتاب، ورتبته على حروف المعجم مراعيًا أول الحديث فما بعده تسهيلاً
على الطلاب، وسميته «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» لانه
مقتضب من الكتاب الكبير الذي سميته «جمع الجوامع» وقصدت فيه جمع

الأحاديث النبوية بأسرها»^(١).

ومن هذه المقدمة نستخلص ما يلي:

- ١- أنه قاصر على المرفوع من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره.
- ٢- أنه تحرى فيه قصر عبارة الحديث، بمعنى أنه جمع فيه الأحاديث القصيرة في ألفاظها.
- ٣- أنه تحرى فيه البعد عن الأحاديث الموضوعة.
- ٤- أنه تحرى فيه الصنعة الحديثية، وربما أراد بذلك بيان الحكم على الحديث والتحرى في نسبة الألفاظ إلى راويها الأعلى، والعزو إلى المصادر ونحو ذلك.
- ٥- أن «الجامع الصغير» منتخب من «الجامع الكبير».
- ٦- أنه رتب «الجامع الصغير» على حروف المعجم على حروف «الجامع الكبير» وذلك لتسهيل الكشف فيه على طلاب الحديث.
- ٧- أنه جرد هذه الأحاديث من أسانيدها.

رموز الكتاب (الجامع الصغير)

أورد السيوطي رموزه التي استخدمها في كتابه بقوله: «وهذه رموزه: (خ) للبخاري (م) لمسلم (ق) لهما (د) لأبي داود (ت) الترمذي (ن) للنسائي (هـ) لابن ماجه (٤) لهؤلاء الأربعة (٣) لهم الا ابن ماجه (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه عبد الله في زوائده. (ك) للحاكم فان كان في مستدركه أطلقت والا بينته: (غد) للبخاري في الألب (تخ) له في التاريخ (حب) لابن

(١) انظر مقدمة «الجامع الصغير» للسيوطي ج ١ ص ٣ ط. دار الفكر.

حبان في صحيحه (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط (طص)
له في الصغير (ص) لسعيد ابن منصور في سننه (ش)
لابن أبي شيبة (عب) لعبد الرزاق في الجامع (ع) لأبي يعلى في مسنده (قط)
لدارقطني فان كان في السنن أطلقت والا بينته، (قر) للديلمسي في مسند
الفردوس (حل) لأبي نعيم في الحلية (هب) للبيهقي في شعب الإيمان (هق) له
في السنن (عد) لابن عدي في الكامل (عق) للعقيلي في الضعفاء (خط)
للخطيب فان كان في التاريخ أطلقت والا بينته .

فهذه ثلاثون رمزا لثلاثين كتابا أوردها السيوطي اختصاراً، تشير إلى المصدر
وصاحبه.

ومن الرموز التي استخدمها في كتابه: رموزاً خاصة بالحكم على

الحديث فانه يرمز إلى الصحة بقوله (صح) وإلى الحسن (ح) وإلى الضعيف
(ض) فهو يضع درجة الحديث بعد ذكر تخريجه وعقب رواة الحديث.

تنبيهات: ينبغي على المخرج أن يتنبه إلى الأمور الآتية:

١- أن الامام السيوطي بعد اثباته للرموز الذي استخدمها في «الجامع
الصغير» قام مباشرة بتخريج حديث «انما الأعمال بالنيات...» إشارة إلى أنه
قصد بعمله هذا وجه الله تعالى، كما يجب أن يقصد بالأعمال كلها وجه الله
عز وجل فقال «والله أسأل أن يمن بقبوله وأن يجعلنا عنده من حزبه المفلحين
وحزب رسوله آمين - ثم قال: «انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى
فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت

هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه - ثم أثبت تخريجه كما يلي فقال - (ق ٤) عن عمر بن الخطاب (حل قط) في غرائب مالك عن أبي سعيد ابن عساكر في أماليه عن أنس الرشيد العطار في جزء من تخريجه عن أبي هريرة ثم عنون للحرف فقال - حرف الهمزة^(١).

٢- أن الامام السيوطي حينما وصل إلى الأحاديث التي تبدأ بـ (كان) خص شمائل النبي - صلى الله عليه وسلم - بباب فقال (باب كان وهي الشمائل الشريفة) وذلك بعد انتهاء المحلى بالالف واللام من حرف (ك) وبدأ ذلك بقوله «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبيض مليحاً مقصداً (م ت) في الشمائل عن أبي الطفيل (صح)»^(٢).

٣- أن الامام السيوطي: بعد الانتهاء من حرف «النون» بحالاته المختلفة وعقب المحلى بـ «أل» عقب باباً خاصاً بأحاديث النهي فقال «باب المنهى» بداه بقوله «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطات (حم د) عن معاوية (ح)»^(٣).

٤- أن الامام السيوطي: جعل حرف «لا» في موضع خاص بها فعلى المخرج من هذا الكتاب إذا كان حديثه يبدأ بهذا الحرف فليعلم أن له موضع خاص به، وليس مدرجاً ضمن حرف (اللام)^(٤).

ترتيب «الجامع الصغير»:

- (١) انظر مقدمة «الجامع» ج ١ ص ٣.
- (٢) انظر «الجامع» ج ٢ ص ٩٩.
- (٣) راجع «الجامع الصغير» ج ٢ ص ١٨٩.
- (٤) المصدر السابق ج ٢ ص ١٩٨ راجع أيضاً «طرق تخريج حديث رسول الله -

١- مهتن الحديث بحسب موقعه من الحرف الأولى الكلمة الأولى من مطلع الحديث.

٢- ذكر من أخرجه من أصحاب مصادر السنة مشيراً إليه برمز خاص به.

٣- ذكر الراوى الأعلى فاما أن يكون الصحابى إذا كان الاسناد يحتويه واما التابعى ان كان الحديث مرسلًا.

٤- درجة الحديث مشيراً إليها بأحد الرموز الآتية (صح) ان كان صحيحاً (ح) ان كان حسناً (ص) ان كان ضعيفاً.

وهذا يكفى من أراد التخرىج الاجمالى أما من أراد تخریجاً وسيطاً أو مفصلاً فعليه أن يستعين على ذلك بأحد طرق التخریج اما الاستقراء والتتبع فى المصدر كله الذى أشار إليه السيوطى فى جامعہ، أو باعتبار لفظ من ألفاظ الحديث فى الكتب التى سلكت هذا المسلك فى ترتيب الحديث فانه بذلك على المصدر وموضع الحديث فى هذا الكتاب.

والله اعلم..

طائفة من المصادر المرتبة على حروف المعجم:

اقتصرت على كتابين (جمع الجوامع، والجامع الصغير) كناية تطبيقية، لطريقة التخریج على حروف المعجم، فعلى المخرج ان يعتنى بمنهج صاحب الكتاب قبل البدء فى تخریجه، حتى يكون على دراية بأسلوبه فما من مؤلف الا وله جهة اختلاف بينه وبين غيره، أو مصطلحات خاصة به، أو فائدة زائدة، وإليك طائفة من المصادر المرتبة على حروف المعجم نذكرها اجمالاً:

صلى الله عليه وسلم - ص ٢٢/٢٣.

- ١- «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» مؤلفه الشيخ يوسف ابن اسماعيل النبهاني المتوفى عام «١٣٥٠هـ».
- ٢- «الجامع الأزهر من حديث النبي الأتور» للامام الحافظ عبد الرعوف بن تاج الدين المناوي من علماء القرن العاشر والحادي عشر الهجري.
- ٣- «الزيادة على كتاب الجامع الصغير» للسيوطي م (٩١١).
- ٤- «كنوز الحقائق في حديث خير الخلق» للامام عبد الرعوف المناوي صاحب «الجامع الأزهر».
- ٥- «هداية البحار إلى ترتيب أحاديث البخاري» مؤلفه السيد عبد الرحيم ابن عنبر الطهطاوي م (١٣٦٥هـ).
- ٦- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي م (٩٠٢هـ).
- ٧- كتاب: «تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث» مؤلفه الامام عبد الرحمن بن علي الشهير بـ (ابن الدبيع).
- ٨- «كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس» للشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني م (١١٦٢).
- ٩- «أحاديث القصاص» للامام ابن تيمية م (٧٢٨هـ).
- ١٠- «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» للفرغاني م (٧٩٤هـ).
- ١١- «اللائق المنثورة في الأحاديث المشهورة» للحافظ ابن حجر العسقلاني م (٨٥٢).
- ١٢- «البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير» للامام الشعراني م (٩٧٣هـ).
- ١٣- «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب» مؤلفه محمد بن درويش

الشهير بالحوت م (١٢٧٦هـ).

- ١٤- «مفتاح الصحيحين» مؤلفه محمد بن الشريف التوقادى.
- ١٥- «البغية فى ترتيب أحاديث الحلية» مؤلفه المحدث السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن الصديق الغمارى.
- ١٦- «مفتاح الترتيب لأحاديث الخطيب» ألفه السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الغمارى، شقيق صاحب كتاب «البغية» السابق.
- ١٧- «فهرس معجم الطبرانى الصغير» ألفه عبد العزيز بن محمد السرحان.
- ١٨- «فهرس جامع بيان العلم وفضله» للمؤلف السابق (السرحان).
- ١٩- «إيقاف الأخبار على أحاديث مشكل الآثار» مؤلفه جمعه بن منصور البصرة.
- ٢٠- «مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان» ألفه المحدث السيد عبد العزيز الغمارى صاحب كتاب «البغية».
- ٢١- «اتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن» لنجم الدين الفذى م (١٩٨٥).
- ٢٢- «منتخب الصحيحين من كلام سيد الكونين» للشيخ يوسف النبهانى.
- ٢٣- «البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف» للامام ابن حمزة الحسينى الدمشقى م (١١٢٠).
- ٢٤- «زاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم» للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى م (١٣٦٣هـ).
- ٢٥- «المقتطف الياتع من روض الحديث الجامع» للأستاذ أحمد بن محمد الصبيحى السلاوى من علماء القرن الثالث عشر الهجرى.
- ٢٦- «الغماز على اللماز فى الأحاديث المشتهرة» للامام نور الدين أبو

الحسن السهودي م (٩١١هـ).

- ٢٧- «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للحافظ جلال الدين السيوطي.
٢٨- «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» مؤلفه: ملا علي القاري.
٢٩- «أقيسة النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم» مؤلفه: ناصح الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن نجم الدين. م (٦٣٤هـ).
٣٠- «الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية» للامام المناوي.
٣١- «الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية» للشيخ محمد المدني.

ومن الفهارس المرفوعة على حروف المعجم:

- ٣٢- «فهرس صحيح الامام مسلم» الذي وضعه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٣- «فهرس سنن أبي داود» الذي وضعه ابن ييومي.
٣٤- «فهرس سنن ابن ماجه» فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٥- «فهرس موطأ مالك» فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٦- «التيسير في ترتيب أحاديث الطبراني في المعجم الصغير» مؤلفه: مبارك بن مصبح العازمي.
٣٧- «أنوار البيان في ترتيب أخبار أصبهان» مؤلفه نبييل بن منصور البصرة.
٣٨- «مفتاح المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود السبكي» للشيخ مصطفى اليبومي.

وبعد فهذه طائفة من المؤلفات التي قامت بترتيب أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - تارة باعتبار كتاب وتارة أكثر من كتاب.. والله المستعان^(١).

(١) راجع «طرق تخريج حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم» ص ٥٥/٧٩ «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢٠٣/٢٩٤ «مفتاح علوم الحديث» ص ١٣٤/١٤٠.

الطريقة الثالثة للتخريج:

التخريج بدلالة راوى الحديث الأعلى وترتيب الأحاديث على الأطراف:

الأطراف في اللغة جمع طرف وهو «... منتهى كل شيء...»^(١) وفي مختار الصحاح: «... والطرف: الناحية والطائفة من الشيء، وفلان كريم الطرفين يراد به نسب أبيه وأمه»^(٢) ومنه أطراف الإنسان كاليدن والقدمين،

أما الأطراف عند المحدثين «هي التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته، مع الجمع لأسانيد» أما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة^(٣).

والعلاقة بين المعنى اللغوي، ومعناه عند المحدثين واضح من حيث كون المؤلف على الأطراف يذكر طرفاً من الحديث مقتصراً عليه في الدلالة على بقيته، وفي اعتماد المؤلف على الراوى الأعلى للأسناد فهذا طرف أيضاً وإن كان المراد بالأطراف هو الأول.

الفرق بين الأطراف والمسانيد:

طريقة كتب الأطراف تختلف عن المسانيد وإن كانا يشتركان في ذكر الصحابي، إلا أن كتب الأطراف تذكر حديث كل صحابي مع الاختصار على طرف من الحديث في الغالب. أما المسانيد فاتهم يذكرون الحديث بتمامه. كما يلاحظ أن كتب الأطراف تقتصر في الغالب على مصدر أو أكثر، أما صاحب المسند فليس مقيداً بحد معين، فإنه يحاول استيعاب كل ما ورد عن

(١) انظر «القاموس المحيط» ج ٣ ص ١٦٧ بتصرف.

(٢) انظر «مختار الصحاح» ص ٢٩٠.

فوائد كتب الأطراف:

ولكتب الأطراف فوائد جمة فانا نستفيد من كتب الأطراف ما يلي:

١- طرق الحديث عند أصحاب الكتب الستة، فتعرف ان كان الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً.

٢- رجال الاسناد لكل حديث، ويظهر مبهمة، كسفيان هل هو الثوري، أو ابن عيينة، وحماد هل هو «ابن زيد» أو «ابن سلمة» مثلاً، كما تبين الانقطاع والاعضال، ونحو ذلك.

٣- تصحيح ما يقع من الأخطاء المطبعية، أو القلمية في أسانيد كتب السنة، وما أكثرها، خصوصاً عندما قام بنشر كتب السنة من لا علم له بها من للتجار، بدون عناية بالتصحيح.

٤- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الدواوين المشهورة، أو بعضهم، وموضع تخريجه عند من أخرجه منهم.

٥- فائدة سلبية: وهي معرفة ان الحديث ليس عند واحد من أهل الكتب المذكورة، فإذا رأيت حديثاً من مسند أحمد، أو غيره مثلاً، وأردت ان تعرف هل أخرجه البخاري أو مسلم أو أبو داود مثلاً، فان كتب الأطراف المرتبة على تراجم الرواة تبين لك ذلك وعرفت أنه ليس في الكتب الستة.. الخ.

٦- اختلاف نسخ الكتب الستة، فكثيراً ما تختلف نسخ البخاري، وأبي

داود، بذكر بعض الأحاديث وحذفها، والتعليق عليها فتستفيد من كتاب «الأطراف» للمزى - مثلاً - أن هذا الحديث في نسخة فلان وفلان من أصحاب نسخ البخاري، أو أبي داود^(١).

٧- أن طريقة الترتيب على الأطراف تسمح باحتواء أكبر عدد ممكن من المدونات أو المصنفات الحديثية وغيرها مما اشتمل على آثار للنبي صلى الله عليه وسلم.

٨ - سهولة التخرج منها إذا عرف الراوى الأعلى والطرف الأول للحديث.

٩- دفع المخرج إلى النظر في طرق حديث ما، أو متنه بالرجوع إلى المصدر الأصلي، مما يدفعه إلى إصدار أصوب الأحكام من الصحة أو الحسن أو الضعف على الحديث أن لم يكن قد سبق الحكم عليه.

١٠- معرفة متابعات الحديث، في الكتب التي اهتمت بطرق الحديث المختلفة، ييسر وسهولة، كذا ما يوجد له من شواهد عند ضحاى آخر. والحق أنه كلما نظر المتدبر في المصنفات الحديثية بأنواعها، واختلاف مناهجها - بعون الله تعالى - لا ينشئ الا وقد حصل على كثير من الفوائد العلمية مع استئارة القلب للاقبال على الله تعالى.

ومنهج التصنيف على «الأطراف» يحتاج معرفة الراوى الأعلى، وإلى عزيمة وصبر - والله المستعان - وذلك كأي علم من العلوم، فمن طلب العلوم بغير كد، فهيئات أن يصل إلى بغيته منها.

(١) هذه الفوائد لخصها الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، انظر ج ١ ص ٢١، ٢٢، من مقدمة «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، ط دار الكتب العلمية.

المصنفات على الأطراف:

حظي التأليف على الأطراف بجانب كبير من جهود العلماء خاصة المتأخرين منهم^(١)، ومن آثار هذه الجهود نذكر ما يلي:

- ١- «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود الدمشقي.
- ٢- «أطراف الصحيحين» لابن حمدون الواسطي، كذا لأبي نعيم وللحافظ ابن حجر.
- ٣- «أطراف الكتب الخمسة» لأبي العباس الطرقي.
- ٤- «أطراف الكتب الستة» لابن طاهر المقدسي.
- ٥- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» لجمال الدين الدمشقي المزني.
- ٦- كتاب «الأطراف» لأبي المعالي بن حمزة الحسني.
- ٧- «الأشراف على معرفة الأطراف» لابن عساكر وذكر فيه أنه جمع أطراف السنن الثلاثة مرتبة على حروف المعجم، ثم اتصل بأطراف السنة للمقدسي، وقد أضاف إليها سنن ابن ماجه «فاختبر وسير فظهر له فيه إمارات للنقص فأضاف أطرافها أيضا إلى كتابه خشية نقصه عنها، وترك أطراف الصحيحين لتمام ما صنف فيها.
- ٨- «الأشراف على الأطراف» لابن الملقن.
- ٩- «تحاف المهرة بأطراف العشرة» لشيخ الاسلام ابن حجر.
- ١٠- «أطراف المسند المعلى بأطراف المسند الحنبلي» أيضا لشيخ الاسلام ابن حجر.
- ١١- «أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني» لأبي الفضل بن طاهر رتب فيه

(١) وعن جهود المتقدمين في التصنيف في هذا الأسلوب يقول أ. أحمد شاكر «ولم يطبع شيء من هذه الكتب» انظر «مقدمة كنوز السنة» ج ١ ص ١٠٠، لادارة ترجمان السنة.

كتاب الدارقطني على حروف المعجم في مجلد.

١٢- «أطراف صحيح ابن حبان» لأبي الفضل العراقي.

١٣- «أطراف المسانيد العشرة» لأبي العباس بن طلحة الكنانى^(١).

١٤- «نخائر الموارد في الدلالة على مواضع الحديث» للحافظ عبد الغنى النابلسي.

وبعد، فهذه طائفة مما ألف من الكتب الحديثية على الأطراف ليست على سبيل الحصر، أردت بها وضع يد القارئ على طائفة مما ألف على منهج الأطراف. وفيما يلي التعريف ببعض هذه الكتب :

أولاً - تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف:

مؤلفه:

هو الامام الحافظ يوسف بن الزنكى عبد الرحمن بن يوسف المـزى المتوفى (٧٤٢هـ) نشأ بالمزة وهي قرية قرب دمشق، وحفظ القرآن، وبرع في التصريف واللغة، وشرع في طلب الحديث وله عشرون سنة، ورحل إلى اقاليم كثيرة من أجله، فأخذ عن ألف شيخ تقريباً، وبرع في فنون الحديث، وأقر له الحفاظ من مشايخه وغيرهم بالتقدم وولى دار الحديث الاشرافية ثلاثاً وعشرين سنة ونصفاً.

قال الذهبي: كان ثقة، كثير العلم حسن الأخلاق كثير السكوت قليل الكلام جداً صادق اللهجة، لم تعرف له صبورة، وكان متواضعاً، حلماً، صبوراً، مقتصدًا في ملبسه ومأكله، كثير المشي في مصالحه، وكان ينطوى

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١٢٥/١٢٧ / «مقدمة مفتاح كنوز السنة» ا. أحمد شاكر ج ١ ص ١٨ / غ.

على سلامة باطن، ودين، وتواضع، وفراغ عن الرياسة، وحسن سمع، وقلعة
كلام، وحسن احتمال^(١).

مصادر تحفة الاشراف:

- يقول الامام المزي: «أما بعد.. فإني قد عزمت على أن أجمع في هذا
الكتاب - إن شاء الله تعالى - أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل
الاسلام، وعليها مدار عامة الأحكام وهي:
- ١- صحيح محمد بن اسماعيل البخاري.
 - ٢- صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري.
 - ٣- وسنن أبي داود السجستاني.
 - ٤- جامع أبي عيسى الترمذي.
 - ٥- سنن أبي عبد الرحمن النسائي.
 - ٦- سنن أبي عبد الله بن ماجة القزويني.

وما يجري مجراها من:

- ٧- مقدمة كتاب مسلم.
- ٨- كتاب المراسيل لأبي داود.
- ٩- وكتاب العلل للترمذي وهو الذي في آخر كتاب الجامع له.
- ١٠- وكتاب «عمل يوم وليلة» للنسائي.

معتمداً في عامة ذلك على كتاب أبي مسعود الدمشقي، وكتاب خلسف
الواسطي، في أحاديث الصحيحين، وعلى كتاب أبي القاسم بن عساكر في كتب

(١) تذكرة الحفاظ للامام الذهبي ج ٢.

السنن، وما تقدم ذكره معها^(١).

يقول شيخ الاسلام ابن حجر: «فان من الكتب الجليسة في علوم الحديث كتاب «تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف، تأليف شيخ شيوخنا الحافظ المزي، وقد حصل الانتفاع به شرقاً وغرباً، وتتافس العلماء في تحصيله بعدا وقرباً»^(٢)، وقد قال العلماء «محدث بلا أطراف كانسان بلا أطراف»^(٣) ولا عجب في ذلك فمن أراد معرفة طريق الحديث في الكتب الستة مثلاً، فانه يكفي المخرج مطالعة كتاب الاطراف، فانه يجد طرق الحديث قد جمعت في موضع واحد من الكتاب.

هذا وان كان شيخ الاسلام قد انتقد عليه بعض الأوهام اليسيرة فانها لا تؤثر في هذه الموسوعة الحديثية جليلة الشأن، وقد أثبت شيخ الاسلام نقده في كتابه (النكت الظراف) والكتاب مطبوع بأسفل «التحفة» في طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.

مصطلحات الامام المزي في كتابه:

قال الامام المزي: «فصل في شرح الرقوم المذكورة في هذا الكتاب: علامة ما اتفق عليه الستة (ع)، وعلامة ما أخرجه البخاري (خ)، وعلامة ما

(١) انظر «مقدمة المؤلف» على «التحفة» ج ١ ص ٢، ٤.

(٢) راجع «النكت للظراف» لابن حجر ج ١ ص ٤، بهامش «تحفة الاشراف» ط. دار الكتب العلمية.

(٣) راجع: مقدمة «تحفة الاشراف» ج ١ ص ٢.

استشهد به تعارفاً «خت» وعلامة ما أخرجه مسلم (م)، وعلامة ما أخرجه أبو داود (د)، وعلامة ما أخرجه الترمذي في الجامع (ت) وعلامة ما أخرجه في الشمائل (تم)، وعلامة ما أخرجه النسائي في السنن (س) وعلامة ما أخرجه في كتاب «عمل يوم وليلة» (سي)، وعلامة ما أخرجه ابن ماجه القزويني (ق). وما في لوله (ز) من الكلام على الأحاديث فهو مما زنته أنا. وما قابلته (ك) فهو مما استركته على الحافظ أبي القاسم ابن صاكر رحمة الله عليهم أجمعين»^(١).

منهج كتاب الأطراف:

الفرض من وضع هذا للكتاب جمع لأحاديث الكتب الستة وملحقاتها بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدھا للمختلفة مجتمعة في موضع واحد، وكذا الدلالة على مواضعه في طائفة من مراجع معينة وهي التي قصد المؤلف تخريج أحاديثها، وإليك خصائص منهج المزى في كتابه «حطلة الاشراف».

١- أنه اختار ترتيب الأحاديث على المسانيد دون غيره من أنواع الترتيب لسهولة المراجعة والاستيعاب، فقد رتبها على تراجم أسماء الصحابة والتابعين، وأتباع التابعين، وأحياناً أتباع أتباع التابعين، فقام بتدوين جميع أحاديث الكتب الستة تحت هذه الطبقات من رجالها.

٢- قسم المصنف جميع أحاديث الكتب الستة مسنداً ومرسلها وعددها (١٩٥٩٥) مع المكررات - إلى (١٣٩٥) مسنداً منها (٩٩٥) منسوبة إلى الصحابة، والمراسيل وعددها (٤٠٠) منسوبة إلى أئمة التابعين

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٢، ٤.

ومن بعدهم.

٣- أن من كثرة روايته من الصحابة قسم مروياته على تراجم جميع من يرون عنه من التابعين، وبعض الصحابة، متبعاً في ذلك أيضاً حروف المعجم.

- وبالمثل مع التابعي إذا كثرة الرواية عنه، قسمها إلى تراجم من يروى عنه من أتباع التابعين.

- وربما قسم الأحاديث على تراجم أتباع التابعين المرتبين أيضاً على المعجم مثل: حماد بن سلمة عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

٤- أما عن سياق المرويات تحت كل ترجمة فهي:

- أ - قدم ما كثر عدد مخرجه على ما قل عددهم فيه.
- ب - أسقط اعتبار موضوع الحديث ولفظه.
- ج - ما رواه الستة مقدم على ما رواه الخمسة، وما رواه الخمسة مقدم على ما رواه الأربعة وما رواه الأربعة مقدم على ما رواه الثلاثة وهكذا.
- د - رتب الكتب الستة بتقديم البخاري هكذا (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، وابن ماجه).

٥- أن الامام المذبي يصدر طرف الحديث بلفظ (حديث) ثم يسوق طرفاً من أول الحديث، بقدر ما يدل على يقينه. وهكذا الطرف يكون من أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - في الأحاديث القولية، ومن كلام الصحابة إن كان من الأحاديث الفعلية، وتارة بالاشارة إلى موضوع الحديث مثل قوله (حديث العرنين) وعقب المتن يقول (.... الحديث) أي أقرأ الحديث إلى آخره،

أو إشارة إلى أن الحديث له بقية في مصدره الأصلي.

وقارة ما يقوم المزي بذكر أكثر من طريق للمقارنة بين متونها، وربما ذكره بالمعنى دون اللفظ.

٦- وبعد الفراغ من إيراد طرف الحديث يأخذ في بيان أسانيد عن جميع من خرج، فردا فردا، باستخدام الرموز التي رمز بها في الابتداء، فيكتب أول تلك الرموز بالمداد الأحمر، عبارة عن اسم أول مخرجه، ويتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذاك الحديث، من أصل المخرج، يليه اسناده عن فلان عن فلان منتهيا باسم المخرج بقوله (عنه به) أي بهذا الاسناد كما جاء في الترجمة.

٧- وإن تكرر الحديث في أكثر من (كتاب) من الأصل ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدهم مثلا (خ في الصلاة عن فلان عن فلان.. الخ، وفي الأظعمه عن فلان عن فلان.. الخ).

٨- فإن تعددت طرق الحديث مع الاجتماع في شيخ مشترك مساق موطن الاختلاف في كل الطرق حتى موضع الاتفاق - كصنيع الإمام مسلم في صحيحه - ثم يقول في الطريق الأخير (ثلاثتهم) مثلا أو أربعتهم عن فلان وهو الراوى المشترك في الطرق المختلفة^(١).

(١) راجع «مقدمة تحفة الأطراف» ج ١ من ١٦/١٢ للاستاذ/ عبد الصمد شرف الدين ط. دار الكتب العلمية بيروت، وإذا كان هذا هو منهج الإمام المزي في كتابه، فإن المحقق قام بجهد زائد على الأصل حتى يسر عملية التخرج على المخرج، فقد زاد على الأصل الأمور الآتية:

١- وضع علامة لوقف بين كل اسمين من أسماء الأسانيد تميزا لبعضهم عن بعض.
٢- ضبط ما اشكل من أسماء الرجال، والاعلام، والنسب، والألقاب، وغريب اللفظة،

مثال:

٨٨٣ حديث أنجشة م في فضائل النبي - صلى الله عليه وسلم
(الفضائل ١٨ : ٤) عن يحيى بن يحيى وأبى كامل الفضيل بن الحسين كلاهما
عن يزيد بن زريع - م في «اليوم والليلة» عن قتيبة ومحمد بن منصور
كلاهما عن سفيان بن عيينة - كلاهما عنه به. رواه زهير (سى) فزاد فيه «أم
سليم» (ح ١٨٢٩٥) (١).

٨٨٤ حديث: «رأيت على أنس برنس خز أصفر» خ في اللباس
(١٣ في الترجمة) وقال لي مسدد، عن معتمر عن أبيه به (٢).

والمشتبه، والثماذ بالحركات والاعراب اللازم بعد المراجعة إلى كتب الرجال
واللغة.

٣- أكمل أسماء الأعلام غير الرواة مهما أمكن مع بيان منى وفواتهم، ونبدأ من
تراجمهم أما بين قوسين لو في الحواشي مع إضافة فهرسين للأعلام والكتب في
آخر الكتاب.

٤- وضع أرقام سلسلة لجميع الحديث للكتاب مع الاحالة عليه.

٥- أضاف - المحقق - إلى المتن ما سقط من الروايات في أصل المصنف مما
استدركه عليه شيخ الإسلام، لو مما عثر عليه عند التحقيق، وقام بتمييزها
بوضعها بين قوسين.

٦- ومن أجل أعماله الترقيم حيث وجد المخرج بجانب كل «كتاب» ذكره المصنف
رقم باب الحديث من ذلك «الكتاب» محصورا بين قوسين، وكثيرا ما يضيف بعد
رقم الباب رقم الحديث من ذلك الباب هكذا» خ في التفسير (٩ : ٤) أي الحديث
الرابع من الباب التاسع من كتاب التمثيل، وهكذا لمقدمة المصنف كثيرا في مقدمة
لمن أراد التخرج من هذه النسخة المحققة والله المستعان، ثم اتبع المحقق جهده
فوضع كتابا لمراجعة أصول الأمهات للكشف عن كتبها وأبواب كتبها، وهو
دليل عام لفهارس كتب الأصول الستة وأبوابها مع رقم كل كتاب وباب، وسماه
«الكشاف» عن أبواب مراجع تحفته «أبواب بمعرفة الأطراف ج ١ ص

١٨/١٦

(٢، ١) انظر «معرفة الأطراف» ج ١ ص ٢٢٢.

كيفية التخرج من هذا الكتاب:

إذا شئت تخرج حديثاً من هذا الكتاب، عليك استحضار اسم الصحابي الذي روى الحديث، فإن كان من طائفة الكثيرين من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم كابن عباس وأبي هريرة وابن عمر، فإذا استحضرت حينئذ اسم التابعي، فالأمر على ذلك فيه يسر وسهولة والافانك تحتاج إلى استقراء روايات الصحابي قاطبة للوصول إلى الحديث الذي معك بروايته، وتسهيلاً على المخرج قام المحقق، بنحو ما صنع مؤلفوا «المعجم المفهرس» بكتابة أول اسم في الجزء وآخر اسم من أسماء الصحابة مع العنوان لو على كعب الكتاب.

فإذا وصلت إلى اسم الصحابي ثم التابعي أو من دونه فقد وصلت إلى موضع الحديث، وهذا يعتبر تخرجاً إجمالياً، أما إذا أردت نوعاً مفصلاً من التخرج فعليك بالرجوع إلى أصول الكتاب، وخاصة إذا أردت المقارنة بين في الكتب الستة محتويات «تحفة الأشراف»^(١) والله ولي التوفيق.

(١) إذا أردت التحقيق من الروايات في شيء فعليك بمراجعة الحديث في كتاب شيخ الإسلام «النكت الخرافات» وهو ملحق بالطريقة، ففيه إضافة روايات منقطت من الأصل وهو ليس بكثير، كذا تصوب بعض الأوهاب كالسهو في نسبه الحديث إلى مصدره أو تصريب في لفظ الحديث ونحو ذلك.

الباب الثالث: وذكر فيه أحاديث المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة. فيقوم بترتيب الأحاديث وفق أسماء التالين ممن روى عن هؤلاء بقوله (عن رجل من الصحابة، أو عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم).

فيرتب هؤلاء التابعين بحسب اسم الراوى على حروف المعجم، فيبدأ بمن ذكر اسمه صراحة، ثم بمن ذكر بكنيته، ثم بمن روى عن أبيه عن جده، ثم ما روت النساء عن أبهم من الرجال «الصحابة»، وقد عقد فصلاً فيما رواه من لم يسم عن من لم يسم عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

الباب الرابع: وفيه أحاديث النساء مرتبين على حروف الهجاء.

الباب الخامس: وفيه أحاديث من اشتهرت بكنيتها من النساء مرتبين على حروف الهجاء بالنسبة إلى عجز الكنية بحذف صدر الكنية (أم).

الباب السادس: وفيه أحاديث للمنبهم من أسماء النساء الراويات عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مرتبة على ترتيب أسماء الرجال الرواة عنهن، ثم النساء الراويات عنهن، وذكر في هذا الباب ما رواه مبهم عن مبهم من النساء، مرتباً على حسب حروف المعجم في اسم من أبهم المبهم الأول.

الباب السابع: وقد ذكر فيه الأحاديث المرسله مرتبة بحسب أسماء مرسلها والمرتبة أسماءهم على حروف الهجاء، ثم تبع الترتيب السابق

فى أحاديث الرجال والنساء، فإنه يرتب بحسب الأسماء ثم
الكنى ثم المبهمين من المرسلين ثم النساء من المرسلات
للحديث، كل ذلك مرتباً بحسب الحروف الهجائية^(١).

ترتيب التخرج عند كل حديث:

١- يبدأ الشيخ النابلسى كل حديث بذكر طرق الحديث وقد اتفق فى
هذا مع الإمام المذى فإنه يذكر الطرف الدال على بقاء الحديث فلم يذكر
الحديث بتمامه، وربما ذكر جملة من الحديث وأكمل طرفه بمعنى من عنده،
وربما ساق عنوان الحديث دون طرف منه كأن يقول (حديث المعراج) أو
(حديث الأعرابى الذى بال فى المسجد) دون ذكر لفظ الحديث. وينبئ على
ذلك فى المقدمة بقوله: «وقد اعتبرت المعنى أو بعضه دون اللفظ فى جميع
الروايات، بحيث تذكر الرواية من الحديث، ويشار برموز للحروف إلى ما
يوافقها فى المعنى دون الكلمات، فعلى الطالب أن يعتبر فى مطلوبه المعنى،
وهذا أمر واضح عند من يتداول كتب الأطراف ولها معنى».

٢- ذكر من أخرجه من الأئمة السبعة باستخدام الرمز الذى يدل على
كل امام من هؤلاء الأئمة.

٣- الاختصار من الاسناد بذكر شيخ الراوى دون بقية الاسناد وهذه
من جهات الاختلاف بينه وبين الإمام المذى فى (تحفة الاشراف).

٤- ذكر الكتاب الذى فيه مزايا الحديث، عند صاحب المصدر، ومما
يلاحظ أن جميع مصار الكتاب كلها مصنفة على الابواب، وتحتوى على

(١) راجع مقدمة «نخائر المواريث» جـ ص ط.

الأبواب الثمانية التي هي من خصائص الجوامع وما يلحق بها. فكل مصنف مقسم إلى كتب وكل كتاب مقسم إلى أبواب، وكل باب يحتوى على حديث أو أكثر.

مثال:

٣٨٦٤ (حديث): «لاحد الا فى اثنتين رجلا آتاه الله مالا» (خ) عن على بن عبد الله، وفي فضائل القرآن عن أبى اليمان (م) فى الصلاة عن أبى بكر بن أبى شيبه، وعمرو الناقد وزهير بن حرب وعن حرمة بن يحيى (د) فى البر عن ابن أبى عمر (ت) فى فضائل القرآن عن قتيبة «بخائر المواريث» ج ٢ ص ١٠٤ (١).

منهج صاحب الكتاب فى هذا الحديث:

١- بين أن هذا الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه فى موضعين الأول فى كتاب التوحيد عن شيخه على بن عبد الله، أما الموضع الثانى ففى كتاب فضائل القرآن عن شيخه أبى اليمان.

٢- أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الصلاة عن أربعة من شيوخه هم: أبو بكر بن أبى شيبه وعمرو الناقد وزهير بن حرب وحرمة بن يحيى.

٣- وأخرجه أبو داود فى سننه - وهى الصغرى عند الاطلاق المسماة «المجتبى» - فى كتاب البر عن شيخه ابن أبى عمر.

٤- وأخرجه الترمذى فى سننه فى كتاب فضائل القرآن عن شيخه قتيبة وهذا

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ١٨٢/١٨٦ «طرق تخريج حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم» ص ١٢٧/١٣٥.

يعتبر للمخرج تخريجاً اجماعياً. أما ان أراد التخريج التفصيلي فعليه بالرجوع إلى المصدر الأصلي

تنبيهات:

الأول:

ينبغي على المخرج أن يعلم أن المصنفات بحسب السراوى الأعلى ليست قاصرة على ترتيب الأطراف وإنما يشترك معها التصنيف على المسانيد وكذا المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة.

لما عن كيفية التخريج من المسانيد والمعاجم فارجع ذلك إلى:

- ١- معرفة راوى الحديث من الصحابة معرفة تامة، لا ليس فيها.
- ٢- معرفة منهج المصنف فى كتابه، حيث أن مناهجهم تختلف من حيث ترتيب الصحابة رضوان الله عليهم.
- ٣- عند استحضار المسند الخاص براوىك الأعلى فاستقرأ مسنده حتى تصل إلى حديثك ان وجد فيه.
- ٤- يمكن استخدام طريقة من طرق التخريج كعامل مساعد فى الدلالة على وجوده، أو عدم وجوده.

الثاني:

انه قد ظهرت طبعة جديدة فى المكتبات الآن. لموسوعة حديثة تسمى «موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف» ط. الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م. وهذه الموسوعة اعداد خادم السنة المطهرة «أبوها جر محمد السعيد بن مبيونى زغلول» طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ودار الكتب العلمية بيروت - لبنان. وقام بكتابة «مفتاح الموسوعة» د. عبد الغفار سليمان

عبد الشار البنداري.

مصادر الموسوعة:

اعتمدت هذه الموسوعة على طائفة متنوعة من المصادر فهي لم تقتصر على كتب السنة المشهورة، وإنما أضافت إلى ذلك كتب السيرة ومعلقاتها الحديثية، كذا كتب التفسير، والتاريخ وغيرها، فقد حوت عددا ضخما من الكتب بلغ مائة وخمسون كتابا^(١).

جاء في المقدمة عند المقارنة بينها وبين (المعجم المفهرس) «... فلذا قررنا هذا المعجم بتلك الموسوعة تبين لنا أن حجم كتب الموسوعة نسبة إلى المعجم «١٧» مرة تقريبا... في حين أن هناك تقريبا في حجم الموسوعة حيث ستكون الضعف - إن شاء الله تعالى - أي حوالي ١٥ مجلدا، ومتوسط حجم الجزء فيها ٥٠ ملزمة».

منهج الموسوعة:

هذه الموسوعة الطيبة رتبنا على طريقة أطراف ومقاطع الحديث، وترتيبها هجائيا ألفا يائيا على النظام الآتي:

١- ابتداء الأحاديث (أطرافا ومقاطع) بحرف الألف الممدودة مثل: آ وعرفها في الموسوعة في (عنوان الحرف) ثم أورد تحتها كل الأطراف والمقاطع التي ابتدأت بحرف الهمزة الممدودة في المائة والخمسين مصنفا السابق ذكرها. ثم تخرج في الترتيب الهجائي في نفس الحرف على تدرج الأحرف الهجائية بالترتيب التالي: (همزة المد «أ» همزة «القطع» (د)،

(١) انظر قائمة المراجع - ١ ص ٢١/١٦.

الباء، والتاء، واثاء، الجيم... الخ) وتبع نفس التدرج الحرفي في كل مقطع أو طرف تحت نفس العنوان «الحرف الرئيسي» في كل الأحرف، بحيث يمكن للباحث تتبع طريقة البحث المعجمي في الموسوعة دون عناء، ولا عناء، وبكل أمان لا يخشى أن يسقط منه شيء، وهكذا مع جميع حروف الهجاء.

٢- يلحق بكل حرف في آخره المحلى بالالف واللام من الحرف بترتيب مستقل يتبع نفس نمط ترتيب الحرف نفسه لكن بالتحلية بالالف واللام. مثال: حرف الحاء مثلا: بدأ بطرف "حائط الجنة تجرى فيها الأنهار..." وانتهى بالطرف: «حيها لكم... الحديث» ثم شرع في المحلى بالالف والسلام من حرف الحاء فبدأ بالطرف «الحائض تقضى المناسك كلها...» وانتهى بالطرف «الحيرة روضة من رياض الجنة...».

٣- في حرف الكاف بدأ بعد المحلى بالالف واللام من حرف القاف.

٤- في حرف اللام بدأ بحرف اللام مع الألف الممدودة ثم اللام مع همزة القطع والوصل ثم اللام مع سائر الحروف الهجائية بالترتيب «مع الرجوع إلى المقدمة ص ٢٥ في ترتيب الكلمات بعد مقاطع كلمة «لو» فالكلمات بعدها على ترتيب خاص».

٥- فصلت الموسوعة أطراف الأحاديث التي بدأت بلفظ الأمر في آخر حرف الألف مع الميم بصورة مستقلة بحيث بدأت أطراف أحاديث الأمر بهذا الترتيب:

أمين هذه الأمة... الحديث.

- أمراها بكر أن يأمرها أن تقتل... الحديث.

- أمر أبا بكر يذمر الناس.

وهكذا تسلسل الترتيب في لفظة (أمر حتى آخر مقطع فيه: أمر يوم الفتح تميم ابن أسد....) ثم تبعه بأطراف ومقاطع لفظة «أمرت»: أمرت الأرض ما كان منا أن... وهكذا حتى تبع ذلك فهرسة أطراف لفظة أمرتك ثم أمرتكم ثم أمرتم ثم أمرتني.. الخ ثم بدأت فهرسة حرف الالف مع النون بالتسلسل المفهوم مما سبق مع الحروف.

٦- فقد روعي في الاحالة النهج التالي:

تقديم رقم الجزء والسلسل العام إن كان للكتاب تسلسل عام مثل ما في المعجم الكبير للطبراني، في الأجزاء التي أخذت مسلسلة، أو تقديم الاحالة على السلسل العام فقط مثل كثر ومسلد أبي دلود الطرابلسي مع مراعاة الفارق بين الرقم وهو العلامة العددية التي تبدأ وتتقطع دون أن يحصى بواسطتها كل المحدود، والسلسل وهي تلك العلامة العددية التي يحصى بواسطتها كل المحدود من بدايته إلى نهايته بطريقة التسلسل العددي المتصل^(١).

أما عن رموز الموسوعة فقد وضع لكل مصدر أو مرجع رمز خاص به، على المخرج للرجوع إلى هذه الرموز في الفصل السابع من مقدمة الموسوعة^(٢).

مثال: من الموسوعة:

أحي والدالك... ففيهما فجاهد.

(١) راجع «مفتاح الموسوعة» ج ١ ص ٢١ / ٢٩.

(٢) أعلت القارئ على الفصل السابع من (مفتاح الموسوعة) خضية الاطالية «الفصل السابع» ج ١ ص ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١.

الطريقة الرابعة:

التخريج بدلالة موضوع الحديث:

بيان المراد بالترتيب بحسب الموضوع:

موضوع كل علم - كما يقول الجرجاني هو «ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب، فانه يبحث فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض، وكالكلمات لعلم النحو، فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث الاعراب والبناء، ويقول - أيضا - والموضوع هو محل العرض المختص به».

وعلى هذا فالكتب الحديثية المصنفة على الأبواب أو على الموضوعات الفقهية

(١) انظر «الموسوعة» ج ١ ص ١٦٢ العمود الثاني.

هى محل لعرض الأحكام الشرعية، والبحث عن أحوالها ومتعلقاتها، من حيث الوجوب، والحرمة والتنب، والاباحة، والكراهية، تلك لمعرفة الأحكام الشرعية الموصلة إلى السعادة الأبدية.

وعلى هذا فالخراج بناء على موضوع الحديث، يعتمد على تحديد هذا الموضوع.

مقومات هذه الطريقة:

- أ - تحديد موضوع الحديث، بأظهر ما يدل على منطوقه من أحكام وإرشادات وتوجيهات ثم ما يدل عليه المفهوم كذلك.
- ب - البحث عنه فى مظاته من أبواب الكتب فى المصادر الأصلية أو فيما ألف على هذه المصادر من كتب مخرجه لأحاديثها.
- ج - تتبع مواضع الحديث تبعاً لما يستتبع فيه من أحكام فى موضع أو أكثر.

المصنفات على هذا المنهج:

المصنفات على هذا المنهج نوعان:

- الأول: المصادر الأصلية المصنفة على الموضوعات وما يلحق بها من المستخرجات والمستدركات والمصنفات ونحو ذلك.
- الثانى: مؤلفات فى تخرىج أحاديث مصدر من المصادر الحديثية المحضه، أو فى تخرىج أحاديث مؤلفات، فى نوع آخر كالتفه والتفسير والسيرة، والذهد وغيرها.

النوع الأول والمراد به المصادر الأصلية:

هذا النوع يعتمد التخرج فيه على تحديد موضوع الحديث، ثم الكشف عنه مباشرة في الكتاب الخاص به في المصدر المراد التخرج منه، فلو كان الحديث مثلاً في الصلاة وأردت تخريجه من البخاري فما عليك إلا احضار صحيح البخاري، وفتح الصحيح على كتاب الصلاة ثم استقرأ أبوابه حتى تصل إلى موضع حديثك، مع ملاحظة أن الإمام البخاري ممن يذكر الحديث في أكثر من موضع لما يستتبط منه من أحكام أو يقظه في الأبواب المختلفة لهذا السبب حتى أطلق بعض العلماء على هذا الصحيح «تقّة البخاري في صحيحه» وهكذا مع جميع الكتب المولفة على الأبواب.

مصادر هذا النوع:

لما مصادر هذا النوع فهي المجامع والسنن والمصنفات والموططات والمستخرجات والمستدرجات ونحو ذلك.

ويمكن ذكر هذه المصنفات على سبيل التنبيه إليها:

منها ما ينبغي لطالب الحديث البداءة به وهي أمهات الكتب الحديثية وأصولها

وأشهرها وهي ستة:

١- صحيح البخاري.

٣- سنن أبي داود.

٥- سنن النسائي.

٢- صحيح مسلم.

٤- سنن الترمذي.

٦- سنن ابن ماجه.

وملحق بالعنن من هذه الامهات:

٧- سنن الدارمي.

٨- سنن الدارقطني.

٩- سنن البيهقي وغيرها^(١).

ومن المصنفات:

١٠- مصنف عبد الرزاق.

١١- مصنف ابن ابي شيبة.

١٢- مصنف بقي بن مخلد.

١٣- مصنف أبي سلمة.

ومن الموطآت أهمها:

١٤- موطأ الامام مالك بن أنس.

ومن المستخرجات:

١٥- مستخرج الاسماعلي على الصحيحين.

١٦- مستخرج الهروي على الصحيحين.

١٧- مستخرج ابن مردويه على الصحيحين.

١٨- مستخرج أبو عوانه على الصحيحين وغيرهم^(٢).

ومن المستكرات وأهمها:

١٩- مسترك الحاكم على الصحيحين.

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق ص ٢١/٢٥، ولحق أن «الرسالة المستطرفة» من الرسائل التي ينبغي الحرص على اقتناءها كما سبق التنبيه على ذلك لاشتغالها على طوائف من المصنفات والمؤلفات المتنوعة في علم الحديث. لذلك نحيل عليها من أراد الاستزادة من أنواع هذه المصنفات.

وأريد أن أشير إلى أن الحد المشترك بين هذه المصنفات هي الترتيب بحسب موضوع الحديث وإن اختلفت مناهج أصحابها داخل هذا الإطار العام نحو اقتصار بعضها على الصحيح دون غيره واشتمال بعضها على الصحيح والحسن والضعيف والموقوف والمقطوع.

أما النوع الثاني:

وهو مؤلفات التخریج المرجعية المرتببة أحاديثها على الموضوعات: والمؤلفات في هذا النوع كثيرة ومتعددة، مما يقتضي الحديث عنها تصنيفها إلى المجموعات الآتية:

- ١- كتب تخریج أحاديث عامة: مثل «كنز العمال في سنن الأئوال والأفعال» لمؤلفه الإمام علاء الدين علي بن همام الدين الشهير بالمتقي الهندي.
- «منتخب كنز العمال» للمتقي الهندي.
- ٢- كتب خاصة بتخریج أحاديث كتب معينة منها:
- «مفتاح كنوز السنة» للمستشرق أ.ي. غنسك.
- «المغني عن حمل الاسفار في الاسفار في تخریج ما في الاهياء من الاخبار» للحافظ زين الدين العراقي.
- ٣- كتب في تخریج أحاديث كتب فقهية منها:
- «نصب الراية في تخریج أحاديث الهداية» للزيلعي.
- «الدراية في تخریج أحاديث الهداية» لابن حجر.
- «التلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر.

٤- كتب في تخریج أحادیث الأحكام منها:

- «منتقى الأخبار من حديث سيد الأخيار» لمجد الدين بن تيمية.
- «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» لشيخ الإسلام ابن حجر.
- «تريب الأسانيد وترتيب المسانيد» للعراقي.

٥- كتب في تخریج أحادیث الترغيب والترهيب منها:

- «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذرى.
- «الزواجر لاعتراف الكبائر» للحافظ ابن حجر.

٦- كتب في تخریج أحادیث التفسير منها:

- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للحافظ جلال الدين السيوطى.
- «فتح القدير في الدرية والرواية من علم التفسير» للامام الشوكلى.
- «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير.
- «الكاف الشاف في تخریج أحادیث الكشاف» لابن حجر.

٧- كتب في تخریج أحادیث السيرة والشمال النبوية الشريفة منها:

- «الخصائص الكبرى» للامام السيوطى.
- «مناهل الصفات في تخریج أحادیث الشفاء» للسيوطى.
- «سيرة رسول الله - صلى الله عليه وسلم» لابن كثير.
- «سبل الهدى والرشاد» للشامى^(١).

(١) راجع طرق تخریج أحادیث النبى - صلى الله عليه وسلم - من ١٥٢، ١٥٣/

«مناهل علوم الحديث» ص ١٥٠/١٥١ وهذا الكتاب ما يذكر في طرق تخریج

السيوطى، مثل: «الأوطار» للامام الشوكلى، و«الزواجر» لابن حجر، و«الخصائص»

للصالحين، و«سبل الهدى والرشاد» للشامى، و«الخصائص» لابن حجر، و«الزواجر»

كيفية التخرّيج من هذه الكتب المرجعية للتخرّيج:

- ١- تحديد موضوع الحديث (صلاة، صوم، زكاة، حج، يسوع، أشربة، أطعمة..).
- ٢- الكشف عنه في باب المثبت فيه أن وجد وهذا تخرّيج اجمالي.
- ٣- أن شئت التخرّيج التفصيلي فعليك بالرجوع إلى ما يقودك إليه تخرّيج هذه الكتب من مصادره المعتبرة وهذا هو الأصح في عملية التخرّيج فهمة هذه الكتب بالنسبة للتخرج الباحث الارشاد إلى مصادر الحديث.

التعريف ببعض مصادر هذه الطريقة:

كتاب «كنز العمال في سنن الأكلوال والأفعال».

مؤلفه:

هو الامام علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي الشهير بالمتقي محدث فقيه واعظ، له عدة تصانيف ولد بالركن من بلاد الهند ولد سنة (٨٨٥هـ) نشأ محبا للعلم، حريصا عليه، مع الزهد والورع وكثير الطاعة، وأقاربه كثيرا من علماء عصره، وارتحل إليهم في مختلف البلاد بلغت مؤلفاته نحو من مائة مؤلف، وكان كثير المتأقب، وألف في مناقبة عبد القادر بن أحمد الفاكهي كتاب «القول النقي في مناقب المتقي» توفي رحمه الله تعالى سنة (٩٧٥هـ) بمكة المكرمة^(١).

الجواهر النبوية الشريفة عامرة بدررها. والله ولي التوفيق.

وقد ورد في «كشف اللثام» طوائف من هذه الكتب راجع جـ ١ ص ٢٦٧ وما

محدث

محدث

محدث

مصادر «كنز العمال»:

احتوى هذا الكتاب على كل أحاديث «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زيادة الجامع» وكلها للسيوطي، فبلغت أحاديثه أكثر من ستة وأربعين ألف حديث، وألحق بكل حديث من أخرجه من الأئمة ومن رواها من الصحابة فمن بعدهم، وقام بترتيب هذه الأحاديث على الأبواب والموضوعات المعهودة في الجوامع وبلغت مصادر (٨٠) مصدراً.

النواحي إلى وضع هذا الكتاب:

١- صعوبة الكشف على الحديث في هذه الكتب لمن لم يعرف بداية الحديث معرفة يقينية.

٢- أن من أراد الاطلاع على أحاديث موضوع كامل كالصلاة أو الزكاة ونحو ذلك فلم يتمكن وسط هذا الخضم الذاهر من الأحاديث المرتبة على الحروف إلا إذا استقرأ كل أحاديثها حديثاً بعد حديث.

٣- أن ما يوضع للأبواب من تراجم لها بمنزلة الشرح للأحاديث، وبياناً مجملًا لأحكامها، ولهذا قام بترتيبه على الأبواب^(١).

المراحل التي مرتبها ترتيب «كنز العمال»:

مر ترتيب كتاب «كنز العمال» بخمس مراحل:

المرحلة الأولى:

قام فيها بترتيب أحاديث «الجامع الصغير» وزوائده على الأبواب

(١) راجع «طرق تخريج أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ١٥٦ / مقدمة كتاب «كنز العمال» / راجع أيضاً «كنز العمال» الترجمة بالجزء الأخير.

الفقهية ووضعهما في كتاب سماه «منهج العمال في سنن الأقوال».

المرحلة الثانية:

ورتب فيها ما تبقى من الأحاديث القولية من «الجامع الكبير» وهي التي لا توجد في «الجامع الصغير وزوائده» أيضاً على الأبواب الفقهية وسماه «الاكمال لمنهج العمال».

المرحلة الثالثة:

مزج بين «المنهج» و«الاكمال» في كتاب واحد وسماه «غاية العمال في سنن الأقوال» وميز بينهما بالامارة إلى أحاديث «الاكمال» بذكر كلمة «الاكمال» امام كل حديث خاص به.

المرحلة الرابعة:

رتب أحاديث قسم الأفعال في «الجامع الكبير» على الأبواب الفقهية، وأطلق على هذا القسم اسم «مستترك الأقوال بسنن الأفعال».

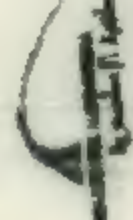
المرحلة الخامسة:

قام فيها بضم أحاديث «غاية العمال» و«مستترك الأقوال» في كتاب واحد سماه «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» متبعا فيها الترتيب الآتي:

- أ - أحاديث «منهج العمال» التي تمثل «الجامع الصغير وزوائده».
- ب - أحاديث «الاكمال» والتي تمثل ما بقى من قسم الأقوال فسي «الجامع الكبير».

- ج - أحاديث «الأفعال» ويتبع هذا الترتيب في كل باب من الأبواب^(١).

(١) انظر «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال».

 Bibliotheca Alexandrina



1132644